

ISKANDARI

AL-SHUYU'YAH

Princeton University Library



32101 074448836

الشيوعيت على حقيقتها

تأليف

عماد كندري بك

[حقوق الطبع محفوظة للمؤلف]

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

٥٧٤

al-Iskandari, 'Umar

الشُّيُوعِيَّةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا

al-Shuyū'iyah

تأليف

عمر الإسكندري بك

[حقوق الطبع محفوظة للمؤلف]

القاهرة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م

الكتاب الثاني

2271
· 50466
· 385

[مكتبة جامعة القاهرة - القاهرة]

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - 11512

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمد الله على نعمة الدين ، مُلَقَى السَّكِينَةِ والعَزْمِ والترَاحُمِ في قلوب
المؤمنين ، ونعوذ به تعالى من شرِّ المَضَلِّينِ الدَسَّاسِينَ ، ونصَلِّي ونسَلِّمُ على محمد
وسائر الرُّسُلِ والنَّبِيِّينَ .

أما بعد ، فقد كَثُرَ التَّساوُلُ في هذه الأيام عن كُنْهِ الشَّيْوعِيَّةِ وحقيقتِها
مبادئها ومراميها ، وطرق الحكم والمعيشة في بلادها ، ومُعتَقَدَاتِ أهلها الدينيَّةِ
ومُثلهم الخُلُقِيَّةِ . وقد أُتِيحت لى فرصة نادرة للاطلاع على كل ذلك مُفصَّلًا في
أهمَّاتِ المؤلَّفَاتِ الشَّيْوعِيَّةِ وغيرها من المصادر الرسمىَّةِ الأجنبيَّةِ . وكان من حسن
التوفيق أن اطلعت في الوقت نفسه على أقوال فيلسوف الشرق الحديث السيد
جمال الدين الأفغانى عن المذاهب الشَّيْوعِيَّةِ في مختلف العصور الماضِيَّةِ ، مُضَمَّنَةً
في رسالته الخالدة « الرد على الدهريين » ، التى ترجمها من الفارسيَّةِ الأستاذ
الإمام الشيخ محمد عبده (رحمهما الله رحمةً واسعة) . فرأيت أن أتقل صفوة
قراءتى في الموضوع كله إلى قراء اللغة العربية في هذا الكتاب الوجيز ، راجياً
أن يفى بالناية المنشودة ، وأن يكون فيه من الإيضاح ما يبق من غواية الغاوين
وتضليل المَضَلِّينَ .

عمر الاسكندرى

القاهرة في ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٧٠
٣ فبراير سنة ١٩٥١

فهرس

كتاب « الشيوعية على حقيقتها »

صفحة

مقدمة: خطر الأوهام الشيوعيّة ٩

الفصل الأول: نشأة الشيوعية الحديثة وظروف انتشارها في روسيا

دون غيرها ١٢

١ - الانقلاب الصناعي الحديث وظهور الاشتراكيّة ١٢

٢ - ظهور الماركسيّة الحديثة بزعامة ماركس - منافاتها لسنن العمران

وانصراف الامم الديمقراطية عنها ١٤

٣ - احتضان الثوار الروس لها وأثر ظلم الحكومة القيصريّة في تيسير ذلك ١٦

الفصل الثاني: معالجة في تاريخ نشأة الشيوعية في روسيا وتطورها

إلى ابتداء الحكم الشيوعي ١٩

١ - نشأة الشيوعية في روسيا ١٩

٢ - الحزب الشيوعي في روسيا وُلد منقسماً إلى بُلشفيك ومِنشفيك ... ٢١

٣ - فشل الثورة البلشفية سنة ١٩٠٥ وتضعف البلشفيك ٢٢

٤ - نشوب الحرب العالمية الأولى وتجدد ثوران البلشفيك واستيلائهم

على السلطة ٢٥

٥ - الحرب الأهلية ضد الحكومة الشيوعية ٣٠

الفصل الثالث: سير الحكم الشيوعي في روسيا (من الوجهة الاقتصادية) ٣٢

١ - النهاج الشيوعي الأصلي وصعوبة تنفيذه (إلى انتهاء فترة الانتقال) -

تعليق على المصدر السوفيتي الرسمي ٣٢

صفحة

- ٢ - أبناء الفترة نفسها عن المصدر الأمريكى الرسمى (الشيوعية فى ميدان
العمل) والتعليق عليها ٣٩
- ٣ - أبناء الحالة الاقتصادية فى المدة الباقية لحين صدور دستور سنة ١٩٣٦
(نقلا عن المصدر السوفيتى الرسمى) والتعليق عليها ٤٧
- ٤ - التقدم الصناعى السوفيتى فى المدة ١٩٢٨ - ٣٨ (نقلا عن كتاب
الشيوعية فى ميدان العمل) ٥٧
- ٥ - ادارة المصانع - أجور العمال ونظام العمل - نقابات العمال
(نقلا عن الشيوعية فى ميدان العمل) ٦١
- ٦ - العمل الإجبارى ٦٩
- ٧ - مستوى المعيشة ٧٠
- ٨ - الزراعة ٧٣
- الفصل الرابع : الحالة السياسية والاجتماعية ٧٧
- ١ - الحكومة ٧٧
- ٢ - الدفاع الوطنى ٨٥
- ٣ - التعليم ٨٨
- ٤ - تمضية أوقات الفراغ ٨٩
- ٥ - الديانة ٩١
- ٦ - مدى الحرية ٩٤
- الفصل الخامس : الشيوعية قديما وحديثا ١٠٠
- ١ - المبادئ الشيوعية منذ أقدم الأزمنة - رسالة السيد جمال الدين
الأفغانى فى « الرد على الدهريين » ١٠٠
- تمهيد ١٠٠
- ١ - فى مظاهر الماديين ومقاصدهم ١٠٤
- ٢ - فى بيان الأمم التى خضعت للذل وضرعت للضم بما أفسد فيهم الدهريون ١٠٨
- ١ - فى عهد قدماء اليونان ١٠٨

صفحة

- ب - في الأمة الفارسية ١١١
- ح - في الأمة الإسلامية ١١٣
- د - في الثورة الفرنسية ١١٦
- هـ - في الأمة العثمانية ١١٨
- ٣ - الاجتماعيون والعمليون والاشتراكيون ١١٩

- ب - كارل ماركس والشيوعية الحديثة والرد على المانفستو الشيوعي ١٢١
- مقدمة المانفستو « بقلم إنجلز » ١٢٢
- المانفستو والرد عليه : ١٢٥
- ١ - البورجوازية والبرولتاريا ١٢٧
- ٢ - الشيوعيون والبرولتاريا ١٣٤
- ٣ - الشيوعية والمذاهب الاشتراكية ١٤٢
- ٤ - موقف الشيوعيين من الأحزاب المعارضة ١٤٥

الفصل السادس : السياسة السوفيتية الحاضرة - الشيوعية الدولية

- والثورة العالمية ١٤٨
- أولا - ملخص تقرير لجنة الشؤون الخارجية بالكومجرس سنة ١٩٤٨ ١٤٨
- مقدمة ١٤٩
- ١ - «شبح ينجيم على أوروبا» ١٥٠
- ب - الشيوعية النظرية والعملية : ١٥٥
- ١ - المبادئ النظرية هي الأساس عند الشيوعيين ١٥٥
- ٢ - الرأسمالية والثورة ١٥٩
- ٣ - الدكتاتورية ١٦١
- ٤ - موقف الاتحاد السوفيتي ١٦٤
- ٥ - العلاقات الدولية ١٦٦
- الكومستبرن والكومنفورم ١٦٩
- ٦ - الحالة الدولية الحاضرة في نظر الشيوعيين ١٧١
- ٧ - الخلاصة ١٧٢

- ١٧٤ — ٥ — الأساليب التكتيكية للشيوعية العالمية
- ١٧٤ ١ — الغايات والوسائل
- ١٧٦ ٢ — أساليب الدفاع الوطني
- ١٧٩ ٣ — السياسة الخارجية
- ٤ — الأساليب التكتيكية السياسية للشيوعيين والأحزاب الشيوعية في
- ١٨٤ أنحاء العالم
- ١٨٨ ٥ — الأساليب الاقتصادية للشيوعيين
- ١٩٢ ٦ — الجمع بين مختلف الأساليب
- ١٩٥ ٥ — وسائل العلاج
- ١٩٥ ١ — مشكلتنا (أى مشكلة الأمريكين)
- ١٩٦ ٢ — مواضع الضعف في مركزنا
- ١٩٧ ٣ — أخف الضررين
- ١٩٨ ٤ — قضيتنا في نظرهم (والرد على اتهاماتهم)
- ٢٠٣ ٥ — الاحتياطات السلبية
- ٢٠٦ ٦ — التدابير الإيجابية
- ٢٠٨ ثانياً — ملخص بعض الوثائق الشيوعية الملحقة بالتقرير السابق
- ١ — « واجبات جمعيات الشبان » ، وهو عنوان لخطاب لنين عن
- ٢٠٨ الأخلاق في نظر الشيوعيين
- ٢ — كتاب ستالين إلى الرفيق إيفانوف . وفيه يصرح باستحالة بقاء
- ٢١١ العالمين معاً (الاشتراكية والرأسمالية)
- ٣ — خطاب ستالين في ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ ، وفيه عاد لأول مرة بعد
- الحرب إلى تمجيد مبادئ ماركس وحض قومه على الاستعداد
- ٢١٤ للحروب التي لا مفرّ منها
- ٤ — « رسالة إلى موسكو » ، وهي رسالة وجهها إليها ستالين في يوم
- ذكراها السنوية بصفتها المركز العام للحركة الشيوعية العالمية
- والكفاح ضد القوى الاستعمارية
- ٢١٦
- ثالثاً — كلمة ختامية في تنبه مصر والشرق العربي إلى الاغراض والأساليب
- ٢١٧ الشيوعية

مقدمة

في

خطر الأوهام الشيوعية

لم يُعدُّ ثمة شك في أنه قد تسرّب في المدة الأخيرة إلى مصر وغيرها من بلاد الشرق العربي أجمع بعض المبادئ الهادمة المعروفة « بالشيوعية ». ومع أنه للآن لم يُلَقَّ لها بالاً أو يُعرّفها التفاتاً إلاّ نفر قليل من بسطاء العامة المخدوعين، وبعض الشبان المفتونين^(*) أو المأجورين — هم ومن لقنهم تلك الأراجيف — فإنّ هذا لا يكفي لإغماض أعيننا عمّا يكون في الأمر من مخاوف، أو يُقعّدنا عن بحث ما علينا من واجب، فوق ما تقوم به الحكومة من الضرب على أيدي هؤلاء العابثين والأخذ بأسباب الإصلاح لوضع الأمور في نصابها.

إن أول واجب علينا أن نتيح لجمهور الشعب فهم الشيوعية على حقيقتها، وتاريخ نشأتها، مع ما في ذلك من بيان الوعود الخلابة التي خدع بها قادة الحركة الملايين من العمّال والفلاحين، ثم نزيح الستار ما أمكن عن طرق معيشة الشيوعيين في بلادهم، وعن الأغراض التي يرمون إليها من محاولة نشر الشيوعية في بلاد غيرهم.

إنّ جلّ ما تعرفه الجماهير عندنا عن الشيوعية أنها تسوّى بين الناس في الرزق ومستوى المعيشة عن طريق انتزاع الثروة من الأغنياء وتوزيعها على جميع

(*) من أغرب هذه الحالات أن نجل مليونير معروف وُجد يشتغل بالترويج للشيوعية

رغم ثرائه الواسع، لا لسبب سوى أنه رأى في ذلك مجالاً للشهرة!

أفراد الشعب ، فمن صدق ذلك منهم من صغار العقول أو السفهاء ، وكان ضعيف الإيمان ، أخذ يمتني نفسه باليوم الذي تسود فيه الشيوعية بلاده فيحظى بما يحلم به من نعيم . حدثني من أثق بصدق روايته قال : « كنت واقفاً ذات يوم في أواخر عام سنة ١٩٤٨ أمام متجر « شيكوريل » أنتظر صديقاً ، ولحمتُ على مقربة مني عاملين يتجازبان الحديث ، وإذا بسيارة نخمة تقف أمام الباب فتزل منها سيدة تبدو عليها سمات العظمة ، وتدخل المتجر . وكان قدومها مشاراً لانتباه العاملين ، فأخذا يتغامزان ويُحدقان النظر فيها وفي سيارتها ، وما أن توارت بظهرها حتى صاح أحدهما بصوت مسموع وهو يشير إليها : « مهلاً يا هذه مهلاً ، كلهما أيام معدودة وتصبح هذه السيارة لأمثالنا » .

فسواء أكان صدور هذا الكلام عن عقيدة جدية خالصة ، أم كان خليطاً من الجد وأسباب التسلية ، فهو بلا شك يدل على عقلية هذين العاملين ومن على شاكتهما ، ممن تسممت أفكارهم بما سمعوه من الأقاويل الكاذبة عن الشيوعية وما تفعله في كل بلد تحل فيه .

ومن مثل ذلك أننى في صيف عام ١٩٤٩ اضطررتني مصلحة مادية إلى التجول في ريف مصر الشمالية وقطع مسافات طويلة في سيارات النقل المشتركة بين الجماهير الذين لا يعرفون عنى شيئاً ولم يروا من منظرى الساكن ما يحول دون تحدثهم بكل ما يريدون وباللغة التى تشفى غليلهم . فكنت في كثير من الحالات أراهم - وخاصة العمال منهم - ساخطين على نظام المعيشة ، ناقمين على كل ذى ثروة أو جاه ، يجاهر الواحد منهم بأنه مغبون كل الغبن في رزقه ، معرض لبطش الحكومة لأقل مخالفة تُنسب إليه ؛ في حين أن « البكوات والباشوات

وأقرباءهم وأصحابهم يَنْعَمُونَ ويرتعون ويعبثون ولا رادع يردعهم ، وأن هذه الحال أصبح دوامها من المحال .

راعتنى هذه النعمة الساخطة الحاقدة ، ولم يهدأ لى روع إلا عندما سمعت عكسها من الكثيرين القانعين بحالمهم ، المطمئنين إلى عدالة القانون ، الذين يرون فى وجود طائفة الثروة مفاتيح أبواب رزقهم ، وأن الله تعالى سخّر الأغنياء لإيجاد الأعمال التى يكتسب منها أمثالهم الفقراء . وقد صرّح لى أحدهم (وهو صاحب سيارة أجرة صغيرة تسير بين « فوه » و « مطويس ») بأن « ما أسمعته غير ذلك إنما هو هوس صغار العقول الجهلة ، الذين جازت عليهم أقوال الدسائسين ، وما أكثرهم فى هذه الأيام » .

والحقيقة أن أمثال هذه الدسائس والأقاويل ، وما يُبنى عليها من وعود ، هى التى مهّدت لقادة الحركة الشيوعية الأولى فى روسيا السبيل للاستيلاء على عقول الملايين من العمال والفلاحين ، فانقادوا لهم ، وانساقوا وراءهم ، واستماتوا فى الكفاح معهم لنيل ما قالوا إنه مرتع الحرية ومُنبت النعيم ، حتى تم لهم ما أرادوه فى قرارة نفوسهم من قلب نظام الحكم فى بلادهم والاستئثار بالسلطة فيها . وما لبثوا أن وجدوا أنفسهم عاجزين عن الوفاء بوعودهم لمن كانوا أعواناً لهم ، فضاعت على هؤلاء جهودهم وذهبت آمالهم هباءً منثوراً .

الفصل الأول

نشأة الشيوعية الحديثة

وظُرُوفُ انتشارها في رُوسيا دُونَ غيرها

إن فكرة الشيوعية كثيراً ما ظهرت في أنحاء شتى من العالم منذ قديم الأزمنة، فكانت في كل دور من أدوارها لا تكاد تظهر حتى يُقضى عليها — بعد ما تُحدثه من فساد — لمخالفتها لسنن العمران ومنافاتها لأركان الإيمان، مما تراه مفصلاً في الفصل الخامس من هذا الكتاب، إلى أن ظهرت مقدمات لها في زماننا، على إثر «الانقلاب الصناعي» الذي ظهرت بدايته في أوربا في أواخر القرن الثامن عشر ثم ترعرع واستفحل أمره في العالم المتمدين في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

١ - الانقلاب الصناعي الحديث وظهور الاشتراكية

وذلك أن الزراعة كانت قبل هذا الانقلاب المورد الأساسي لثروة الأمم الأوربية، وكانت كل الصناعات تؤدَّى باليد ويقوم كل صانع بعمله عادة في منزله. وكان في أول الأمر يصنع السلع لنفسه أو لبيعها لأهل قريته أو المدينة القريبة منه، ثم تقدمت الأحوال فصار الصناع يقدمون مصنوعاتهم إلى صاحب مالٍ يجمعها منهم فيتجر فيها. وفي منتصف القرن الثامن عشر، حينما ألف أصحاب الأموال استثمار أموالهم بطريق الصناعة، أخذوا تدريجاً يستخدمون العمال مجتمعين في مصانع أعدوها لهم، فكان ذلك مبدأ نظام المصانع الحديث والبذرة الأولى في حقل الانقلاب الصناعي العظيم.

ثم أعقب ذلك استخدام الآلات الميكانيكية في الصناعة فتضاعف الإنتاج في المصانع، وصار من المستحيل على الصانع الذي ظل محتفظاً بصناعته الصغيرة احتمال المنافسة التي أحدثتها الصناعة بالآلات. وتالت الاختراعات تباعاً في مدة وجيزة، فتضاعف معها عبء المنافسة على صغار الصناع المستقلين بأعمالهم العاجزين بطبيعة الحال عن اقتناء هذه الآلات الباهظة الأثمان، يدل على مبلغ هذه الاستحالة أن صناعة الغزل مثلاً - وهي التي كانت أول مشهد للانقلاب - ارتقت في أواخر القرن الثامن عشر حتى صار العامل الواحد فيها يستطيع إدارة ١٢ر٠٠٠ مغزل في آن واحد بعد أن كان في الصناعة اليدوية لا يدير إلا مغزلاً واحداً.

ولم يلبث الانقلاب في صناعة الغزل أن أفضى إلى مثله في النسيج. ولما انتشر استعمال الآلات تدريجاً من صناعة إلى أخرى لم يعد من الممكن صنع صنع الآلات نفسها بالطرق القديمة لشدة بطء تلك الطرق وكثرة الحاجة إلى الآلات، فأحدث ذلك بطبيعة الحال تغييراً في صناعة التعدين وأشغال المناجم، وما زال الانقلاب في صناعة يدعو إلى انقلاب في أخرى حتى عم الانقلاب جميع الصناعات. بذلك هجر معظم الصناع صناعاتهم الصغيرة وهرعوا إلى المصانع الكبيرة يطلبون الرزق من طريق العمل فيها بالأجر. وإذا كانت هذه المصانع بكل ما فيها من آلات ومعدات مملوكة للأسماليين فلم يكن أمام العمال بد من قبول ما يحدده أصحاب المصانع لهم من أجور: فإما أن يقبلوها وإما أن يعرضوا أنفسهم وعائلاتهم للجوع. وهي حال لم يكن من العدالة والإنسانية السكوت عليها. لذلك هب الكثير من الفلاسفة والكتاب والمهيجين يدرسون هذه الحالة ويبينون ما فيها من مساوئ وما يلزم لها من علاج. وقد ذهبوا في ذلك

مذاهب شتى عُرفت « بالمذاهب الاشتراكية » أو « الاجتماعية » (Socialism) ،
فمنهم من لزم جانب الاعتدال واكتفى بالمطالبة بإصلاح حال العمال بتحديد
أوقات عملهم وتحسين أجورهم بما يتناسب مع أرباح الصناعة ، ومنهم من طالب
بجعل إدارة المصانع الكبرى في يد الحكومة أو الهيئات المحلية أو في أيدي
مندوبين للعمال بإشراف الحكومة أو الهيئات المحلية ، لكن أحداً منهم لم
يطلب بمصادرة ثروة أصحاب الأموال أو الالتجاء إلى القوة لقلب نظام الحكم ،
بل عوّلوا على العمل لزيادة حقوق العمال السياسية ليكون لهم صوت مسموع
في الحكم .

٢ - ظهور الشيوعية الحديثة بزعامة ماركس

منافاتها لسنن العمران وانصراف الأمم الديمقراطية عنها

ثم شدّ عن كل هذه المذاهب فريق عُرف « بالشيوعيين » (Communists)
بزعامة « كارل ماركس » من يهود ألمانيا ، فهؤلاء عادوا إلى النعمة القديمة المقنونة
المنافية لسنن العمران وهي إلغاء الملكية الفردية أيّاً كانت والمساواة بين جميع
الناس فيما يكسبون لعيشهم . ونشّر « ماركس » مع صديقه « إنجلز » تفاصيل
هذا المذهب في بيان مطوّل يسمى « المانيفستو » سنة ١٨٤٨ . وسنعود إلى ذكر
مشمولاته والرد عليها في مكان آخر . ولا عجب أن لقي هذا البيان في زمن صدوره
كل إغراض من المجتمع ، إذ أنّ تحريم الملكية والامتياز ينزعان من الإنسان
أكبر حافز إلى الكد وأقوى حامل على المنافسة ، وبدونهما تنعدم وسائل شحذ
الهمم والدفع إلى العمل بروح لا تعرف الملل . انظر إلى صاحب عملٍ ما ترّك كيف
أنه لا يرضنّ على عمله بأى مجهود مهما كانت مشقته ، وفي أى وقت اقتضى الأمر

بذله ، ليلاً أو نهاراً ، حرصاً على ثروته ورغبةً منه في تنميتها . فشتان بين هذه الحال وبين الجهود المحدودة التي يقف عندها غالب الموظفين والعمال اكتفاءً بمجرد أداء الواجب المفروض عليهم ودرء مسئولية التقصير عنهم ، وخاصة إذا علموا أن زيادة الجهد لا تغني عنهم شيئاً .

لقد كان الواجب - حرصاً على إنماء الثروات القومية - أن يدعو الداعون ، لا إلى تحريم الامتياز ، بل إلى تشجيع العمال على الفوز به ، بحضهم على المنافسة في الاجتهاد وإظهار ما فيها من إفساح المجال أمام كل مجتهد لأن يصل إلى أكبر مراتب العمل ، بل لأن يصير هو يوماً ما من أصحاب الأعمال الأثرياء . والأمثلة كثيرة في كل زمان ومكان لأفراد كانوا يوماً ما صنّاعاً أو عمالاً معدمين ، فأصبحوا باجتهادهم وحسن تديبرهم - مع شيء من التوفيق - من أكبر الأغنياء يعيشون في بجموحة من الميش وينعمون بكل ما تجلبه الثروة من نعيم . فلماذا لا يكون في صدر كل عامل شيء من الأمل لأن يصل إلى مثل ما بلغه هؤلاء ؟

وفضلاً عن كل ذلك كيف سوّلت لهؤلاء الدعاة عقولهم المناداة بالمساواة بين الناس في الأجور مع اختلاف كفاءاتهم ؟ أفمن يعرف كمن لا يعرف ؟ أفمن سهر الليالي مكباً على الدراسة إلى أن حصل على أعلى المؤهلات الفنية كمن فرّ من هذا الميدان وفضل الراحة فهجر معاهد التعليم وقنع بالالتحاق بأي عمل صغير ؟ أفمن يرضى من العمال بالعمل على زيادة معلوماته الفنية بقضاء أوقات فراغه في دراسة ليلية أو بأي وسيلة كانت مهما كلفته من مشقة كمن يقنع بمجرد أداء العمل المقرر عليه في مصنعه ليقبض منه دريهمات لا يلبث أن يبدد معظمها في المقاهي والملاهي ؟ إن الجواب في كل ذلك هو بلا شك كلاً ، وإن حديث

المساواة إنما هو أ كذبوبة من الأ كاذيب أو خرافة من الخرافات السخيفة .
لهذه الاعتبارات ونحوها أدركت الأمم الديموقراطية من بادىء الأمر أن
تحرّيم الملكية على الأفراد، والمساواة فى الأجور، من المستحيلات، وانصرفت
الاشتراكية فيها إلى المطالبة بعلاج المساوىء التى تضرير العمال وأمثالهم، لتحقيق
أكبر قسط ممكن من العدالة الاجتماعية .

٣ - احتضان الثوار الروس للماركسية

وأثر ظلم الحكومة القيصرية فى تيسير ذلك

أما ما كان من أمر البيان الشيوعى (المانفستو) فإنه ظل فى حكم المهمل
ولا أثر له فى الجملة سوى مداومة أنصاره عقد الاجتماعات السرية من وقت لآخر
دون نتيجة تذكر، إلى أن تلقاه الثوريون فى روسيا فى نهاية القرن التاسع عشر
وبداية القرن العشرين، فأكبوا على دراسته والعمل على نشر مبادئه بعد تبسيطها
والزيادة عليها لإغراء للجماهير .

وقد ساعد على رواج هذه المبادئ فى روسيا تفشى الجهل وقتئذ بين الملايين
من أهلها واشتداد تدمرهم من الحكم القيصرى الذى لم يكد التاريخ يرى أشد منه
ظالماً وقسوة أو كبتاً للحرية .

ولقد كانت ظلم حكومة قياصرة الروس فى تلك الأوقات أمراً مشهوراً
تضرب به الأمثال، غير أنه لم يكن يخطر ببال أن تبلغ فى بلد من البلاد القسوة
والاستهتار بأرواح الرعية المبلغ الذى تراه فى الحادث الآتى من الحوادث التى
سبقت الثورة الروسية الأولى سنة ١٩٠٥ : نرويه برمته ملخصاً من مصدره
الرسمى وهو كتاب :

« تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (البشفيك) »

(من وضع اللجنة المركزية للحزب ومطبوع بموسكو سنة ١٩٣٩ م)

وذلك أنه في ٣ يناير سنة ١٩٠٥ حصل إضراب للعمال في أكبر مصانع مدينة بطرسبورج لسبب فصل أربعة من العمال . فعظمت حركة المضربين وانضم إليهم عمال المصانع الأخرى بالمدينة وصارت الحال تنذر بالخطر^(١) . فقررت الحكومة القضاء على الحركة بالقوة بلا توانٍ . فدستت على العمال قسًا يدعى « جابون » كانت من قبل قد عينته لتهدئة خواطر العمال . فأفهم « جابون » المتظاهرين أن خير وسيلة لنيل مطالبهم وإصلاح حالهم هي أن يجتمع العمال يوم ٩ يناير ويسيروا في موكب هادئ حاملين أعلام الكنيسة وصور القيصر إلى قصر الشتاء حيث يقدمون للقيصر عريضة بمطالبهم . فسار موكبهم في صبيحة ذلك اليوم على الوجه المتقدم ، ومعهم نساؤهم وأطفالهم حتى بلغ عدد الجميع ١٤٠.٠٠٠ نفس . فما كان من القيصر « نيقولا الثاني » إلا أن أصدر أوامره باطلاق النار على هذا الحشد الزاخر ! فمات منهم ما يزيد على الألف ، وجرح أكثر من ألفين ، حتى جرت دماؤهم أنهاراً في شوارع بطرسبورج . وكان رجال

(١) هذه كانت ولا تزال الطريقة الرئيسية للشيوعية في إحداث الثورات التي يرمون بها إلى قلب نظام الحكم القائم : يحرّضون العمال في جهة ما على الإضراب بسبب أى تذمر يشعرون به في مصانعهم ، ويعملون على توسيع نطاق الإضراب بطريق العدوى ، ثم يحولونه إلى مظاهرات عمالية ، ثم إلى مظاهرات سياسية ، ثم إلى هياج يختل به النظام العام وتتهيأ الفرصة للثورة المدبرة

« البُلشفيك^(١) » يسرون في الموكب فقتل بعضهم وقبض على بعض آخر ، ولكنهم وجدوا في الموقف أحسن فرصة لإقناع العمال بأنهم مخدوعون في القيصر ورجاله وأن خلاصهم لا يكون إلا عن طريق القوة المسلحة .

هذا هو الحادث منقولاً عن أوثق المصادر السوفيتية . وبتحليله يتضح لنا : أولاً - أن الشعب الروسى الذى اشتهر بالتدين من قديم الزمن كان إلى وقت الحادث لا يزال على تدينه ، بدليل امتثاله وهو فى ثورانه إلى أحد القساوسة وقبوله عن طيب خاطر حمل صور الكنيسة فى مظاهراته الثورية .

وثانياً - أن ذلك الشعب البائس كان إلى تلك اللحظة يعتبر القيصر الملاذ الأخير الذى يلجأ إليه للخلاص مما يعانيه .

لذلك قد يعجب الإنسان كيف قبل هذا الشعب بعينه الاقبياد إلى زعماء الشيوعيين وهم الذين ينكرون الدين (كما سيأتى مفصلاً فيما بعد) ولا يرى غلاتهم سبيلاً لنجاح قضيتهم إلا بخلع القيصر وإحلال الحكم الشيوعى محل حكومته . ولكنّ الظمان يفرح بروية السراب يحسبه ماءً ، والغريق الذى أشرف على الهلاك يتعلق بأصغر خشبة يراها طافية فوق لجج الماء . فلما رأى الشعب بعد هذا الحادث - بتهييج المهيجين - أن لا أمل فى رفع الحيف والظلم عنه مادام النظام القائم قائماً أخذ يُعنى بالإصغاء إلى ما ينادى به المهيجون . وهام أولاء قادة الشيوعية أمامه يعرضون عليه الانقلاب الذى ينشدونه ويصوّرونه فى أحسن صورة مغرية تنطق بأن فيه سعة العيش والعز والكرامة ، إذ أنه ينحصر كما يقولون فى انتزاع جميع الأملاك من أصحابها وجعلها ملكاً

(١) هو الاسم الذى أطلق على الفريق المتطرف من الشيوعيين بعد انقسامهم على أنفسهم ، ومعناه الأكثرية . وسيأتى بيان ذلك مفصلاً فيما بعد

للشعب بأسره مع وضع تقاليد الحكم في يد الطبقة العاملة وحدها . ولذلك قبل القوم السير وراء متطرفي هؤلاء القادة ، فاشتركوا في الثورة الشيوعية الأولى ضد حكومة القيصر عام ١٩٠٥ ، في الوقت الذي كانت فيه روسيا مشتبكة في حرب أجنبية مروعة ضد اليابان .

ولقد يعجب المرء كيف سوغت للقوم نفوسهم أن يثوروا على حكومتهم في الوقت الذي يحدق فيه الخطر الأجنبي بالوطن . ولكن الشيوعية لا تعرف الوطنية وتقول إن الشيوعيين في جميع أنحاء العالم لا أوطان لهم — فقد تُفرّق الأوطانُ بعضهم عن بعض — بل الكل مرتبطون بوطن واحد هو « الدولية العالمية » .

على أن المتبع لتاريخ نشأة الشيوعية في روسيا ونحوها يرى جلياً أن المبادئ الشيوعية المتطرفة لم تلق قبولاً سهلاً من الشعب الروسي ، وأنها لم تُقبل من الشعب بأسره بل نفر منها الكثيرون ، ومن بينهم نفر غير قليل من زعماء الشيوعيين أنفسهم ، كما يتضح من العجالة التاريخية الآتية : —

الفصل الثاني

عجالة في تاريخ نشأة الشيوعية في روسيا

وتطورها إلى ابتداء الحكم الشيوعي

١ — نشأة الشيوعية في روسيا

كان الشيوعيون الروس في أول أمرهم ينتمون إلى دوائر وهيئات « ماركسية » سرية صغيرة نبتت في البلاد تباعاً ، وكانت أقدمها « هيئة تحرير

العمال « التي تألفت عام ١٨٨٣ : ألفها « بليخانوف » أحد أعضاء الهيئات الثورية القديمة التي كانت تعمل في روسيا سرّاً قبل أن تعرف « الماركسية » ، فابث أن كشفت الحكومة أمره ففر إلى الخارج ، وهناك أتيحت له الفرصة للوقوف على مذهب « ماركس » فاعتنقه وأسس هذه الجماعة الأولى في بلاده عندما تمكن من العودة إليها . ولم يمض طويل وقت حتى ظهرت في البلاد عدة هيئات ودوائر ماركسية أخرى عكفت على الدعاية للمذهب ، موهمة العمال أن مبادئه هي الاشتراكية الحقيقية العملية وأن العمل بها يخدم أغراض العمال أكثر من أي هيئة أخرى ثورية ، إلى أن كانت سنة ١٨٩٥ التي أسس فيها « لنين » — أبو الشيوعية المتطرفة في روسيا وأكبر حاقد على الحكومة القيصرية — « عصابة سان بطرسبورج الكفاحية لتحرير طبقة العمال » ، فوحد فيها جميع دوائر العمال الماركسية بالمدينة . ثم وجه نظر العصابة إلى ضرورة الاتصال بالعمال اتصالاً عملياً وإعطاء حركتهم نزعاً سياسية ، وعلمها كيف تقتنم الفرص لإلقاء ضرباتها . فكانت كلما قام إضراب في مصنع من المصانع تبادر إلى إصدار النشرات الاشتراكية لاستفزاز العمال وإيغار صدورهم على أصحاب الأموال وعلى الحكومة بحجة أنها تحمي هذا الاستغلال . وكانت النشرات توزع في المصنع المضرب وفي غيره من المصانع في وقت واحد ليكون للتخريب الأثر المطلوب .

وتلا ظهور « عصابة الكفاح ببطرسبورج » تأليف هيئات ماركسية أخرى في المدن الصناعية الكبرى .

وفي سنة ١٨٩٨ عقد مؤتمر سرى لتوحيد هذه الهيئات الماركسية في حزب واحد يسمى « الحزب الاجتماعي الديموقراطي » ، غير أن الحركة لم تنجح نجاحاً نهائياً في هذه المحاولة ، إذ قبضت الحكومة على أعضاء لجنة الحزب المركزي

بمجرد تكوينها . ولم يكن « لينين » حاضراً بل كان قد قبض عليه من قبل وُنِيَ إلى « سيبيريا » .

غير أن ذلك لم يطفىء جذوة الحركة الشيوعية فبقيت الجهود تبذل سراً لتثبيت أقدام الحزب ، إلى أن تمكن لينين من إنشاء جريدة « الإسكرا » السرية لتكون لسان حال جميع الهيئات الماركسية مجتمعة في « الحزب الاجتماعي الديموقراطي الروسي » سنة ١٩٠١ . وبقيت جريدة « الإسكرا » تواصل نشرها للبحوث والآراء المدعّمة للمذهب الماركسي وتحرض على الكراهية للحكومة إلى أن استفحل أمر حركة العمال وصارت تنذر بتحولها إلى ثورة عامة .

٢ - الحزب الشيوعي في روسيا وُلد منقسماً إلى « بُلشفيك » و « منشفيك »

وفي وسط هذه الزعازع ظهر فريق معتدل من الشيوعيين عُرف وقتئذ « بالاقتصاديين » لاهتمامه بالأمر الاقتصادي دون السياسية ، فنادى بعدم تقييد الهيئات الماركسية المختلفة بقرارات واحدة وأن يُترك لها المجال حراً لتخدم المبدأ بحسب ظروف كل منها .

ومع أن « الإسكرا » بقيادة لينين ظلت تكافح هذه الفكرة بحجة الحرص على وحدة الحزب ، فإنها لم تستطع القضاء على فكرة الاقتصاديين ، وانتهى الأمر بالدعوة إلى عقد مؤتمر عام للشيوعيين ليقرر ما يراه في الأمر . فعقد المؤتمر في لندن سنة ١٩٠٣ . ومع أنه قرر - بقوة كثرة المتطرفين - تأليف الحزب نهائياً وشكّل لجانه ووضع منهجه وتعليماته ، فإن الحزب خرج من المؤتمر منشقاً إلى فريقين : « البُلشفيك » (ومعناها الأكثرية) « والمنشفيك » (ومعناها الأقلية) . وإذ كان « المنشفيك » هم دعاة الاعتدال فقد أظهروا تمييزهم لمبدأ

«الاقتصاديين» وعارضوا في أن تتناول أعمال الحزب أي حركة ثورية مسلحة ،
بعكس البلشفيك ، الذين رأوا بقيادة «لنين» أن لاغنى عن استعمال القوة
المسلحة لقلب الحكم .

فاتسع الخلاف بين الفريقين ، وانضم إلى «المنشفيك» «بليخانوف»
الذي هو أول من أدخل الماركسية في روسيا ، وقاموا معاً بالاستيلاء على جريدة
«الإسكرا» ولجنة تحريرها وجعلوها لسان حالهم ، وذلك في صيف سنة ١٩٠٤ .
فأى دليل أقوى من ذلك على أن الشيوعية المتطرفة لم تقبل في روسيا بدون
معارضة وأنها لم يؤخذ بها كقضية مسلم بها ؟ .

ومن الغريب أن الحرب الروسية اليابانية بدأت في يناير سنة ١٩٠٥ والحزب
الشيوعي باق على انقسامه ولكل من قسميه مجلس إدارته وصحيفته الخاصة ، ولم
يحملهم الخطر الأجنبي على الاتحاد ونبذ ما بينهم من خلاف . وقد أخذ «المنشفيك»
ومعهم الزعيم البلشفي المعروف «تروتسكي» جانب القيصر بدافع حماية الوطن ،
في حين أن البلشفيك وعلى رأسهم لنين رأوا أن هزيمة الحكومة القيصرية في
الحرب منفعة للبلاد بحجة أنها تضيف مركز القيصر وتقوى أركان الثورة !!

٣ - فشل الثورة البلشفية سنة ١٩٠٥ «وتضعف البلشفيك»

أما ما كان من شأن الثورة الشيوعية (أو البلشفية) عام ١٩٠٥ فقد باءت
بالفشل على الرغم من وصول لنين إلى روسيا في إبانها وتوليّه الجزء الهام من
الحركة المسلحة مع بقاءه مخفياً عن أعين الحكومة . فقبضت الحكومة على
ناصية الحال وتمكنت من تشتيت الثوار والقضاء على حركتهم . واعتبر
البلشفيك ذلك نتيجة لقلّة استعدادهم بسبب ما وقع من التردد وعدم تعاون

الْمِنْشَفِيك معهم وانسحبوا من الحركة مؤقتاً على أن يعودوا إليها في فرصة أخرى موأتية .

وواصل القيصر أعماله في محاربة العناصر الثورية وغلا في أعمال العسف والقسوة ، وطالب بشخص « لينين » بوجه خاص لكنه تمكن من الفرار إلى الخارج في ديسمبر سنة ١٩٠٧ . فكانت المدة ١٩٠٨ - ١٩١٢ فترة محنة شديدة للحزب : فأخذ بعض الأعضاء يتخاذلون عن نصرته ويتسللون من حظيرته ، ومن لم يَختف منهم من الميدان جملةً جعل ينادى بضرورة العدول عن الخطة الثورية التي كانت أساساً لمبادئ الحزب ، وتبذ الأعمال السرية الغير المشروعة ، والاكتفاء بالأعمال المشروعة العلنية التي ترمي إلى تحسين حال العمال ومن في مركزهم من طبقات الأمة .

وأخذت هذه الحالة في التطور ، فتشعبت الآراء وتفرعت المبادئ : فمن المنشقين من عُرف « بأنصار التصفية » أي الذين ينادون بتصفية أعمال الحزب وحله وإزالة ما بقي من مؤسساته والاستعاضة عنه بهيئة مشروعة ، ومنهم « الاتهازيون » الذين يدعون إلى انتهاز الفرص بالتفام مع أولى القوة والإفادة من ذلك (*) . واغتم أصحاب المصانع الفرصة فاستبدوا بالعمال بتخفيض أجورهم وزيادة ساعات العمل والإكثار من الغرامات .

غير أن كل ذلك لم يكسر من حدة عناد « لينين » ، فبقي يواصل في نخبته كتاباته في إظهار فساد آراء الْمِنْشَفِيك ومن أخذ يجاريهم في اعتدالهم ، وفي تجسيم ما يلاقه العمال من عسف أصحاب المصانع وظلم الحكومة وقسوتها . ولما شعر

(*) هذه النبذة في وصف حالة الحزب مأخوذة من الجزء الرابع من مختارات لينين من

هو وأعوانه أن البلشفيك قد أفقوا من صدمة الفشل وألقوا مظاهر الإرهاب أخذوا يعملون في الخفاء على إيقاظ روح الثورة من جديد ، واختطوا للأعضاء خطة لتوسيع نطاق عملهم وهي ألا يكتفوا بالأعمال السرية التي يقومون بها محتفين عن الأعين بل يضيفوا إليها — كلما وسعتهم الحيلة — الاستعانة بالظروف الرسمية ، كعضوية مجلس الدوما (مجلس روسيا التشريعي في ذلك الوقت) والعضوية في الهيئات المشروعة الأخرى كالجمعيات الخيرية والأندية الرياضية ونحوها ، أي « بَمَزَج الوسائل المشروعة بغير المشروعة » على حد قولهم .

وعندما اطمأنوا إلى إقناع الجماهير بأن البلشفيك هم الذين صمدوا وخدموا للشدائد ، وأنهم هم الذين يؤتمنون على الكفاح لتحقيق أغراض الحزب الأصلية (أي تحقيق مبادئ « ماركس » الاشتراكية الثورية) ، عقدوا مؤتمراً لهم في مدينة « براغ » في يناير سنة ١٩١٢ وقرروا فصل طائفة المنشفيك من « الحزب الاجتماعي الديموقراطي » وانفراد البلشفيك بعضويته .

واشتد استياء المنشفيك من هذه التصرفات وأمثالها من حملات البلشفيك عليهم والتقليل من شأنهم بين العمال وغيرهم من عناصر الأمة ، فلجأوا إلى الهيئة الشيوعية الدولية « الدولية الثانية » . وكان أعضاء هذه الهيئة قد أخذوا يشعرون — كما أسلفنا — بالفتور نحو المبادئ الماركسية الأصلية وباستحالة العمل بها . فقررت الهيئة — « حرصاً على وحدة الحزب » — أن يكفّ البلشفيك عن التعريض بالمنشفيك ونحوهم . ولم يزيدوا على ذلك شيئاً .

وظل نين في منفاه يَشْنُ الغارة على خيانة أعضاء « الدولية الثانية » ويسعى لتأليف دولية ثالثة موالية لمبادئ الماركسية الأصلية ، فلم تلق آراؤه قبولاً إلا من أقلية ضئيلة ولم تكن لها نتيجة . وانتهى به الأمر إلى ابتداء نظرية جديدة في

الاشتراكية الدولية ، وهي أنه لا يُشترط لنجاح الاشتراكية الدولية أن يتم هذا النجاح في جميع الدول في وقت واحد بل يكفي أن يحصل هذا النجاح في دولة واحدة أولاً ومنها يمكن انتشاره إلى سائر الممالك . وشرع يعمل على تطبيق هذه النظرية بالسعي لإحراز هذا النجاح في روسيا وحدها .

وعكف البلشفيك على العمل لخلق الحوادث التي توقظ الثورة ، بتجديد حركة الإضراب وإقامة المظاهرات والاصطدام بقوات البوليس . واستعانوا على تنظيم حركتهم وبث دعايتهم بإنشاء جريدة يومية تسمى « برافدا » (ومعناها « الحقيقة ») ، فكان لها أكبر أثر في إثارة العمال وتهيئة أذهانهم للثورة . وكانت في كثير من الأحوال تذكر الأمور في عبارات تلميحية فكان يفهمها المدربون على ذلك من العمال ويشرحونها لإخوانهم . ولم تغفل برافدا أمر الفلاحين ، بل عمدت إلى إفهام جماهيرهم أن حالتهم السيئة ترجع إلى سلب أغنياء الزراع لأرضهم بطريق شرائها منهم وقت الاضطراب بأجنس الأثمان ، ومهدت لهم وللعمال فكرة التحالف معاً .

٤ — نشوب الحرب العالمية الأولى وتجدد ثوران البلشفيك

واستيلاؤهم على السلطة

وبينا كانت بوادر الثورة آخذة في الظهور نشبت الحرب العالمية الأولى (عام ١٩١٤) ، فوجد البلشفيك فيها الفرصة للغدر بالحكومة ، كما وجدوا في الحرب اليابانية الروسية الفرصة لإشعال ثورتهم الأولى عام ١٩٠٥ . ومع أن الحكومة تمكنت في بادئ الأمر من القضاء على مظاهر الثورة ، فقد واصل البلشفيك تحريضهم للعمال وإفهامهم أن هذه الحرب ليست حرب

دفاع عن الأوطان بل هي حرب عدوانية استعمارية أثارها أصحاب الأموال في مختلف الدول الرأسمالية بدافع تنافس تلك الدول على استعمار بقاع الأرض المعمورة واستغلالها ، وأن النعم فيها لأصحاب الأموال ، والعمال هم الضحية ، وأنه يجب شنّ الغارة على هذه الحرب نفسها بتحويلها إلى حرب أهلية ضد الحكومة القيصرية .

وقد ساعد على نجاح هذا التحريض سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وإشرافها على المجاعة ، مع توالى الهزائم على الجيوش الروسية . فتوصل البلشفيك إلى التأثير في سير حركة إنتاج معدّات القتال ، ووصلت دعاياتهم إلى رجال الجيش والأسطول ، معلنين أن الماركسيّة تجعل من العمال في جميع الدول إخوانا وأن الحرب التي تجعل فريق العمال في دولة ما يقاتل عمال دولة أخرى يجب أن تقاوم وأن تشهر عليها حرب أخرى .

وكان لا يزال عندهم بقيّة من الأمل في أن الماركسية في الدول المحاربة الأخرى ستوجد مثل هذا الشعور بين عمالها ، ولكن خاب ظنهم واقتنع العمال في كافة تلك الدول بوجود الإخلاق في القتال « دفاعاً عن الوطن » الذي يجب أن يكون له الاعتبار الأول (*) . فتضاعفت هزائم الجيوش الروسية ، وانتشرت الكراهية للحكومة القيصرية في كل مكان ، وأخذت طبقة « البورجوازية »

(*) وقد غضب زعماء البلشفيك في روسيا لأن قادة الأحزاب الاشتراكية في الممالك الأخرى الأوربية لم ينظروا للحرب هذه النظرة فأخذوا ينادون بالوطنية دون الاشتراكية وقبلوا الاشتراك في الحكم في بلادهم أثناء الحرب . مع أن الحقيقة أن لا غرابة في ذلك لأن الوطنية تغلب كل اعتبار آخر ، بل ان فيما حصل أعظم برهان على تعنت زعماء الروس وتغلب غرض آخر على نفوسهم هو رغبتهم في الوصول إلى الحكم بأي ثمن .

نفسها (أصحاب رءوس الأموال) تخشى من عجز القيصر « نيقولا الثانى » عن الاستمرار فى الحرب وأخذت تعمل سرّاً على عزله وإقامة أخيه « ميخائيل رومانوف » مكانه .

فاغتتم البلشفيك فرصة انتشار الاستياء وجدّوا فى حركتهم الثورية وحوّلوها إلى ثورة علنية يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٧، وفى ٢٧ فبراير انضم الكثير من الجنود إلى الثوار ، وسرت الحركة بسرعة البرق من بتروغراد إلى المدن الأخرى ، وقبض الثوار من بادىء الأمر على الوزراء وكبار رجال الدولة وعزلوا ممثلى حكومة القيصر فى كل مكان . وتعرف هذه الحوادث « بثورة فبراير سنة ١٩١٧ » . على أنه سرعان ما اتضح للبلشفيك أن هذه ليست خاتمة الثورة ، وأن الذين قبضوا على ناصية الحكم ليسوا هم قادتهم .

وذلك أنه منذ بداية الثورة كان العمال والجنود قد أخذوا يعملون على إعادة إنشاء مجالس « السوفييت » ، وهى مجالس إقليمية ابتدعها قادة ثورة سنة ١٩٠٥ تتألف من ممثلين لعمال جميع المصانع وتولى إدارة شئون البلاد دون تقيّد بقوانين الحكومة أو أوامرها . وكانت صورتها لا تزال مطبوعة فى أذهان العمال ، فبادروا إلى إعادتها بمجرد القضاء على الحكومة القيصرية . ومن الغريب أنه عند ما أجريت الانتخابات لهذه المجالس فاز بالأغلبية العظمى لعضويتها فريق « المنشفيك » وأمثالهم من الطوائف المعتدلة ! ! ويعزو البلشفيك ذلك إلى أسباب شتى : كقولهم إنه بينما كان البلشفيك مشغولين فى الشوارع بقيادة الثورة كان المنشفيك وأمثالهم يحتفظون المحال بالمجالس السوفييتية ، وكقولهم إنه بينما كان زعماء البلشفيك فى السجن أو فى المنفى كان زعماء المنشفيك وإخوانهم يرحون فى شوارع بتروغراد وموسكو وغيرهما من المدن الكبرى .

وزيد « لينين » على ذلك أن الحرب قد ذهبت بعدد كبير من العمال والفلاحين الراسخين في مبادئ الثورة والعلم بمنزلة زعمائها ، وحلّ محلهم الملايين من الناشئين الذين تجوز عليهم مغالطات « البورجوازية » فاندفعوا وهم في نشوة الفرح بانتصار الثورة إلى إعطاء أصواتهم لهذه الطوائف المتساهلة ، إلى غير ذلك من الأقوال التي يُستبعد أن تجوز على عقل القارئ المتأمل . أفلا يدهش القارئ كيف لم يتنبّه البلشفيك إلى ذلك ويحولون دون وقوعه إذا كان في استطاعتهم ذلك ؟ إن الأقرب إلى الذهن من كل ما تقدم أن الذين فازوا بالأغلبية هم الذين رأهم الناخبون أولى من غيرهم بتمثيلهم وأجدر بتولى زمام الحكم ، وأن الشعب كان لا يزال إلى هذه اللحظة يؤثر الاعتدال وينفر من التطرف .

وظل البلشفيك يرقبون تطور الحالة لإثارة الجماهير من جديد . وحدث أن زعماء المنشفيك وأمثالهم اتفقوا سرّاً مع بعض أعضاء « مجلس الدوما » على إنشاء حكومة مؤقتة وعلى رأسها الأمير « لفوف » الذي كان القيصر يقول الثاني على وشك تعيينه رئيس وزراء حكومته . فاعتصم البلشفيك الفرصة وأخذوا يقبّحون الحكومة المؤقتة في نظر العمال بقولهم إنها حكومة « بورجوازية » وانها ليست في جانب الشعب وأنها تنوى إعادة الحكومة الملكية ومواصلة الحرب ، في حين أنه في مقدمة أغراض الثورة إنهاء الحرب وتوفير السلم والقوت للشعب ، فضلاً عن أن مجالس السوفييت التي فرح بها العمال والجند لم تجذّ مجالاً للعمل إزاء استئثار الحكومة المؤقتة بالسلطة .

وفي الوقت الذي أخذت فيه هذه الأقوال تلعب برءوس الجماهير التي سئمت الحرب وأشرفت على الجوع ساعد الحظ البلشفيك بعودة رئيسهم لينين من منفاه في يوم ٣ ابريل سنة ١٩١٧ عن طريق ألمانيا ، ففعل وصوله في هذه الظروف

فعل السحر بالجاهير ، وخاصة بعد أن علموا أن الحكومة المؤقتة قد أبلغت الحلفاء سرّاً أنها راغبة في مواصلة الحرب واحترام جميع تعهدات روسيا للحلفاء ، وفي وسط الهياج الذي أعقب ذلك بادر البلشفيك إلى عقد مؤتمر عام يمثل البلشفيك في جميع أنحاء روسيا ، فعقد المؤتمر علناً لأول مرة في تاريخ البلشفيك وأقرّ تحويل جميع السلطة إلى مجالس السوفييت ، وأيد المبادئ الأساسية للبلشفيك بشأن وجوب نزع ملكية الأراضي ومنح حق تقرير المصير للأمم الغير الروسية الداخلة في دولة روسيا .

وشرع البلشفيك في أعمالهم التحريضية على هذا الأساس المغري ، وحرص زعمائهم على منع استعمال القوة المسلحة قبل أوانها خوفاً من الفشل ، واختفى لنين عن أعين الحكومة المؤقتة وصار يدير الحركة من مخبئه . وكان من جراء هياج الخواطر في هذه الآونة أن أخذ العمال في كثير من أنحاء روسيا يعزلون الأعضاء القدماء لمجالس السوفييت ويُجرون لها انتخابات جديدة أسفرت عن أغلبية كبيرة للبلشفيك .

ولما رأى البلشفيك أنهم قد أتموا عدتهم وأحكموا أواصر التحالف بين العمال والفلاحين قررت لجنة حزبهم المركزية الاستعداد لبدء الحملة بمجرد إعطاء الإشارة ، وأرسلت رسلها إلى الأقاليم ليديروا حركة الثورة طبقاً لخطتها . وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ أعطيت الإشارة ، وكان الاستعداد في هذه المرة أعظم منه في ثورة سنة ١٩٠٥ ، وكان الكثير من رجال الجيش والأسطول قد كرهوا الحرب وأنحازوا إلى جانب الثوار ، وتم قلب الحكومة المؤقتة في يوم واحد ، وفي المساء عقد مؤتمر عام لمجالس السوفييت فصار هذا منذ تلك اللحظة أساس نظام الحكم في روسيا . وألف المؤتمر أول حكومة اشتراكية سوفييتية

في روسيا، وجعل إدارتها في يد مجلس يسمى «مجلس مندوبى الشعب» وأسندت
رياسته إلى «لينين» .

٥ - الحرب الأهلية ضد الحكومة الشيوعية

وكان في مقدمة أعمال هذه الحكومة عقد الصلح مع ألمانيا وإخراج
روسيا من الحرب . ويعرف ذلك بصلح «برست ليتوفسك» . ومما يسترعى
النظر أن الزعيم المشهور «تروتسكى» الذى كان إلى هذه اللحظة من أعضاء
حزب البلشفيك (بشعبة الأقلية) كان رئيس هيئة المفاوضات مع ألمانيا ، فلما
عُرضت عليه شروط الصلح لم يقبلها لِمَا رآه فيها من الهوان (١٠ فبراير سنة ١٩١٨)
ويقول كتاب «تاريخ الحزب الشيوعى» (وهو المصدر الرسمى السوفيتى الذى
سبقت الإشارة إليه) : «ولم تر الحكومة فائدة من رفض هذه الشروط
سحبت «تروتسكى» من المفاوضات ، واضطرت فيما بعد إلى قبول شروط أسوأ
منها» . هذه هى أقوال الحكومة الشيوعية ، فلنقابها بقول المؤرخ الإنجليزى
الكبير «ه. ا. ل. فشر» فى كتابه «تاريخ أوروبا» طبعة ١٩٣٦ ص ١١٤٤
فى الموضوع نفسه إذ قال :

«إن لينين وافق فى معاهدة برست ليتوفسك (٣ مارس ١٩١٨) على سلخ
مساحات شاسعة من روسيا دون أن يبدو عليه أقل تأثر أو خجل ، فنزل للألمان
عن فنلندا وإستونيا وليفونيا وكورلندا وليتوانيا وبولندا الروسية» .

«ولعل ذلك هو الذى حمل الكثيرين على الاعتقاد بأن الوازع الأكبر
للذين هو الوصول إلى الحكم بأى ثمن ، بل لعل هذه الشروط المخزية هى أكبر
الأسباب التى حدثت بجانب كبير من الشعب إلى الخروج على الحكومة وتجريد

قوة حرية عظيمة (الجيش الأبيض) لمقاومتها ، وقد استولى الثوار في هذه الحرب على أقاليم هامة بأكملها ، وأغلب الظن أنه لم يُدْثَمَ عن عزيمتهم في مواصلة الحرب إلا الشعور بمرارة مشاركة القوات الأجنبية لهم في القتال داخل بلاد الوطن » (يشير إلى قوات الحلفاء الذين سخطوا على انسحاب روسيا من الحرب وشنوا عليها الغارة بأمل خلع الحكومة الشيوعية قبل رسوخ قدمها وإقامة حكومة ديمقراطية تواصل معهم الحرب) .

والحقيقة أن هذه الحركة التي قامت ضد الحكومة الشيوعية لم تكن بالأمر الهين ، بل كانت حرباً أهلية عنيفة - تعاونها قوات أجنبية - بدأت عام ١٩١٨ وظلت نارها مستعرة ثلاث سنوات كاملة احتلت في خلالها قوات الثوار والجيش الأجنبية معظم الأصقاع الروسية الواقعة على الحدود حتى تم لها حصار روسيا الداخلية تقريباً ، فامتنتع عنها الموارد النفيسة التي تأتيها من هذه الأنحاء وكادت المجاعة تنفشي بين الشعب والجيش المحاربة .

ولقد عزا البلشفيك هذه الحركة إلى الرجعيين والرأسماليين وغيرهم ممن يريدون القضاء على نتائج الثورة الشيوعية ، ولكن ضخامة الحركة وعظم الجيوش التي ألفت من أجلها ومواصلتها القتال هذه المدة الطويلة لا تدع مجالاً للشك في أن العناصر الساخطة في الأمة لم تكن محدودة القدر أو ضعيفة البأس ، وأن هذه الحرب الأهلية إن هي إلا برهان جديد فاق كل دليل سابق على أن الشيوعية لم تلقَ في روسيا قبولاً عاماً أو خالصاً من كل مقاومة ، وما يديرنا لو كان قدّر لهذه الحرب الأهلية النجاح لكان في ذلك القضاء المبرم على الشيوعية في روسيا ولم تقم لها قائمة فيها بعد ذلك . ولكن أتت المقادير بغير ذلك ، فإنه بفضل تنبّه الروح الوطنية إلى الخطر الأجنبي الذي ينجم من توغل قوات الحلفاء داخل البلاد كُسِرَ

من حدة مقاومة الثوار ، وأخذ سيل المتطوعين يتدفق على جيش الحكومة (الجيش الأحمر) ، وانتهى الأمر بتغلبه على جيوش الثوار والأجانب معاً ، فمهدت الثورة ، وأخذت الحكومة تسير في حكم البلاد على المبادئ الشيوعية . ويتضح من الصفحات التالية مبلغ إخفاقها في تطبيق تلك المبادئ وعدم برّها بما سبق تقديمه للجماهير من وعود .

الفصل الثالث

سير الحكم الشيوعي في روسيا (من الوجهة الاقتصادية)

١ — المنهاج الشيوعي الأصلي وصعوبة تنفيذه (إلى انتهاء عهد الفترة)

تعليق على المصدر السوفيتي الرسمي

سبق أن ذكرنا أنه لما اشتد شعور الجماهير في روسيا بظلم الحكومة وعدم قيامها بشيء ما لتخفيف وطأة البؤس عنهم أخذ الكثير منهم يُنصتون إلى أقوال المحرّضين الذين يدعون إلى قلب نظام الحكم وإحلال النظام الشيوعي محله . فها هي أركان هذا النظام الذي استهّوا به الجماهير فاندفعوا وراءهم في تيار الثورة طمعاً فيما ستجلبه عليهم من نعيم ؟ .

إننا نورد فيما يلي هذه العناصر مع ما يحيط بها من عبارات الإغراء والتحريض ، نقلاً عن الجزء الأول من « مختارات لينين » من وضع معهد لينين بعوسكو باللغة الانجليزية تحت عنوان منهاج الحزب الاجتماعي الديموقراطي (الشيوعي فيما بعد) ، وهو الوارد بالكتاب المذكور في الصفحات ٤٦٧ — ٤٩٤ : —

« إن انتشار المصانع الكبيرة في روسيا أخذ في الازدياد بسرعة هائلة نتيجة القضاء على « الكُستار » (أصحاب المحال الصناعية الصغيرة) وعلى الفلاحين ، وتحويلهم إلى عمال معدمين والتجاؤهم إلى المدن والمراكز الصناعية . » وبما أن نمو الرأسمالية بهذا الشكل معناه زيادة الإثراء والترف بين عدد صغير من الأفراد هم أصحاب المصانع الكبيرة والتجار والملاك ، وزيادة الفقر والظلم بين العمال : فليس هناك سوى وسيلة واحدة للقضاء على هذه الحالة ؛ وهي إلغاء الملكية الشخصية لوسائل الإنتاج وتحويل ملكية جميع المصانع والورش والمناجم والضياع الزراعية الكبيرة إلى المجتمع بأسره ، وتسيير العمل فيها على الطرق الاشتراكية بإدارة العمال أنفسهم ويُنْفَق من إيراداتها على العمال . وأما ما يزيد من الإيراد على حاجات العمال المعيشية فيصرف في سبيل ما يعود على العمال بتحسين كفاءاتهم وتمتعهم على قدم المساواة بمزايا العلوم والفنون . ولهذا الغرض كان من الضروري أن تتحول القوة السياسية — أى قوة الحكم — من الحكومة الحالية الخاضعة لنفوذ أصحاب الأموال وكبار ملاك الأراضي الزراعية — والتي يمثل أعضاؤها الرأسمالية — إلى أيدي طبقة العمال . »

هذه هي الوعود المغرية التي نادى بها المحرّضون من قادة الحزب الاجتماعى الديموقراطى (الحزب الشيوعى فيما بعد) ، فلا غرابة أن استهوت عقول الملايين من قوم يشعرون بالبوؤس والحرمان .

ومع ذلك قد رأينا أنه فى كل مرحلة من مراحل الحركة الثورية كان يوجد دائماً عناصر كثيرة معارضة تقاوم الانقلاب العنيف وتفضل عليه الإصلاحات السامية . وكان آخر مظهر من هذه المقاومة تلك الحرب الأهلية الشنيعة التى ظلت نيرانها مستعرة ثلاثة أعوام بأمل القضاء على الشيوعية فى روسيا .

قد كان ما كان ، وتمّ الأمر للحزب الشيوعي ، فتولى الحكم على الوجه الذى أوضحناه ، وبقي الحكم فى يد رجاله إلى يومنا هذا . فلنستعرض الآن كيف سار بالأمر فى هذه المدة ، ومدى إخفاقه فى تطبيق المبادئ الشيوعية ، وعدم وفائه بالوعود التى وعد بها الجماهير قبل الوصول إلى الحكم ، متوخين بقدر ما فى الإمكان إسناد البيانات إلى مصادرها ، مما لا يدع مجالاً للشك فى فساد المبادئ الشيوعية وعدم صلاحيتها للتطبيق فى ميدان العمل : —

فترة الانتقال

(إلى عهد الإصلاح الاقتصادى السلمى)

جاء تحت هذا العنوان بالفصل الخامس من كتاب تاريخ « الحزب الشيوعي » من وضع اللجنة المركزية للحزب ما يأتى : —

« خرجت روسيا من الحرب العالمية والحرب الأهلية التى تلتها منهوكة القوى محطمة المصادر الاقتصادية : فنقص محصولها الزراعى إلى نصف ما كان فى عهد الحكومة القيصرية مع ما هو معروف عن إنتاج ذلك العهد من انحطاط ، وأسوأ منه محصولها الصناعى فقد نقص إنتاج الصناعات الكبرى إلى نحو سبع ما كان ، وكانت معظم المصانع معطلة . وشحّت الحاجات الضرورية للمعيشة مثل الخبز واللحم والملابس والصابون . وكان الأهلون طوال مدة الحرب قانعين بهذه الحالة ، لكنهم شعروا بشدة وطأتها بمجرد انتهاء الحرب ونادوا بوجوب إصلاحها فى الحال .

« وكان النظام الاقتصادى الذى تم على أساسه تحالف الفلاحين مع طبقة العمال هو أن تقدّم الحكومة السوفيتية للفلاحين الأرض الزراعية مع حمايتهم

من كبار الملاك و « الكولاك » (كبار المزارعين) نظير قيامهم بتقديم « الفائض » من محاصيلهم الزراعية عن حاجتهم . وعُرف هذا النظام « بشيوعية الحرب » . فلما وضعت الحرب أوزارها رأى الفلاحون أن تسليمهم لكل هذا « الفائض » يحرمهم من الحصول على حاجاتهم من المنتجات الصناعية ، فكان ذلك أهم سبب من أسباب شكواهم .

« وقد أقرّ « لنين » وجهة نظر الفلاحين ، وأخذ يشرح لقومه أن نظام « شيوعية الحرب » كان ضرورة حربية ، وأن الإصلاح الاقتصادي الذي يجب الشروع فيه على الفور يجب أن يتناول هذا الأمر الهام .

« وما كادت الحكومة تشرع في إعداد مشروعات إصلاحها الاقتصادي حتى هبّ خصومها من كل صوب يدسّون لها الدسائس ويتهمونها بالعجز . فمن ذلك أن لجنة الحزب المركزية أعدت مشروعاً بإلغاء « شيوعية الحرب » ، وأن محلّ محلّ « فائض المحصول » الذي كان يقدمه الفلاحون للحكومة « ضريبة عينية » تقدر نسبتها للمحصول بما يتفق والعدالة . ورأت اللجنة أن في ذلك إنعاشاً لحركة التعامل وأساساً اقتصادياً جديداً للتحالف بين الفلاحين والعمال ، وناجحت العمال وتقاباتهم ألا يدخروا وسعاً في معاونة الحكومة والحزب في تنفيذ ذلك . فما كاد خصوم الحكومة يعلمون بهذه المشروعات حتى حملوا على الحكومة قائلين إن هذا « النظام الاقتصادي الجديد » (N.E.P. - (New Economic Policy) -

وهو إحلال الضريبة العينية محل الفائض فيه رجوع إلى الوراء . واتسع نطاق الجدل : بدأه المعارضون داخل الحزب برعاية « تروتسكي » ، ثم انضم إليهم الكثيرون ممن لا يفهمون حقيقة الحاجة الاقتصادية للبلاد ولا تاريخ الحركة الثورية ، حتى تضاربت الاقتراحات وصار يُحشَى من انتشار الفتنة في البلاد .

« فُعقد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي في ٨ مارس سنة ١٩٢١ لنظر الحالة . فأقر آراء لينين على طول الخط ، ورأى أن سلوك الشعب والجماعات المعارضة المنتمية إلى الحزب فيه تعضيد لأعداء الحزب من الطوائف التي تروم انهيار أعمال الثورة الشيوعية ، وأن استمرار هذه الحال يؤدي إلى انحلال الحزب . وقرر المؤتمر حل جميع هذه الشعب والجماعات المعارضة ، وأن كل من يحاول من الأعضاء الخروج على ذلك يفصل من الحزب في الحال ، حرصاً على وحدة الحزب وسلامته .

« أما عن نظام « شيوعية الحرب » فقد أقر المؤتمر إلغاءه ، أى العدول عن الاستيلاء على فائض المحصول من الفلاحين وأن تقرر بدلاً منه ضريبة عينية معتدلة ، ولا عبرة بما قاله المعارضون من أن في ذلك رجوعاً إلى الوراء ، فإنه رجوع مؤقت للراحة والانتعاش ، حتى إذا تمّ الغرض منه أمكن الانتقال من هذا النظام بتؤدة وهدوء إلى النظام الاشتراكي الكامل .

« وقد كان من تكرار حملات المعارضين أن كشف عن سوء نية معظمهم ، فقرر الحزب « تطهير » عضويته من أمثالهم . ففصل منهم ١٧٠.٠٠٠ شخص أى نحو ٢٥ في المائة من الأعضاء . فصفا بذلك معدن الحزب وقوى مركزه ، وثبتت قدم التحالف بين طبقة العمال والفلاحين ، وامتد التحالف مع هؤلاء إلى متوسطى الحال منهم بعد أن كان قاصراً على صغار الفلاحين » .

« واحتفظت حكومة السوفييت لنفسها « بمفاتيح الاقتصاد الرئيسية » أى المؤسسات الصناعية الكبرى ووسائل النقل والبنوك والأرض والتجارة الداخلية والخارجية .

« وبعد عام من اتباع « النظام الاقتصادي الجديد » (N.E.P.) أخذ « لينين »

وأتباعه يشعرون بضرورة الاستعداد لإنهاء هذه الهدنة والعمل على لم الصفوف لتكوين « نظام اشتراكي كامل ». فأخذوا ينادون بأن المسألة أصبحت مسألة حياة أو موت في النضال بين الاشتراكية والرأسمالية ، ولا بد لانتصار الاشتراكية من إحكام التعاون بين الصناعة والزراعة .

« ثم تدرجوا إلى المطالبة بالزراعة على نطاق واسع — أى الزراعة الجماعية — على نمط عمل الجمعيات التعاونية ، تمهيداً للانتقال إلى النظام الاشتراكي » .

« وفي نوفمبر سنة ١٩٢٢ خطب « لينين » في الناس مستعرضاً الحالة في الخمس السنوات التي مضت على الحكم السوفيتي فقال « إن روسيا ذات النظام الاقتصادي المؤقت (N.E.P.) يجب أن تصبح روسيا الاشتراكية » . وكان هذا آخر خطاب عام للينين ، إذ قد أصابه المرض بعد ذلك بقليل فخجبه عن الناس وإن كان قد بقي يمدد الحزب بمقترحاته كتابته لآخر رمق من حياته .

« وفي إبريل سنة ١٩٢٣ انعقد المؤتمر الثاني عشر للحزب (بدون حضور لينين لأول مرة منذ تولى الحزب الحكم) وقرر بطلان نظريات المعارضين ، ومن بينها محاولة تخلي الحكومة عن احتكار التجارة الخارجية .

« وأخذ القادة يشعرون بعد انتهاء المؤتمر ، بمصاعب كثيرة في الحالة الاقتصادية رغم ما بُدّل من جهود : فالصناعة تتقدم ببطء لا يتناسب مع حاجة البلاد (مع كثرة العمال العاطلين) ، وارتفعت أسعار المنتجات الصناعية بالنسبة لمحصولات الزراعة ارتفاعاً جعل الفلاحين يجمعون عن شرائها . فبذلت جهود عظيمة لتدارك كل ذلك . غير أن المعارضين اتهموا فرصة مرض لينين لشن هجوم جديد عنيف على الحزب ورياسته . وكان « تروتسكي » أشدهم هجوماً ، وكان الطلبة من بين من استعان بهم فتملقهم وسامهم « البارومتر الحقيقي » للشعور

بالحالة وأن أعوان لينين القدماء قد شاخوا وأصبحوا غير صالحين لتسيير الأمور .
« وعلى الرغم من انشغال الحزب بالحالة الاقتصادية قد قبل منزلة هؤلاء
الخصوم بعقد المؤتمر الثالث عشر في يناير سنة ١٩٢٤ .

« ففند فيه الرفيق « ستالين » آراء « تروتسكى » وأتباعه ، وأبان أنهم
إنما يريدون إحلال مذهبه محل مذهب لينين مؤسس الحزب والساھر على
نمائه ، وأن عملهم يخشى منه على الحزب من الانحلال وضياع الجهود الطويلة التي
بذلت من أجله . فألف قلوب الأعضاء حول لجنة الحزب المركزية ، ومهد الطريق
للقضاء على مذهب « تروتسكى » .

« وفي ٢١ يناير سنة ١٩٢٤ مات لينين ،
فرُشح للرياسة بعده الرفيق « ستالين » .

« وفي تأييد ستالين للينين أتى ستالين على ملخص المبادئ التي علمها
لينين لقومه . . . وأقسم بلسان الحزب على المحافظة على هذه المبادئ . وعقد
الحزب النية على السير بزعماء ستالين نحو إتمام نظام الاشتراكية في روسيا ، رغم
إخفاق الثورات في غرب أوروبا ورسوخ قدم الرأسمالية فيها ، وقالوا في ذلك :
« مالنا وغيرنا؟ إن الظروف في روسيا وتاريخ كفاح العمال فيها تسمح بذلك » .

هذه هي خلاصة عن الحالة في روسيا السوفيتية منذ نجاح الثورة الشيوعية
في أكتوبر سنة ١٩١٧ إلى وفاة لينين وتولى ستالين زمام الحكم في أوائل
سنة ١٩٢٤ ، نقلاً عن المصدر السوفيتي الرسمي الآنف الذكر ، ومنها يتضح :—
أولاً — انه وجدت مصاعب مادية حالت دون تطبيق بعض النظريات
الشيوعية الهامة في إدارة الشؤون الاقتصادية اضطر الحزب الشيوعي إلى
الخصوع لها .

ثانياً — ان معارضة المعارضين لسياسة الحزب وآرائه لم تنته لآخر لحظة

من هذه المدة ، وأنهم اعتبروا مسaire الحزب للظروف رجوعاً إلى الوراء وتمشياً مع الرأسمالية .

ثالثاً — أنه إلى آخر لحظة من هذه المدة كانت السياسة الاقتصادية التي سارت عليها البلاد هي تلك « السياسة الاقتصادية المؤقتة » التي لا تتفق والنظام الاشتراكي ، وأن غاية ما تصبو إليه نفوس زعماء الحزب وبذلوا الجهود لأحرازه هو الانتقال مستقبلاً إلى ما سموه « النظام الاشتراكي الكامل » .

٢ — أنباء الفترة نفسها عن المصدر الأمريكي الرسمي

« الشيوعية في ميدان العمل » والتعليق عليها

والآن نورد للقارىء صورة أخرى من وصف الحالة في الفترة نفسها ، نقلًا عن مصدر أمريكي محترم وهو كتاب :

الشيوعية في ميدان العمل

بحث وتحليل معرزان بالوثائق عن الشيوعية في ميدان العمل في الاتحاد السوفيتي قام بإعداده قسم المراجع التشريعية بمكتبة الكونجرس (المؤتمر) للولايات المتحدة برياسة إيرنست جريفث .

وذلك بناء على اقتراح و بإشراف النائب إيثرين ديركسن نائب ولاية إلينوى .

COMMUNISM IN ACTION

A Documented Study and Analysis of Communism
in Operation in the Soviet Union

*Prepared at the instance and under the direction of
Representative Everett M. Dirksen of Illinois*

BY

The Legislative Reference Service of the Library of Congress
Under the Direction of

Ernest S. Griffith.

ولوضع هذا الكتاب قصة نورها بإيجاز فيما يلي تقرأ عن فاتحة الكتاب للنائب إيهرت ديركسن . قال : -

« يرجع السبب في وضع هذا الكتاب إلى أنني كنت أخطب في جماعة من المزارعين في مدينة « شيكاغو » عام ١٩٤٥ في موضوع انتشار الشيوعية في أنحاء شتى من العالم . وعند انتهاء خطابي طلب إلى الكثير من المستمعين أن أرشدكم إلى كتاب سهل موجز يبين بدون تحيز الحالة التي تسير بها الأمور عملياً في البلاد المتبع فيها النظام الشيوعي . فلم أعر في ذهني على شيء يطابق هذا الطلب .

« على أن هذا الحادث أثار في نفسي اهتماماً كبيراً بالأمر . فإن موضوع الشيوعية طالما أحدث هياجاً في الخواطر بدون جدوى ، إذ لا يصدّ سير الشيوعية سوى نشر المعلومات الصحيحة عن الطريقة المتبعة في العمل بمبادئها . وعمدت في الحال إلى التفكير في تصميم الخطة التي يوضع بها الكتاب الذي يلائم هؤلاء المزارعين ويخدم في الوقت نفسه المصلحة العامة بشأن الشيوعية .

« فلو أن المزارعين وقفوا على حقيقة النظام السوفييتي المتبع في الزراعة ، وزادت معلومات الطبقات العاملة عن حالة العمال والعمل في الاتحاد السوفييتي وخاصة العمل الإجباري الشائع في تلك البلاد ، أو لو أن المؤمنين الخاشعين لله والذين لا يقبلون بمبدئهم الديني بديلاً علموا بمبلغ ما تلقاه الأديان في روسيا من الحرية ، أو لو أن شعبنا عامة (الشعب الأمريكي) الذي يتمتع بأرقى مستوى في المعيشة عرفه التاريخ - لو أنه علم بحقيقة مستوى المعيشة لمختلف الطبقات في تلك البلاد ، أو لو أن هذا الشعب الذي رأى بنفسه ما جرّته حرية المشروعات في أمريكا على البلاد من التقدم الهائل في مدى مائة وخمسين عاماً أو يزيد -

وقف على حقيقة سير الصناعة ونظم إدارتها في روسيا ، أو لو أن الذين تحدّثهم أنفسهم بأن نظامنا النيابي الدستوري في الحكم يفضل النظام الشيوعي في شيء ، وقفوا على حقيقة نظام الحكومة وطرق الحكم الشيوعية ، أو لو أن الذين يشعرون بضرورة تنظيم طرق معيشتنا علموا بالطريقة التي تُقضى بها أوقات الفراغ طبقاً للنظام الشيوعي ، الخ الخ : لكان في ذلك كله أجمع وسيلة لوقف سير الشيوعية .

« هذه هي النقاط الأساسية التي رأيت أن يتناولها الكتاب المطلوب . ويجب أن يكون الكتاب موجزاً سهلاً بعيداً عن كل تحيز خالٍ من التفاصيل الفنية أو التاريخية ، وأن يتناول في بحثه الحالة العملية الواقعية كما تشهد في البلاد الشيوعية ، وأن تستند المعلومات فيه إلى المصادر التي استقيت منها .

« ورأيتُ أن يكون للكتاب صبغة رسمية . ففكرت في أول الأمر أن أعرض الموضوع على المؤتمر (الكونجرس) ليصدر قراراً بتأليف لجنة رسمية لوضع الكتاب . ولكنني خشيت طول هذه الإجراءات والصعاب التي قد تكثف تأليف اللجنة المذكورة . فاهتديت إلى الالتجاء إلى قسم المراجع التشريعية بمكتبة « الكونجرس » برئاسة المستر إيرنست جريفث . فإن هذا القسم بصفته جزءاً من مكتبة الكونجرس وواقعاً تحت إشرافه المباشر يعدّ هيئة رسمية معتبرة ولديه من الوسائل ما يسهّل عليه القيام بهذا العمل ، بل إن هذا العمل من صميم اختصاصه الذي يتناول البحث عن الحقائق وجمعها وطبعها وجعلها في متناول أعضاء المؤتمر ولجانته .

« فعرضت الأمر على المستر جريفث ، وأوضحت له أنه إذا قبل القسم القيام

بالعمل فإنه يكون مطلق التصرف في وضعه، وأن لا غرض لى سوى أن يكون الكتاب خالياً من التحيز حاوياً للمحاسن والمساوىء معا. فرحب المستر جريفت بالفكرة ، وعقدنا لبحث الموضوع عدة اجتماعات أسفرت عن شروع القسم في وضع الكتاب المنشود . وها قد تم إعداد الكتاب بعد جهود شاقة بذلها رجال القسم في قراءة الكتب وفحص الملفات والوثائق ، والرجوع في بعض الأحيان إلى المصادر السرية . وها هو ذا قد صدر : مَرَجِعاً قِيماً يرجع إليه أعضاء المؤتمر وأفراد الشعب عامة في هذا الموضوع الخطير .

وقد صُدِّرَ الكتاب بصورة قرار من مجلس النواب الأمريكى بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٦ بالموافقة على طبع الكتاب واعتباره مستنداً رسمياً من مستندات المجلس .

هذه هى قصة وضع الكتاب الذى سننقل عنه وصفا موجزا للحالة الاقتصادية في روسيا السوفيتية في الفترة التى مضت منذ تولى الحزب الشيوعى الحكم إلى وفاة لينين وتولية ستالين في أوائل عام ١٩٢٤ ، للمقابلة بينه وبين وصف تلك الحالة في المدة نفسها نقلاً عن المصدر السوفيتى الرسمى . ويرى القارئ من قرار مجلس النواب الأمريكى بالموافقة على طبعه واعتباره مستنداً رسمياً من مستندات المجلس أنه لا يمكن أن تكون المعلومات قد سيقت فيه جُزأفاً، وإلا كان أداة تضليل لأعضاء هذا المجلس الخطير .

جاء في الفصل الأول من الجزء الأول من الكتاب تحت عنوان « من الثورة إلى مشروع الخمس السنوات » ما يأتى : -

« عند ما قبض البلشفيك على الحكم في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ استولوا على

المنشآت والصناعات الكبرى كخطوة أولى في وضع أساس النظام الاشتراكي أو الشيوعي ، وشرعوا في تأميمها ، بما في ذلك البنوك والتجارة الخارجية ، تاركين في بداية الأمر الصناعات الصغيرة في أيدي أصحابها ، إلى أن أصدروا في نوفمبر سنة ١٩٢٠ قانوناً بتأميم جميع الأعمال التي لا يقل عدد العمال فيها عن خمسة إذا كانت تُستعمل فيها الآلات والتي لا يقل عددهم فيها عن عشرة إذا كانت لا تستعمل الآلات (*) . وفي جميع هذه الأعمال ألغيت رءوس الأموال الخاصة .

« وأنشأت الحكومة « المجلس الاقتصادي الأعلى » لإدارة جميع الشؤون الصناعية والمالية ، ثم أنشأ هذا المجلس إدارات فرعية له ، اختصت كل إدارة منها بقسم من الصناعة ، وأنشئت لكل إدارة مراكز عُهد إلى كل منها بإدارة الإنتاج والتوزيع في كل فرع صناعي أو مجموعة مصانع . وقد شغلت هذه الأعمال التفصيلية الهيئة العليا مدة عامين عن التفرغ لرسم الخطوط الرئيسية للمنهج الاقتصادي القومي الذي كان لا بدّ منه وخاصة لإنعاش الحالة الاقتصادية التي كانت في حالة احتضار وقت استيلاء الحكومة على المصانع وغيرها من المؤسسات .

« وقد اتضح من بادئ الأمر أن المبادئ النظرية للشيوعية الأولى : كإلغاء استعمال النقود في التعامل ، والمساواة النسبية بين أجور العمال ، والاستيلاء على جزء من المحصول بدلاً من الضريبة (في المزارع الصغيرة التي بقيت بأيدي

(*) ذكر الكتاب أن المستند الذي استقى منه هذه العبارة هو كتاب « نمو النظام الاقتصادي السوفيتي » تأليف ألكسندر بيكوف طبع مطبعة جامعة كمبرج سنة ١٩٤٦ . وبمثل ذلك جرى الكتاب على ذكر المراجع التي استند إليها في جميع المعلومات التي قد تكون موضع شك أو خلاف .

أصحابها) ، ووضع إدارة العمل في المصانع تحت إشراف العمال ، ودفع الأجور للعمال عيناً بدلاً من دفعها نقداً — كل ذلك لم يتيسر العمل به في أى ناحية من نواحي العمل : فكسدت التجارة ، وهُجرت المدن ، ونقص انتاج الزرّاع . فاضطربت الحالة الاقتصادية بأكملها ، وكاد دولاب العمل في البلاد يقف جملة . ويتضح ذلك من الإحصاءات الآتية نقلاً عن المصادر الرسمية الروسية نفسها :

| سنة | الأعمال الكبيرة | الأعمال الصغيرة | الجملة | سنة | الأعمال الكبيرة | الأعمال الصغيرة | الجملة |
|------|-----------------|-----------------|--------|------|-----------------|-----------------|--------|
| ١٩١٣ | ١٠٠ر٠ | ١٠٠ر٠ | ١٠٠ر٠ | ١٩١٨ | ٣٣ر٨ | ٧٣ر٥ | ٤٣ر٤ |
| ١٩١٦ | ١١٦ر١ | ٨٨ر٢ | ١٠٩ر٤ | ١٩١٩ | ١٤ر٩ | ٤٩ر٠ | ٢٣ر١ |
| ١٩١٧ | ٧٤ر٨ | ٧٨ر٤ | ٧٥ر٧ | ١٩٢٠ | ١٢ر٨ | ٤٤ر١ | ٢٠ر٤ |

« وقد يكون المهبوط في سنة ١٩١٧ ناشئاً عن ظروف الحرب وثورة فبراير ثم ثورة نوفمبر (*) ، ولكن استمراره بشدة في السنوات ١٩١٨ و ١٩١٩ و ١٩٢٠ — وإن كان يعزوه فريق إلى الاستمرار في الحرب الأهلية وأعمال التخريب من جانب الملاك السابقين — فإن معظمه يرجع بلا شك إلى فشل الشيوعية النظرية في بناء صرح الإنتاج القومي .

« ولم يكن الإنتاج الزراعى أحسن حظاً من ذلك ، ولولا ما كان مخزوناً في البلاد من موارد ما قبل الثورة ، وما صودر من المدخر لدى الأثرياء ، ما كان من الممكن تدبير ذلك القوت الضرورى الضئيل الذى سُدّ به رمق الشعب في هذا الوقت العصيب .

« وقد عمل زعماء الشيوعية الأولى وعلى رأسهم « لينين » على تدارك هذه

(*) وتسمى أيضاً ثورة اكتوبر نظراً لما حدث من التغيير في نظام التاريخ في روسيا.

الحالة المفجعة بإعلان الرجوع مؤقتاً إلى النظم الاقتصادية السابقة في جميع الأعمال الصغرى ، وسموا ذلك « السياسة الاقتصادية الجديدة » New Economic Policy ويرمز لها بالأحرف (N.E.P.) . ولما كان من أهم مظاهر هذا النظام قبول الحكومة ضريبة من الزراع بدل جزء من المحصول فإنّ في ذلك اعترافاً صريحاً بالرأسمالية . وقد هاج خاطر بعض الزعماء لذلك ، وقالوا إنه رجوع إلى الوراثة ويُخشى أن يقبر الشيوعية في مهدها ، بل إن العالم الخارجى الذى كان يقرب الأمور في روسيا عن كذب اعتبر هذه الحالة فشلاً للشيوعية . ولكن لنين وأنصاره أعلنوا أن هذا الرجوع إنما هو بمثابة تحفّز لوثبة شديدة إلى الأمام ، وبادرت الحكومة إلى إنشاء هيئة اقتصادية عليا (Gosplan) لدرس الحالة العامة درساً شاملاً ووضع الخطط العملية الأساسية للمستقبل ، بدون أن تشغل شيئاً من وقتها في الإدارة الفعلية للمؤسسات الاقتصادية الموجودة وقتئذ تحت إدارة المصالح وفروع المصالح الحكومية المختلفة وفروع فروعها مما سبق ذكره .

« وما كاد العمل يبدأ بالنظام الجديد المؤقت (N.E.P.) حتى ظهرت بوادر الاتعاش في جميع ضروب الحياة الاقتصادية . ومع أن الحكومة حافظت على إبعاد الرأسمالية من الأعمال الكبرى ، فإن الأعمال الصغيرة ولا سيما التجارية كانت بكثرة عددها قوة فعالة في إيجاد هذا الإنعاش .

« وبينما كان هذا النظام المؤقت يجرى مجراه كانت الهيئة الاقتصادية العليا (Gosplan) تجدد في إنجاز عملها . فوضعت خططا لتنظيم الأعمال الموجودة فعلاً ، وأخرى لمشروعات جديدة صناعية وزراعية وتجارية وإنشائية ، مع تحديد العلاقة بين كل هيئة إدارية فرعية والسلطة التى فوقها وبين كل من هذه السلطات والهيئة التى تليها ، وهكذا إلى أن ينتهى الأمر إلى السلطة العليا التى منها تصدر

الأوامر الرئيسية بالأعمال المراد إنجازها . وفي سنة ١٩٢٦ أصدرت خطة شاملة لسير جميع الأعمال الاقتصادية في خمس سنوات سُميت « برنامج الخمس السنوات الأولى » ، على أن يبدأ العمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٢٨ . وقد تمَّ إنجاز البرنامج في نهاية سنة ١٩٣٢ ، وتبعه ثان في يناير سنة ١٩٣٣ ، ثم ثالث في سنة ١٩٣٨ ، وهذا الأخير اعترضه نشوب الحرب العالمية الثانية . وقد بدأ رابع في خلال سنة ١٩٤٦ ، فجاء ذلك دليلاً على أن برامج الخمس السنوات صارت عنصراً أساسياً في النظام الاقتصادي السوفيتي .

« وفي خلال هذه المدة مات لينين في يناير سنة ١٩٢٤ ، وخلفه ستالين الذي تغلب في الفترة ١٩٢٤ — ١٩٢٦ على كل منافسيه ، وخرج منها الزعيم الأوحده للشيوعية القومية في روسيا . وبعد أن كان زعماء الشيوعية الأولى يرمون إلى تعميم الشيوعية في العالم بأسره أعلن الشيوعيون الجدد أنهم سيَجربون الشيوعية في دولة واحدة (روسيا) . ومن ذلك الوقت استُبعدت من الشيوعية النظريات الغير العملية التي شملت الحركة الاقتصادية في مبدأ العهد الشيوعي وقضت إلى الالتجاء إلى النظام الاقتصادي المؤقت ، وإن كان هذا الاستبعاد لم يُعلن رسمياً واعتُبر « تطبيقاً عملياً » لمبادئ الشيوعية ، ومن لم يقبل من الزعماء والمفكرين المعارضين هذا التغيير أُبعد عن ميدان العمل (حركات التطهير) » .

إلى هنا ينتهي البيان الموجز الذي نقلناه عن المصدر الأمريكي المعتمد « الشيوعية في ميدان العمل » في وصف الحالة في روسيا في الفترة المشار إليها . وأغلب الظن أن القارئ لا يجد فيه فرقاً عن وصف الحالة في الفترة نفسها في المصدر الرسمي السوفيتي سوى ما يقتضيه اختلاف القوميتين من الاختلاف الطبيعي في النغمة . فالنقط البارزة في الصورتين هي هي بعينها : اضطراب الحالة

الاقتصادية في روسيا وظهور مصاعب عملية خطيرة حالت دون تطبيق الشيوعية النظرية في الاقتصاد القومي ، مع استمرار المعارضة للحكومة من جانب فريق لا يستهان به من المفكرين في الأمة ، واضطرار أولى الأمر إلى الأخذ بأساليب عملية لإتقاذ الحالة هي في الحقيقة رأسمالية لاشيوعية . وإن انتشال روسيا من هذه الورطة والتغلب على معارضة المعارضين لم يكن بفضل الشيوعية أو رضاه الأمة عنها وإنما كان بفضل شخصية القابضين على ناصية الحكم ، والجهود الجبارة التي بذلوها في هذا السبيل بما لهم من سلطة مطلقة .

٣ — أنباء الحالة الاقتصادية في المدة الباقية لحين صدور دستور سنة ١٩٣٦

(نقلا عن المصدر السوفيتي الرسمي) والتعليق عليها

والآن نتقل مرة أخرى إلى المصدر السوفيتي الرسمي (تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي من وضع اللجنة المركزية للحزب) لننقل عنه صورة إجمالية لما بقي من وصف الحالة الاقتصادية إلى وقت صدور الدستور السوفيتي الأخير في سنة ١٩٣٦ : —

جاء في الفصل العاشر من الكتاب المذكور تحت عنوان « جهود الحزب لتحويل روسيا إلى دولة صناعية على النظام الاشتراكي » ما يأتي : —

« أخذ الحزب في العمل بجد على تحقيق خطة الحكومة السوفيتية لتعميم الصناعة في البلاد على النظام الاشتراكي ، أي أن تقوم الدولة بإنشاء مصانع للصناعات « الثقيلة » وغيرها من الصناعات الهامة التي لم يكن لها وجود في روسيا ، مثل صناعة الآلات الزراعية والسيارات والمواد الكيميائية والإكثار من مصانع الحديد والصلب وغيرها : مما يحتاج إلى مبالغ طائلة . ولم يكن لدى

روسيا لجمع هذه الأموال الوسائل التي لدى الدول الاستعمارية ، وليس في وسعها الاقتراض من الخارج ، فعولت على أن يساهم فيها الفلاحون الذين أعفوا من دفع الإيجارات الفاحشة التي كانوا يدفعونها الملاك . فمن هذا المصدر — وما تحصله من أرباح الصناعة والتجارة — توافر لدى الحكومة المال الكافي لإنشاء الصناعات المطلوبة

« ثم ظهر للحزب أنه على الرغم من تقدم الصناعة في السنوات الأخيرة لا يزال محصول الزراعة غير كاف . واتضح له أن ذلك ناشىء من صغر المزارع ، فرأى أن العلاج لذلك إنما يكون بضم المزارع الصغيرة بعضها لبعض على نمط التعاون الاختياري ، ليكون الإنتاج فيها على نطاق واسع وليتسنى استعمال الآلات الميكانيكية في الزراعة فيكثر الإنتاج وتقل نفقاته :

« وعندما شرعت الحكومة في تنفيذ هذا المشروع وجدت طائفة « الكولاك » (أغنياء المزارعين) فرصة لمناوأة الحكومة ، وشجعهم على ذلك وجود المعارضين المعزولين من الحزب وما ينشرونه من الآراء المضادة للثورة ، فعظمت مقاومتهم وأخذوا يمتنعون جملة عن توريد المطلوب منهم من المحصول الفائض من مزارعهم ، ولجأوا إلى استعمال القوة ضد المزارعين المتعاونين فأحرقوا بعض مزارعهم .

« لجأو بتهم الحكومة بالشدّة وقررت تطبيق بعض مواد في القانون تبيح مصادرة المحاصيل « الفائضة » التي يرفض أصحابها تسليمها للحكومة بالسعر الاجباري وإعطاء ٢٥ في المائة منها لصغار المزارعين . وحرصت على كسب صداقة المزارعين المتوسطى لحال . فهزمت طائفة « الكولاك » وأنصارهم من التجار

الجشعين، وتوافرت لدى الحكومة كميات عظيمة من الجبوب، وأخذ مشروع التوسع في المزارع الجماعية يسير بخطى واسعة ثابتة .

« ثم اكتشف الحزب أن بين كبار العمال في المشروعات الصناعية الكبرى أناساً مأجورين للعمل على تخريب المصانع والمناجم، فعملت على إبعادهم، وجنّدت أوفاً من الشبان لتعلم الصناعة الراقية ليحلّوا محل هؤلاء القدماء غير المخلصين .

« واكتشف الحزب أيضاً أن بعضاً من أعضائه المعارضين انضموا سرّاً إلى الأعضاء المعزولين وأخذوا يعملون تحت ستار المعارضة في الحزب على الكيد له . فأندرتهم اللجنة المركزية وأنزلت بعضهم من مراكزهم في الحزب سنة ١٩٢٩

« وفي العام نفسه عُقد المؤتمر الداخلي السادس عشر للحزب وأقر « مشروع الخمس السنوات » الأوّل (للسنوات ١٩٢٨ - ١٩٣٣) لإتمام النظام الاقتصادي الشيوعي في روسيا، وقدر له مبلغ ٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل^(*) موزعاً على المشروعات الصناعية والكهربائية وطرق المواصلات والزراعة على أحدث الطرق الفنية وطبقاً لمبادئ الاشتراكية . وأصدر المؤتمر نداء للعمال للزيادة من تحمسهم للعمل الاشتراكي، وسار العمل في تنفيذ هذه المشروعات الضخمة بسرعة وتحمس من العمال لم يُعرف مثلهما في التاريخ »

(*) الروبل هي وحدة العملة الروسية الداخلية ، وليس لها قيمة دولية ثابتة وإنما يمكن اعتبار أنها تساوي في أوقات الاستقرار حوالي ١٩ سنتاً من الدولار ، أي نحو ٣٨ ملياً وقد جاء في إحدى برقيات جريدة الأهرام الصادرة في ٤/٣/١٩٥٠ من موسكو أنه أذيعت الأسعار الجديدة للروبل الروسي بالنسبة للعمالات الأجنبية فأصبح الجنيه المصري يساوي ١١ و ٥٢ روبل .

وجاء في الفصل الحادى عشر من الكتاب نفسه تحت عنوان « جهود البلشفيك فى تعميم الزراعة الجماعية » (سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٤) ما يأتى : - -

« بعد أن اطمانت الحكومة إلى انضمام جماهير الفلاحين إلى نظام الزراعة الجماعية أخذت تشجع على إبادة طائفة « الكولاك » الذين ما زالوا يقومون بشطر عظيم من الزراعة على طريقتهم الأولى بعيدين عن الحركة الجماعية . وكانت الحكومة إلى سنة ١٩٢٩ تكتفى بمضايقة هذه الطائفة وتفضيل أعضاء الزراعة الجماعية عليهم بمحابة هؤلاء فى الضرائب وغيرها ، ولكنها كانت لاتزال تسمح لهم بالاستمرار فى عملهم . وفى سنة ١٩٢٩ عمدت إلى ضرب الضربة القاضية عليهم ، فسحبت القوانين التى تسمح باستئجار الأراضى واستخدام العمال بالأجور . فلم يتسن للكولاك الاستمرار فى العمل ، إذ كان جلّ اعتمادهم على استئجار الأراضى وزرعها بواسطة العمال الذين تستأجرهم لذلك . وغضت الحكومة الطرف عما كان يقوم به الفلاحون من نهب مواشى الكولاك وآلاتهم الزراعية ونقلها إلى المزارع الجماعية ، فكان ذلك بمثابة تجريد الكولاك من أملاكهم أسوة بتجريد الرأسماليين سنة ١٩١٨ فى الصناعة ، مع هذا الفارق : وهو أن أملاك الكولاك لم تذهب إلى الدولة بل إلى المزارع الجماعية .

« ثم أخذت الحكومة تعمل على تنظيم حركة الزراعة الجماعية فى مختلف الأقاليم الروسية : كل بحسب ظروفه بحيث يكون رائد المزارعين فى الانضمام إلى الحركة الاقتناع دون استعمال القوة .

« وحَدَّثَ أن سكر عمال الحكومة بما أحرزوه من نصر فى الإكثار من الزراعات الجماعية . فأخذوا يخالفون القواعد الأساسية لذلك ، وهى الترغيب دون القوة ، ومراعاة ظروف كل اقليم فى تحديد موعد تنفيذ الانقلاب ، وقصر

العمل الجماعي على « الحقول » دون الزراعات المنزلية الصغيرة وتربية المواشى والطيور ونحو ذلك . فأفضت هذه المخالفات - مع دس الساخطين - إلى ظهور بوادر الاستياء في بعض الأقاليم الزراعية . فعملت الحكومة على تدارك الأمر في الحال ، فوضعت الأمور في نصابها وأصدرت النشرات توضح أغراضها وما اتخذته من العدة لمعاقبة المخالفين للأوامر من الموظفين . فزال الاستياء وأخذ الفلاحون يُقبلون من جديد على الزراعة الجماعية

« ثم قامت الحكومة بحملة شديدة لإحكام نظام العمل في المصانع والمزارع وكان من أهم عوامل الإصلاح تكليف المشرفين على العمل من أعضاء الحزب في كل مشروع أن يتعاملوا الأمور الفنية في العمل الذي يشرفون عليه وعدم الاعتماد على « الخبراء » ، لكي لا يندسّ بينهم من يعمل على إحباط العمل كما حصل في المدة السابقة في الصناعة والزراعة

« وفي يناير سنة ١٩٣٤ انعقد المؤتمر العام السابع عشر للحزب ، فاتضح له أن ٩٩٪ من صناعة البلاد صارت اشتراكية ، وفي الزراعة بلغت النسبة ٩٠٪ ومع ذلك قد حذر الرفيق ستالين أعضاء الحزب من الغرور ، وأوصاهم بتجديد النشاط والحذر من كيد البقية الباقية بينهم من الساخطين . وأقر المؤتمر منهاجاً جديداً « للخمس السنوات الثانية » ، يكون العمل فيه أسرع منه في الخمس السنوات الأولى ، بحيث يصير الإنتاج القومي في سنة ١٩٣٧ ثمانية أمثال ما كان قبل الحرب .

« وبينما كان العمل يجري مجراه بكل نشاط في جميع النواحي لإنجاز مشروع الخمس السنوات الثانية ظهر ما كان ستالين يخشاه ، وهو دأب بقايا الساخطين على العمل لإحباط مشروعات الشيوعية . وقد انحط بعضهم إلى درجة التواطؤ

مع رجال الحكومات الأجنبية للكيد للحزب والحكومة السوفيتية . ففي ديسمبر سنة ١٩٣٤ قُتل « كيروف » من أكبر أعضاء الحزب وأكثرهم محبة من الأهلين : قتله أحد أعضاء هيئة سرية من أنصار « زينوفيف » . فاستشاط الناس غضباً ، فأعدم القاتل ، وعُمل تحقيق واسع النطاق استمر إلى سنة ١٩٣٦ ، وأسفر عن وجود هيئات سرية من أعوان « تروتسكى » و « زينوفيف » قبلت التواطؤ مع رجال حكومتى ألمانيا واليابان على التجسس والتخريب والفساد للنكاية بالحكومة الشيوعية ، رغبة في إعادة الرأسمالية . فأخذت الحكومة هؤلاء الخونة بالشدة . وكان الحادث أكبر وازع على التفاف الأهلين حول اللجنة المركزية للحزب ، والعمل بنشاط جديد لتعميم الاشتراكية في البلاد .

وقد جاء في الفصل الثانى عشر من الكتاب تحت عنوان « إتمام النظام الاشتراكى وظهور الدستور الجديد » (١٩٣٥ - ١٩٣٧) ، ما ملخصه :

« وظهر للحكومة أن الأعمال الفنية الكثيرة التى تقوم بإنجازها تحتاج إلى مضاعفة الجهود ، فأثارت حركة عظيمة للحض على ذلك ، وظهر بين العمال روح تمس كبير لإتقان العمل وسرعة إنجازه . وقد عُرف ذلك بحركة « ستاخانوف » نسبة إلى اسم أول من ضرب من بين العمال بسهم وافر فى هذا المضمار ، وزادت فى أجور هذا الفريق من العمال تبعاً لدرجة تفوقهم فى سرعة إنجاز العمل مع الإتقان

... .. ثم ان الظروف جعلت من اللازم تغيير قواعد الدستور الذى وُضع فى سنة ١٩٢٤ . وفى نوفمبر سنة ١٩٣٦ انعقد المؤتمر

الثامن لمجلس السوفييت لدرس مشروع الدستور الجديد فاعتمده .
وملخصه ما يأتي : -

« اتحاد الجمهوريات السوفييتية (U.S.S.R.) - وهو اختصار للاسم باللغة
الإنجليزية Union of Soviet Socialist Republics - هو دولة اشتراكية
مكونة من عمال وفلاحين وجميع السلطة فيها لهم ممثلين في مجالس السوفييت
المحلية لنواحيهم ، ثم في هيئة السوفييت الأعلى ، وهذه تتكون من مجلسين
متساويين في السلطة : « سوفييت الاتحاد » و « سوفييت الشعوب » ، وينتخب
أعضاؤها لمدة أربع سنوات بطريق الاقتراع العام المتساوي المباشر السري ،
وهي في ذلك مثل مجالس السوفييت المحلية . ويقوم مجلسا السوفييت الأعلى
مجتمعين بانتخاب « رئيس السوفييت الأعلى » و « مجلس وكلاء الشعب »
(People's Commissars)

« والأساس الاقتصادي للدولة هو النظام الاشتراكي والملكية الاشتراكية
لوسائل الإنتاج ، ويسير طبقاً للمبدأ الاشتراكي : « كل يعمل بقدر طاقته ويأخذ
بقدر عمله » From each according to his ability, to each according
to his work ، وذلك تمهيداً للانتقال مدى الوقت إلى النظام الشيوعي حيث
المبدأ الاجتماعي هو : « أن يعمل كل بقدر طاقته ، ويأخذ بقدر حاجته »
(From each according to his ability, to each according to his needs)

« ونصّ الدستور على ضمان الحريات المعتادة ، مع المساواة بين الرجال
والنساء ، ومع ضمان حق الجميع في العمل والراحة والفراغ والمعاش في الشيخوخة
والمرض المُقعد . كذلك نص على الواجبات المفروضة على جميع أفراد الشعب ،
مثل إطاعة القوانين والمحافظة على نظام العمل والقيام بذمة بالواجبات العامة

وحماية الأملاك الاشتراكية العامة وحماية الوطن .

« وُحِّدَ لانتخاب أعضاء السوفييت الأعلى يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ »

بهذه العجالة الموجزة الملخصة عن المصدر السوفيتي الرسمي (تاريخ الحزب الشيوعي - من وضع لجنة الحزب المركزية) أتينا على ما بقي من وصف الحالة الاقتصادية(*) في روسيا إلى نهاية سنة ١٩٣٧ . فلنستخلص الآن أهم ما فيها خاصاً بتعدّد تطبيق النظريات الشيوعية التي أعلنها قادة الشيوعية للجماهير قبل ثورة عام ١٩٠٥ ، ومبلغ ما تحقّق للجماهير من الوعود التي وُعدوا بها ، وذلك تمهيداً للمقابلة بين هذه المعلومات وما سنورده مقابلاً لها أو متعلقاً بها تقيلاً عن المصادر الأمريكية الرسمية :

أولاً - أن تأميم الصناعات لم يتمّ بالسهولة المتتظرة ولم تبطل المقاومة له في مدة وجيزة ، بدليل أنه بعد اقتضاء أكثر من عشر سنوات على الحكم الشيوعي الدكتاتوري اكتشف الحزب أنّ بين كبار العمال في المشروعات الصناعية طائفة تعمل على تخريب المصانع والمناجم ، فاضطرت الحكومة إلى إبعادهم وتجنيد الألوف من الشبان لتعلم الصناعة الراقية ليحلّوا محل هؤلاء القدماء . وحتى بعد سنة ١٩٣٠ رأت الحكومة أنّ من أهم عوامل الإصلاح تكليف المشرفين على العمل من أعضاء الحزب في كل مشروع أن يتعلموا الأمور الفنية في العمل الذي يشرفون عليه وعدم الاعتماد على الخبراء ، لكي لا يندسّ بينهم

(*) قد آثرنا النص هنا على الحالة الاقتصادية دون غيرها لأنها هي موضع بحثنا الآن

أما ما جاء في العجالة خاصاً بغير ذلك كذكر ملخص دستور سنة ١٩٣٦ الذي يبدو في مظهره جميل النصوص فسيكون موضع البحث في مقام آخر .

من يعمل على إجباط العمل كما حصل في المرة السابقة .

ثانياً - يلاحظ أنه وجدت مثل هذه الصعاب في الزراعة ، فلم تستطع الحكومة دفعة واحدة أو في غضون مدة وجيزة ضم المزارع الصغيرة لتتكون منها مزارع جماعية يجرى العمل فيها على المبادئ الاشتراكية . فقد اضطرت اضطراباً إلى السير في هذه الحركة بتؤدة وبطريق التحايل والترغيب ، وعندما لاقى موظفو الحكومة بعض النجاح في ذلك وأخذوا يسرون في إنجاز الحركة بطريق القوة ظهرت بوادر الاستياء في أنحاء البلاد ، وخشيت الحكومة من استفحال الحالة ، فعملت على تدارك الأمر في الحال وأصدرت النشرات توضح أغراضها وما اتخذته من العدة لمعاقبة الموظفين الذين حاولوا هذا الإرغام وكان ذلك قبيل انعقاد مؤتمر الحزب العام السادس عشر في يونية سنة ١٩٣٠ . كذلك لم تقدم الحكومة على تطبيق هذا المشروع على المزارع الكبيرة التي كان يديرها كبار الزراع (الكولاك) بطريق استئجار الأرض من غيرهم وزرعها بواسطة عمال تستخدمهم لذلك بالأجر - وهما أمران في مقدمة المحظورات الشيوعية - ولم تجرأ على الشروع في القضاء على الكولاك ونظامهم في الزراعة إلا في سنة ١٩٢٩ ، وقد قالت الحكومة في ذلك عام ١٩٣٠ انه بالقضاء على طائفة الكولاك قد زال آخر عنصر من عناصر الرأسمالية في روسيا .

ثالثاً - إن المعارضة للحكومة الشيوعية وسياستها لم تختلف رغم طول المدة التي حكمت فيها البلاد حكماً مطلقاً ، بل كان أمر المعارضة يستفحل في بعض الأوقات ، كما اتضح عندما اكتشف الحزب الشيوعي في سنة ١٩٢٩ أن بعضاً من أعضائه المعارضين انضموا سرّاً إلى الأعضاء المعزولين منه وأخذوا يعملون تحت ستار المعارضة في الحزب على الكيد له ، وكما ظهر للحزب سنة ١٩٣٤ من

دأب بقايا الساخطين على العمل لإجباط مشروعات الشيوعية وتواطؤ بعضهم مع رجال الحكومات الأجنبية لهذا الغرض .

رابعا - إن البرامج « الخمسية » أى المناهج الصناعية المتتالية التى وُضع كل منها لمدة خمس سنوات لإنجاز المشروعات الصناعية الكبرى - قد استأثرت باهتمام الحكومة والحزب الشيوعى ، فلم يَرعيا ضرورة إنتاج القدر الكافى من الحاجات المعيشية للعمال والجاهير ، ولم يعمل على حجز ما كان يُنتظر حجزه من إيراد الصناعة لأجور العمال بوجه عام ، فضلا عما أوجده الاهتمام بتلك المشروعات من إرهاق فى العمل بسبب ما ابتدعه من سباق بين العمال على سرعة الإنتاج (حركة ستخانوف) وتهاكك الكثير منهم عليها طلباً لسعة الرزق ، فاحتفى بذلك علناً وبلا مؤاربة عنصر التساوى فى الأجور (أو المساواة النسبية) الذى فاخرت به الشيوعية الأولى وكان أقل ما يُنتظر منها ، عملاً بالمبدأ القائل بأن « يعمل كل بقدر طاقته ويأخذ بقدر حاجته » . فصُرف النظر عن هذا المبدأ الشيوعى ، باعتبار أن موعد العمل به هو المستقبل ، وحلّ محله المبدأ « أن يعمل كل بقدر طاقته ويأخذ بقدر عمله » . وقد قالوا ان ذلك من المبادئ الاشتراكية مع أنه هو المبدأ العالى الديمقراطى السليم الذى ما كان يحتاج العمل به إلى ثورة ما : لا شيوعية ولا اشتراكية .

والآن نعود مرة أخرى إلى المصدر الأمريكى الرسمى « الشيوعية فى ميدان العمل » ، لننقل عنه صورة إجمالية للحالة الاقتصادية فى الفترة المشار إليها كما وصلت أنبأؤها إلى البحّاث الأمريكيين بل إلى العالم الغربى بأسره الذى يروى كتابه كل يوم أمثالها فى كتاباتهم . ومع أن معظم هذه الأنباء واردة

في نصٍّ أوفى طَى المصدر السوفيتي الرسمي الذي نقلنا عنه أخبار هذه الفترة، واستخلصنا منه تلك الصعاب التي ظلت تـمـتـرـض تطبيق النظريات الشيوعية إلى آخر لحظة فيها، فإننا إذا وجدنا شيئاً منها لم يُشر إليه المصدر السوفيتي بكلمة ما - كموضوع العمل الإجباري - فليس أمامنا سوى اعتباره صحيحاً، ما دامت السلطات السوفيتية لم تُقم الحجة على عدم صحته، وما دام «الستار الحديدي» مسدولاً على حدود بلادها لا يسمح للأجنبي بالتطلع إلى ما وراءه إلا خلسة.

٤ - التقدم الصناعي السوفيتي في المدة ١٩٢٨ - ١٩٣٨

(ملخص: تقلاً عن الفصل الثاني من كتاب الشيوعية في ميدان العمل)

في سنة ١٩٢٨ انتهى العمل «بالسياسة الاقتصادية المؤقتة» (N.E.P.)، وابتدأ النظام الاقتصادي الحالى الذى أساسه العمل بمقتضى «برامج» يوضع كل منها مقدماً لمدة خمس سنوات. فماذا أحرزه هذا النظام من التقدم الاقتصادي منذ بدايته إلى نشوب الحرب العالمية الثانية؟

ليس من شك في أن البلاد أحرزت في هذه المدة تقدماً صناعياً كبيراً في إنتاج الآلات الثقيلة، طبقاً للخطة العامة لهذه البرامج التي ترمى إلى جعل البلاد قاعة بذاتها بقدر ما في الإمكان. وقد استطاع القاعمون بالأمر، بما لهم من سلطة مطلقة، من تنفيذ هذه البرامج وزيادة، في المدد المقررة لها، غير مبالين بما يلحق الأيدي العاملة فيها من أذى أو تضحية. وفيما يلي بيان مستمد من الإحصاءات الروسية الرسمية عن قيمة الإنتاج الصناعي السنوي (بمليار الروبل) في كل من السنوات الآتية: -

| | سنة | | سنة |
|-------|----------------|-------|------|
| ١٢٣,٩ | ١٩٣٩ | ١٥,٧ | ١٩٢٨ |
| ١٣٧,٥ | ١٩٤٠ | ٣٤,٣ | ١٩٣٢ |
| ١٦٢,٠ | (تقديراً) ١٩٤١ | ٩٥,٥ | ١٩٣٧ |
| ١٨٤,٠ | (تقديراً) ١٩٤٢ | ١٠٦,٨ | ١٩٣٨ |

وقد كان جلّ الاهتمام طوال هذه المدة بالمنشآت الجديدة ، والمعدّات الحربية ، وتعمير الجهات الشرقية النائية ، دون اكتراث يُذكر بانتاج حاجات الشعب الاستهلاكية ، وخاصةً بعد برنامج الخمس السنوات الأوّل ، حتى أنه رغم كل هذا التقدم الاقتصادي لا يزال العامل أو الزارع الروسى يُعتبر رجلاً فقيراً محروماً من الكثير من مستلزمات المعيشة التي يتمتع بها زميله في أمريكا أو أوروبا الغربية .

على أنه من جهة أخرى يجب الاعتراف بأن القوة الاقتصادية الروسية أصبحت حقيقة لا شك فيها ، وفي ذلك يقول « جون سكوت » الأمريكى الذى اشتغل في منطقة الأورال بين عامى ١٩٣٢ — ١٩٣٨ : « إن الحديد هو الحديد ، بصرف النظر عن كون الأيدي التي عملت في بناء أفران صهره أيدي حرة أو جيوشاً من المساجين والكولاك الذين جردوا من أملاكهم » .

﴿ « المكسب » في النظام الاقتصادي الشيوعى — استغلال الجهود ﴾

كانت النظرية الشيوعية التي نادى بها زعماء الثورة ، وكانت أهم عامل في تبرير تجريد أصحاب الأموال والمصانع وكافة وسائل الإنتاج مما يملكون ، أن هذه الأملاك « مسروقات » اغتُصبت من ثمرة جهود العمّال الذين هم المنتجون

الحقيقيون للثروة ، وأن ما يسميه الملاك « مكسباً » إن هو إلا الجزء المقتصب ،
الذي بتراكمه يخلق لهم ثروة جديدة ولا يترك للعامل سوى الفتات الذي لا يكفي
للقيام بأودهم .

فلما طبقت هذه المبادئ مدة السنتين أو الثلاث التي تلت الثورة رأى
الزعماء أن آلات الإنتاج في حاجة إلى التجديد ، وأن حركة العمل كادت تُشلّ
من أساسها ، واضطروا مهزومين إلى التقهقر والالتجاء إلى العمل بالسياسة
الاقتصادية الجديدة (N.E.P.) ، فأدركوا خطأ تلك النظرية ، واقتنعوا نهائياً
بأن جهود العمال ليست كل شيء في الإنتاج ، وأن نصيب العمال من ثمرة هذا
الإنتاج ليس سوى باب واحد من أبواب كثيرة : مثل تجديد الآلات ،
والتوسع في العمل ، والاحتياط للطوارئ ، ونفقات الإدارة ، ومخصصات
الحاجات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات وغيرها ، فضلاً عن إعانات الغير
القادرين على العمل .

على أن تحديد نسبة كل باب في هذه الأبواب كان إلى وقت نشوب
الحرب العالمية الثانية لا يزال موضع دراسة من الرياضات العليا ولم يُفصل فيه
بقرار نهائي ، وإنما يجب ألا يعزب عن الذهن أنه ، عند استخراج « مقدار
المكسب » لعمل ما ، تضيف الحكومة إلى نفقات الإنتاج الأصلية ضريبة
كبيرة تسمى « ضريبة الإنتاج » ، والفرق بين جملة ذلك والتمن الذي تحدده
الحكومة للسلع هو « المكسب » . ولا يُخصص للأجور من هذا المكسب
سوى النصف . أما النصف الآخر فيحفظ لتنمية المشروعات وصيانة معدّات
الصناعة . ولما كانت ضريبة الإنتاج كبيرة جداً ، وليست في العادة مدرّجة

بالنسبة لمختلف طبقات الشعب ، وتحدد تبعاً لما تحتاجه الحكومة من المال لمشروعاتها ، فتكون النتيجة أن جزءاً كبيراً مما يخص العمال من أجور ينفقونه بطريقة غير مباشرة على هذه الضريبة . ونذكر على سبيل الأمثلة لثقل هذا العبء أن ضريبة الإنتاج للخبز بلغت قبل الحرب ٧٥ ٪ وللحم ٧٠ ٪ وللزبد ٦٠ ٪ وللملح ٨٢ ٪ وللشاي والبن ٨٦ ٪ وللدخان ٨٠ ٪ وللمنسوجات ٧٤ ٪ والأحذية ٨٠ ٪ والصابون ٦٢ ٪ من ثمن البيع . ففي سنة ١٩٤٠ حدد لثمن الكيلوجرام من السكر مثلاً ٥٠ و٦٠ من الروبلات ، منها ٢٠ ره ضريبة إنتاج .

وحجة أولى الأمر في مساهمة العمال بكل هذا القدر من المال « أن كل شيء ملك للأمة ، وأن كل نمو في الثروة هو لمصلحة الشعب مستقبلاً ، وأن ليس لهذا النظام بخذافيره صفة من الاستعباد القديم وهو استغلال الإنسان للإنسان » . ولكن إلى متى هذا الحرمان ؟ .

والحقيقة أن هذه الحال أدت إلى تدمر الكثيرين من شيوعيين أصليين وغير أصليين . من ذلك أن والد « كرافشنيكو » ، الذي هو شيوعي حملاً ودماً ، والذي رأى ابنه يرقى في مدارج المناصب الهندسية والإدارية في الهيئات الحكومية السوفيتية وينعم بكل وسائل التمتع - من سيارة بسائقها وشقة جميلة بأثاثها لسكناه وأطعمة فاخرة تشمل الفواكه والخضر الطازجة - لم يستطع إخفاء تقمته على هذا النظام ، وقال إن العمال يعانون فيه أسوأ مما كانوا يعانون في عهد الحكومة القيصرية (١) .

(١) « كرافشنيكو » هذا ، الذي نُقل عن والده هذا القول ، كان من بين كبار المهندسين

في الحكومة السوفيتية ، وكان والده ممن اشتركوا في الحركة الثورية الشيوعية ، ومضى =

٥ - إدارة المصانع - أجور العمال ونظام العمل - تقابلات العمال

(تقلا عن الفصلين الثالث والرابع من كتاب الشيوعية في ميدان العمل)

الإدارة

كان المبدأ الذي نادى به زعماء الشيوعية أن المصانع ستؤول ملكيتها إلى العمال ويوكل أمر إدارتها إليهم . وتطبيقاً لهذا المبدأ عقب الثورة عُهد إلى لجنة من العمال في كل مصنع بتولى الأعمال الإدارية التي كان يتولاها صاحب المصنع ومديره . غير أنه لم يمض وقت طويل حتى اتضح أن العمال ليست لهم الدراية اللازمة لتنظيم تزويد المصانع بمستلزماتها ، وإدارة أعمالها الفنية ، وتوزيع منتجاتها ، وكادت حركة العمل تقف جملة في كافة أنحاء البلاد . فلما اضطر أولو الأمر إلى الرجوع بصفة مؤقتة إلى النظم الرأسمالية القديمة استدعوا مديري العمل

= شطراً كبيراً من عمره سجيناً سياسياً في عهد الحكومة القيصرية ، وحارب فعلاً في صفوف الثورة . ومع أن « كراشنيكو » كان بحكم مركزه في الدولة السوفيتية يتمتع بمزايا لا يستهان بها فقد سُمِّ العمل تحت النظام الاقتصادي السوفيتي ، الذي يُرجع فيه في كل صغيرة وكبيرة إلى سلسلة من السلطات بعضها فوق بعض ومعظمها لا يعرف حقيقة الظروف المحيطة بالعمل ، مما يعرقل سير الأعمال ويعرضها للفشل ويحز في نفس الموظف المسؤول عنها . وإذا كان عضواً موثقاً به في الحزب الشيوعي ، فقد أُوفد إلى الولايات المتحدة ممثلاً لوكالة التوريدات السوفيتية . وعند نهاية مدته في هذه الأمورية قرر « الالتجاء إلى حماية الرأي العام في الولايات المتحدة » وعدم العودة إلى روسيا . وكتب عن ذلك تقريراً مطولاً تحت عنوان « لماذا آثرت الحرية » . ولم نقل عن تقريره شيئاً اكتفاء بالكتاب الذي ظهر أخيراً باللغة العربية بهذا الاسم .

السابقين ، ثم أخذوا يعملون على تربية جيل من المديرين المزودين بدراسة فنية وافية . ولكي يأخذوا العمال بالتدريب ، أبقوا في أول الأمر لجانهم وضموا إليها مندوبين من النقابات الصناعية ، ولكن سرعان ما تحوّل كل ذلك إلى صورة شكلية ، حتى صارت السلطة الفعلية في يد مدير المصنع وحده .

على أن واجبات المدير نفسه قُصرت على التنفيذ دون الابتكار أو التصرف أو تعيين الموظفين ، وذلك طبقاً للنظام السوفييتي الجديد ، الذي بمقتضاه تضع الهيئة الصناعية العليا الخطة العامة والميزانية السنوية لكل مصنع ، وجعلت الإشراف على إدارته درجات كل منها بيد هيئة تدين بالطاعة التي فوقها ، حتى لم يبقَ لمدير المصنع سوى التنفيذ وبذل الجهد لزيادة الإنتاج على المقدّر وخفضِ المصروفات إلى ما دون الميزانية ، وبقدر نجاحه في ذلك يكون الرضا عنه من السلطات وترشيحه للرقى أو المكافأة . وتمنح هذه المكافأة بسخاء للمدير ومساعديه ، حتى أنها تُربّي في بعض الأحوال على رواتبهم الأصلية ، وزيادة في التشجيع يُمنحون فوق ما تقدم مكافآت نوعية ، كمنحهم مساكن فخمة وسيارات وعدداً من الخدم لخدمتهم .

أجور العمال ونظام العمل

كان المبدأ الشيوعي الأصلي إبان الثورة « أن يعمل كل فرد ما يستطيع ويأخذ من الأجور بقدر ما يكفيه » . فلما شرعت الحكومة السوفييتية في إدارة الأعمال رأت أن أقرب طريقة لتطبيق هذا المبدأ هو المساواة في الأجور بقدر الإمكان ، بصرف النظر عن كون العمل فنياً أو غير فني ، ثقيلًا ، أو خفيفًا ، خطراً أو بعيداً عن الخطر . فكان ذلك من أسباب التراخي والكساد الذي

استولى على الصناعة في السنين الأولى من الحكم السوفيتي ، واضطرت الحكومة بسببه إلى الرجوع مؤقتاً إلى النظام القديم .

وعندما انتهت الفترة المؤقتة ؛ وبدأت الحكومة إدارة الأعمال على النظام السوفيتي الجديد ، الذي أساسه برنامج لكل خمس سنوات ، عملت على عدم الوقوع في الخطأ مرة أخرى ، فأعلنت أن تساوى الأجور مثبت للهيم لا يدع مجالاً لأخذ العمال بأسباب تحسين معلوماتهم أو الاجتهاد في عملهم ، وأن إنجاز البرنامج في موعده يتطلب أقصى مجهود من كل فرد في الأمة . فأباحت عدم المساواة في الأجور ، ووضعت نظاماً لمكافأة الذين ينجزون من العمل أكثر من زملائهم أو أكثر من المقرر . وسمي ذلك « بالتنافس الاشتراكي » !!

وليس هناك حد أدنى مقرر للأجور ، بل يُترك أمر تحديد ذلك للإدارة طبقاً لميزانية المصنع أو المشروع ، ومتى تحددت النهاية الصغرى حُددت الفئات الأخرى منسوبة إليها ، وتبعاً لدرجة كفاءة العامل الفنية (أو عدم فنيته مطلقاً) ، وسرعته في العمل ، ونوع العمل الذي يمارسه من حيث دقته أو صعوبته أو ما يحيط به من خطر . ومع أن مقدار ما تتقاضاه كل فئة يختلف باختلاف نوع العمل وظروفه فإنه يمكن تكوين فكرة عن متوسط الحالة من المثالين الآتين اللذين أوردهما « السير ولترستين » السكرتير العام لمؤتمر اتحاد النقابات الصناعية البريطانية عن الأجور : —

ففي مصنع للأحذية شاهده في « لينجراد » سنة ١٩٣٥ كانت الأجور هكذا : المدير الفني ٢٠٠٠ روبل في الشهر (راتب ومكافئة) ، رئيس قسم أحذية الأطفال ١٩٠٠ روبل ومساعدته ١٥٠٠ ، رئيس قسم التفصيل ١٦٠٠

ومساعده ١٣٠٠ . أما العمال فالفنيون منهم تتراوح مقرراتهم الشهرية بين ٣٠٦ و٦٦٣ روبل ، وغير الفنيين تتراوح مقرراتهم بين ١٢٥ و٢٥٠ روبل .

وفي المشروع الهندسى ببلدة « كيروف » حيث يعمل ٣٠٠٠٠ عامل كان مقرر كبير المهندسين ١٨٠٠ روبل فى الشهر ، بينما كانت أجور العمال تتراوح بين ١٢٠ و٤٧٥ روبل شهريا .

فهناك إذن مدى شاسع لاختلاف أجور العمال كما فى النظام الرأسمالى ، بل إن الاختلاف فى أمريكا لا يصل إلى هذه الدرجة لتقارب العمال إلى حد ما فى مبلغ ما نالوه من التعليم .

على أن الروح السائدة فى النظام السوفيتى هى دفع العمال إلى العمل بأقصى سرعة ممكنة (مع المحافظة على الدقة طبعا) ، ومع أن العمال يجدون فى المكافآت المالية وغيرها تشجيعاً لبذل أقصى ما لديهم من جهد ، فإن الحكومة تعتمد من وقت لآخر إلى الحد من نفقات الإنتاج بوسائل أخرى على حساب العامل دون الالتجاء إلى إلغاء المكافآت : من ذلك أنه عند ما بدأ العمل بالنظام الشيوعى جعل أسبوع العامل ستة أيام ، يعمل منها خمسة أيام ويستريح فى السادس ، ثم يعمل خمسة أيام أخرى ويستريح يوماً سادساً ، وهكذا . وذلك بالنسبة للعمال دون المصانع نفسها ، فإنها تظل مفتوحة باستمرار حرصاً على الانتفاع بمعداتها فى جميع الأيام . فألغى هذا النظام فى سنة ١٩٤٠ وجعل أسبوع العمال والمصنع على السواء سبعة أيام ، يخصص سابعها للراحة ، كما فى سائر بلاد العالم . أى أن العامل صار يشتغل ستة أيام من سبعة ، بدلاً من خمسة أيام من ستة ، بدون أن تزداد الأجور شيئاً فى مقابل ذلك . وبمثل ذلك زيدت ساعات

العمل من سبعة إلى ثمانية في اليوم ، ومن قبل (في سنة ١٩٣٦) زيد مقدار « المقطوعيّة » للعمل (أى الحد الأدنى المقرر على كل عامل إنجازه يوميا) بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ ٪ ، وتمّ ذلك بدون أى تعديل في الأجور في الحالتين .

وفي الوقت الذى تنفّذ فيه هذه القوانين الجديدة بكل حزم ، بدافع الاقتصاد في النفقات ، نرى العمل بنظام المكافآت سائراً في الخطة التى رسمت له كوسيلة لزيادة الإنتاج . ولم يُقصر ذلك على المكافآت المالية ، بل يُمنح للمتفوقين مزايا أخرى : في نوع الطعام ، ومقدار ما يسمح لهم بشرائه من المنتجات الصناعية والملابس ، والركوب مجاناً بالسكك الحديدية . ومن المزايا التى نالت من الأهمية والشهرة فوق ما تستحق إعداد مصايف أو استراحات يقضى فيها العمال الممتازون إجازاتهم السنوية بأجور مخفضة ، فإنّ هذه الأماكن مهما كثر عددها ، محدودة بالنسبة لعدد العمال ، الذى يتراوح بين ٢٥ و ٢٧ مليوناً (بدون احتساب عائلاتهم) ، وقد قدّر « ستيرن » عدد العمال الذين حظوا بهذه الاستراحات عام ١٩٣٢ بما لا يزيد على ٣ ٪ . وفي تقدير آخر أن العامل لا يحظى بتمضية إجازته في هذه الاستراحات سوى مرة في كل عشرين عاماً في المتوسط .

فليس لكل هذه المظاهر في الحقيقة أثر يُذكر ؛ ولا ينكر أحد أن جمهور العمال في روسيا يعيشون عيشة لا يُحسدون عليها ، وخاصةً من حيث المسكن ، سواء في روسيا الغربية أو وراء الأورال . فإنّ المقرر لسكنى كل عائلة في روسيا الغربية نفسها هو في المتوسط غرفة واحدة ، ويقول « ستيرن » في سنة ١٩٣٥ إنه لم يعثر على عائلة واحدة من عائلات العمال تتمتع بدائرة مياه خاصة بها !!

قوانين العمل

ينص الدستور السوفيتي على أن « من لا يشتغل لا يأكل » ، أى أن العمل في روسيا فرض لازم على جميع الناس من رجال ونساء . ومن هنا نجد أن نسبة المشتغلات من النساء بالأعمال الصناعية ، ولا سيما الثقيلة منها بلغت في روسيا مبلغاً لم تبلغه في أى بقعة أخرى من العالم ، إذ أنه في نوفمبر سنة ١٩٣٩ كانت نسبة النساء اللاتي يشتغلن بالأعمال اليدوية ٤٣٫٤ ٪ .

ويلاحظ أن الدستور لم ينص على استثناء ما لآى حالة من حالات الخلو من العمل . حقاً إن السبب الرئيسى لتعطل العمال عن العمل في البلاد الرأسمالية ، وهو تقلب أحوال السوق تبعاً للعرض والطلب ، لا وجود له في روسيا السوفيتية ، إذ أن السوق التى تصرف فيها المنتجات موجودة على الدوام ، ونعنى بها الحكومة . ولكنه بالرغم من ذلك توجد حالات أخرى مشروعة في بلاد الأنظمة الحرة ، يُضطر فيها العامل لترك عمله مؤقتاً والبحث عن عمل آخر . أما في روسيا فلا تعترف الحكومة بمثل هذه الحالات ، لأن الإضراب عن العمل فيها ممنوع منعاً باتاً ، وانقطاع العمل في أى مشروع لا يحدث إلا عندما تعدل الحكومة عن السير في المشروع قهجره ، وفي هذه الحالة تنقل العمال من هذا المشروع إلى العمل الذى تراه ، بدون أى اعتبار للجهة التى يقيم فيها العامل أو نوع العمل الفنى أو غير الفنى الذى تدرب عليه !!

أما الحالة الوحيدة التى تعترف فيها الحكومة السوفيتية بالخلو من العمل ، وتمدّ فيها العمال بالمعونة ، فهى المرض أو الإصابة بعاهة تُقعد صاحبها عن العمل ، وذلك بعد فحص طبي دقيق تجريه الهيئات الحكومية المختصة . ومع ذلك فإن مقدار ما يناله العمال من المعونة في أمثال هذه الحالات مقيد بالقوانين التى

أصدرتها الحكومة لحل العمال على البقاء في عمل واحد . فإنّ الذين يصابون بعجز مؤقت لا ينالون الإعانة كاملةً إلا إذا كانوا قد قضوا في عملهم الأخير ست سنوات ، وتنقص الإعانة بنسبة تقص المدة عن ذلك ، إلى أن تصل إلى ٥٠ في المائة لمن قضى في عمله الأخير أقل من عامين . ويُقدّر مقدار معونة المصابين بعجز دائم بما يشبه ذلك . أما العمال الذين يخلون من العمل بسبب رقهم لسوء السلوك فلا يمنحون أى اعانة إلا بعد قضاء ستة أشهر في عمل آخر . ولهذه المناسبة نذكر أنه في سنة ١٩٤٠ صدر قانون يحظر على كل عامل ترك عمله بدون إذن ، وإلا عوقب على ذلك بتمضية ستة أشهر في الأشغال التأديبية ، مع تخفيض مرتبه بقدر ٢٥ في المائة .

ولا شك أن الروح التي أمّلت هذه القوانين لا تقيم وزناً لحرية العمال أو كرامتهم . والحقيقة أنه في سبيل زيادة الإنتاج أصدرت الحكومة عدة أوامر لضبط العمل أو تأديب العمال لا يمكن أن تقابل إلا بالسخط والاشتمزاز في وسط كالوسط الأمريكي . من ذلك أنّ تغيّب العامل عن عمله بدون عذر مقبول ولو يوماً واحداً ، يؤدي إلى رفته ، ويعتبر من سوء السلوك تأخر العامل عن موعد الحضور في الصباح ، وانصرافه قبل الموعد المقرر ، وتجاوزه المدة المقررة لتناول الغذاء ، والتراخي أثناء العمل . ويرُفّت من عمله إذا وقع منه ثلاث من هذه المخالفات في شهر واحد ، أو أربع منها في شهرين . كذلك لا يسمح له بالأجازة السنوية إذا نقصت المدة التي قضّاها في عمله الأخير عن ١١ شهراً .

ومن الغريب أن هذه القوانين تمرّ على الهيئات الدستورية فتوافق عليها بالإجماع لأنها « لصالح الشعب » ومن عمل « دكتاتورية العمال » !!

النقابات الصناعية

المفروض أن الانضمام إلى النقابات الصناعية في روسيا السوفيتية اختياري، ولكنه في الواقع يكاد يكون إجباريا، ولا يتجاوز عدد العمال الذين لم ينضموا إلى النقابات (بسبب التراخي أو عدم الاهتمام) ٥ في المائة، وهؤلاء لا يتمتعون بكامل الامتيازات الاجتماعية التي يتمتع بها سائر الأعضاء.

وقد كانت « النقابات الصناعية » أيام الثورة من أهم العناصر العاملة لإحداث الانقلاب. وعندما قبض البلشفيك على الحكم أعلن « لنين » أن النقابات الصناعية بمثابة « مدارس » في الشيوعية، تحافظ على مبادئها وتحمي حقوق العمال مما قد يحدث من الاشتطاط من البيروقراطية الإدارية. على أنه لم يكذب ببدأ العمل ببرنامج الخمس السنوات الأولى (بعد وفاة لنين) حتى شعر القائمون بالأمر أن المحافظة على حقوق العمال بالمعنى القديم، وخاصة فيما يختص بنصيبهم من « المكسب »، لم تعد ممكنة، لأنها تعوق زيادة الإنتاج وتحول دون مساهمة العمال في بناء صرح المجد الشيوعي.

ومن ثم صار أهم واجبات النقابات الصناعية المساهمة في الجهود التي تبذل لزيادة الإنتاج وخفض نفقاته، وتشجيع حركة « المنافسة الاشتراكية » وزيادة أجور العمال المتفوقين، وتنظيم قواعد « تأديب العمال بما فيه صالحهم وصالح العمل »، والإشراف على تنفيذ نظام المكافآت والضمانات الاجتماعية، وتنظيم المحاضرات للعمال في المبادئ الحاضرة للحزب. وانتهى الأمر تدريجا بأن صارت عنصراً متعاوناً مع الحزب، واداة لتسهيل نفاذ الأوامر الحكومية.

٦ - العمل الإجبارى

(نقلا عن الفصل الخامس)

كان المظنون أن بلاداً كروسيا السوفيتية ، قامت دعائم الحكم فيها على أساس تحرير العمال وإكرام مشواهم ، لا يجد الإنسان فيها للأعمال الإجبارية أو التسخيرية أى أثر . ولكن الواقع الذى شهدت به المصادر العديدة الموثوق بصحتها أنه يوجد فى روسيا من العمال المحكوم عليهم بالأشغال الإجبارية تحت الحراسة - ومعظمهم بدون أجر سوى فتات القوت الذى لا يكاد يفي بأودم - ما يقدر عددهم بالملايين ، وذلك فى أنحاء نائية عادة تبعد آلاف الأميال عن مقرهم الأصلي .

والحكومة تبذل كل جهد لإخفاء وجود هؤلاء العمال ، ولا تذكر عددهم صراحة ضمن إحصاءاتها ، بل تدرجهم تحت عنوان « عمال » فقط أو لا تدرجهم مطلقاً . كذلك لا تسمح لأى أجنبى أو مراسل صحفى بزيارة معانقهم أو محاولة البحث عن أماكنهم . وقد حدث مرة أن صحافية كندية احتالت حتى تمكنت من دخول أحد هذه المعسكرات ، فأمر الاتحاد السوفيتى بطردها من البلاد فى الحال . ومع ذلك قد وصلت إلى العالم الخارجى معلومات تفصيلية عن هؤلاء العمال ، وذلك عن طريق من تمكن منهم من الفرار ، ومن الكتّاب الروسين المقيمين الآن فى الخارج ، أو من الأمريكين الذين مارسوا أعمالاً فى روسيا أو عاشوا فيها أو ساحوا فى أرجائها .

وقد اختلفت هذه المصادر اختلافاً كبيراً فى تقدير هؤلاء العمال ، بسبب البيئة التى وُجدوا فيها ، أو السنة التى حصل فيها التقدير ، إذ أن عددهم فى ازدياد مستمر . فقال بعضهم إنه نحو ستة ملايين ، وقال آخر إنه عشرة ، وآخر إنه ١٤ ،

وآخر أنه ١٨. غير أنهم كلهم مجمعون على أنهم يعدّون بالملايين ، وأنهم يعاملون معاملة المساجين تحت حراسة صارمة ، وأنه خُصّصت مصالِح حكوميّة هامة لتعيين أو إدارة الأعمال التي يسخّرون فيها . فمنها إنشاء الطرق ، والسكك الحديدية ، وردم المستنقعات ، وإزالة الأشجار ، واستصلاح الأراضي النائية ، واستخراج الملح أو الذهب من المناجم ، فضلاً عن الكثير من الأعمال الصناعية الثقيلة التي يسخّرون فيها داخل معتقلات خاصة بذلك .

ومعظم هؤلاء « العمال » من المغضوب عليهم سياسياً بسبب معارضتهم لمبادئ الحزب أو مشروعاته ، ومنهم طائفة « الكولاك » وهم أغنياء الزراع الذين لم يقبلوا الاندماج في سبيل الزراعة الجماعية ، وأضيف إليهم في السنوات الأخيرة الكثيرون من أبناء الشعوب الغير الموثوق بولائها ، ومن سكان الجهات الواقعة على حدود الاتحاد السوفيتي من جهة أوروبا أو آسيا على السواء ، ومنهم عدد من العمال المتهمين من رؤسائهم بسوء السلوك أو التقصير في أعمالهم ، وهؤلاء يُعطون أعمالاً شبيهة بأعمالهم الأصلية مع تخفيض أجورهم « تأديباً » لهم .

٧ — مستوى المعيشة

(نقلاً عن الفصل السادس)

من الصعب جداً تكوين صورة دقيقة عن مستوى المعيشة العام في روسيا السوفيتية ، نظراً لأن « الروبل » وهي العملة الروسية التي تقدر بها إيرادات الأهلين ليست لها قيمة عالمية ثابتة أو معلومة دائماً تؤدي إلى ذهننا في الحال مبلغ قدرتها الشرائية . كذلك الاختلاف الهائل بين طرق المعيشة عند الشعوب

الكثيرة التي يشملها الاتحاد السوفيتي ، والتفاوت البين بينها في التمدن والثقافة ، مما يجعل الإيراد وحده غير ممثل لمبلغ ما يشعرون به من الراحة أو التمتع في معيشتهم ، فضلاً عن أنه في كثير من الحالات ينتفع الأفراد فوق المرتبات النقدية بمزايا معيشية ليست دائماً مدرجة في الإحصاءات . ومع اختلاف المصادر التي يمكن استقاء المعلومات منها فإنها كلها مجمعة على وجود فرق شاسع في مستوى المعيشة بين مختلف الطوائف ، وبين أفراد الطائفة الواحدة . فضباط الجيش الأحمر مثلاً يحظون بمرتبات لا تكاد تضارع ، وفي المصانع نجد أن إيراد المهندسين ومديرى العمل يبلغ أضعاف متوسط إيراد العمال . وفي طائفة العمال أنفسهم نجد تفاوتاً هائلاً بين أجور الفنيين وغير الفنيين ، وبين المعتادين والممتازين في كثرة الإنتاج . وفي الزراعة قد تكون المزرعة الجماعية المنضم إليها الفلاح ناجحة أو غير ناجحة ، فتكون النتيجة أن إرادته لا يتوقف على مجهوده الشخصى فحسب ، بل على مبلغ نجاح المزرعة أيضاً . في حين أن الموظفين الإداريين يتناولون عادة من المرتبات ما يكفل لهم عيشة مرضية ، وأن المؤلفين والفنانين يعيشون في رغد من العيش .

على أنه يؤخذ من مقارنة المصادر المختلفة أن المستوى العام لمعيشة الشعب الروسى ، وإن كان قد ارتقى نوعاً ما بالتدريج منذ عهد الحكومة القيصرية ، فإنه لا يزال يقل عن مثله في معظم الممالك الأوربية ، ويقل كثيراً جداً عما يقابله في الولايات المتحدة .

الحاجات الاستهلاكية للمعيشة

كانت مستلزمات المعيشة من الحاجات الاستهلاكية ، في أول العهد

السوفيتي ، لا تباع ولا تُشترى ، بل كانت مقررات تموينية يصرف لكل فرد منها ما يستحقه . وكان أساس تقدير مقاديرها التقدير ما أمكن ، لاستخدام جلّ الجهود الصناعية في إنتاج المعدات الحربية والآلات الصناعية ولوازم المشروعات الإنشائية .

وفي المدة ١٩٣٢ — ١٩٣٥ تم الانتقال من نظام التموين إلى نظام بيع حاجات المعيشة في الأسواق والحوانيت التجارية ، مع بقاء سياسة التقدير في إنتاج هذه الحاجات ، فعانى العمال في هذه الفترة ضنكاً شديداً لارتفاع الأسعار وعدم زيادة الأجور . فلما تحسنت الأجور بعد عام ١٩٣٥ خفّت الوطأة على العمال نوعاً ما ، وإن كانوا لم يحظوا بالحصول على المقادير اللازمة للمعيشة المعتدلة نظراً لبقاء الإنتاج محدوداً . وقد أورد « المستر هبارد » الاقتصادي الإنجليزي الخبير بالشؤون الاقتصادية السوفيتية الإحصاء الآتي عن مقارنة ما يستهلكه الفرد في روسيا من بعض حاجات المعيشة بمثله في الولايات المتحدة : —

سنة ١٩٣٧ السكر : خمسا مثله في الولايات المتحدة .

سنة ١٩٣٥ المنسوجات : ربع مثلها في الولايات المتحدة .

سنة ١٩٣٧ الأحذية : خمسا مثلها في « »

على أن البرنامج المعلن أخيراً لخمس سنوات جديدة ينصّ على الزيادة في إنتاج حاجات المعيشة قريباً ، وإن كان لا يزال يمثي الأهمية الأولى للصناعات الثقيلة .

ويلاحظ أن المصنوعات الاستهلاكية في روسيا ، مثل المنسوجات والأحذية ، تقلّ كثيراً في الجودة عن مثلها في الممالك الغربية ، وذلك على الرغم من اهتمام الحكومة السوفيتية بالدقة في الصناعة ومن أن الذخائر الحربية الروسية

في غاية الجودة؛ مما جعل البعض يظن خطأً أن قلة الجودة في المصنوعات المدنية مقصودة، لتكون ستارا يخفي عن أعين الأجانب جودة المعدات الحربية.

٨ — الزراعة

(تقلا عن الفصل السابع)

تشمل أراضي الاتحاد السوفيتي سدس المساحة الأرضية للعالم كلها. ومع ذلك اشتهر زراعتها من قديم الزمن بعدم كفاية ما بأيديهم من الأرض. فقد كانت جملة الأراضي المزروعة بها قبل الحرب الثانية، معادلة تقريباً لمثلها بالولايات المتحدة، فإذا راعينا زيادة عدد سكان الأولى على الثانية وكثرة عدد المشتغلين منهم بالزراعة اتضح لنا ضآلة مقدار ما يخص كل زارع من الأرض في المتوسط. هذا من حيث نسبة مساحة الأراضي الزراعية لعدد الزراع. أما من حيث الواقع فإن النظام الزراعي الحالي في روسيا السوفيتية لا يضع في يد الزارع شيئاً يذكر من الأرض لنفسه. فإن ٩٩٪ من الأراضي الزراعية ما بين مزارع جماعية (وهي الأغلبية الساحقة) ومزارع حكومية. فالمزارع الجماعية يعمل فيها الزارع على نظام شبه تعاوني بدون ملكية فردية وتحت إشراف شامل من الحكومة، وقد كان عددها في سنة ١٩٤٠ حوالي ٢٤٢٤٠٠ مزرعة، متوسط مساحة كل منها ١١٩٨ فداناً وعدد أعضائها ٧٥ زارعاً في المتوسط. وأما المزارع الحكومية فتديرها الحكومة، ويقوم بالعمل فيها عمال بالأجور، وقد كان عددها ٣٩٦٦١ مزرعة، متوسط مساحة كل منها ٦٦٥١ فداناً.

وهذه الحالة وليدة الثورة البلشفية، وإن كانت كثيرها من دعائم النظام السوفيتي الحالي لم توجد دفعة واحدة.

فقد كانت الأراضي الزراعية في عهد الحكومة القيصريّة ثلاثة أقسام رئيسية : ضياع الأشراف والكنيسة والأسرة المالكة ، وأملاك الأفراد ، ومشاع القرى (وهي مساحات جعلت ملكية كل منها للقرية التي تقع الأرض في زمامها وتُقسم على الأفراد للزراعة بنظام خاص) . وكان ما يخص كل أسرة من الأرض لزراعها ، سواء أكانت ملكاً لها أم من مشاع القرية ، لا يكاد يقوم بأودها في الغالب ، فكان معظم الفلاحين يضطرون لاستئجار مساحات أخرى أو يعملون بالأجر عند الأثرياء . فلما سقطت حكومة القيصر هجم الفلاحون على الكثير من ضياع الأشراف ومزارع الأغنياء وضموها إلى مشاع قراهم ، واقتسموا زراعتها بينهم .

وكان من منهج البلشفيك قبل الثورة «تأميم» جميع الأراضي الزراعية (أى جعلها ملكاً للأمة) غير أنهم لم يتمكنوا من تنفيذ ذلك عقب الثورة ، واكتفوا بإقرار حركة الاغتصاب التي قام بها الفلاحون . وفي خلال العمل بالسياسة الاقتصادية الجديدة «(N.E.P) تمكن الناهضون من الزراع من استئجار مساحات واسعة وزرعها بطريق العمال المأجورين ، فكونوا لأنفسهم ثروة طائلة وتكونت منهم طائفة عُرفت «بالكولاك» .

وفي سنة ١٩٢٩ بدأت الحكومة تشجع الزراعة الجماعية وتبذل المساعي لحل الفلاحين على الانضمام إليها وترك الزراعة الفردية ، ووضعت في سبيل المتخلفين منهم عراقل كبيرة : كفرض الضرائب الثقيلة ومنع القروض الزراعية عنهم وتحريم امتلاكهم أو استئجارهم للآلات الزراعية الميكانيكية ، فلم يأت عام ١٩٣٢ إلا وقد تمّ تعميم الزراعة الجماعية بين كل المزارعين تقريباً ، ولم يبق في

يد الأفراد سوى نحو ١ ٪ في المائة من الأراضى الزراعية (وذلك بإذن الحكومة وموافقتها) .

وتعطى كل مزرعة جماعية حُجة دأمة بالأرض المخصصة لها . فيقوم الأعضاء بزرعها بالطريقة الجماعية كما أسلفنا ، ويسمح لكل عضو بسلخه صغيرة (حوالى فدان فى المتوسط) يزرعها لنفسه فى فراغه من الأعمال الجماعية ، فيتمتع بالانتفاع بها مدة عضويته بالمزرعة دون أن يكون لذلك أى صفة من صفات الملكية أو ما يتبعها من حق التوريث ، فإذا زالت عضويته زال معها هذا الحق .

ويقتضى انضمام المزارعين إلى الحركة الجماعية تنازلهم للمزرعة الجماعية عن جميع ما يملكون من المرافق الرئيسية للزراعة من ماشية وآلات زراعية وتقاو وعلف ومبانٍ مزرعية ، فلا يبقى لهم سوى مساكنهم الخاصة (دون الأرض المقامة عليها) والآلات الصغيرة اللازمة لزرع المساحات الصغيرة المخصصة لأشخاصهم .

وعلى كل عضو قادر على العمل أن يؤدي بالمزرعة قدرًا معلومًا من أعمالها كحدٍ أدنى ، وله أن يتجاوزها إذا رغب فى زيادة إيراده .

وتقرر هيئة إدارة المزرعة الحد الأدنى لكل نوع من أنواع العمل ، مراعية فى ذلك الفرق بين الأعمال الفنية وغير الفنية ، فسائق الجرارات مثلاً قد ينجز مقرره اليومى فى نصف يوم ، فى حين أن غيره قد يستنفد اليوم بتمامه لإنجاز المقرّر عليه . وفى نهاية العام تحسب وحدات العمل التى أنجزها كل عضو خلال السنة ، ويقدر نصيبه من صافى إيراد المزرعة كلها تبعاً لذلك .

وعند توزيع الإيراد يعطى العضو بعض نصيبه تقدماً وبعضه من المحصول .
ويتوقف إيراد المزرعة السنوى على مبلغ ما تصيبه من النجاح خلال العام ، كما
يتوقف مقدار ما يصرف للعضو تقدماً على الثمن الذى يحدد للمحصول ، وهذا
التقدير فى العادة منخفض جداً وخاضع لإرادة الحكومة ، إذ هى التى تشتري
الجانب الأكبر من المحصول . أمّا ما يبقى من محصول المزرعة بعد مشتري
الحكومة ، وكذلك ما يعطى منه للأعضاء فرادى ، فيُسمح ببيعه فى سوق
الجهة ؛ بشرط أن يكون ذلك بدون وسيط وألا يتعدى حدود المنطقة المخصصة
للمزرعة . ومع أن هذا الشرط يحدّ كثيراً من قيمة الأسعار فإن السلعة تباع فى
هذه الأسواق (الحرّة نسبياً) بأثمان أعلى بكثير مما اشترت به الحكومة ، حتى
لقد قدر أحد المؤلفين الثقة ثمن ما يبيع من محاصيل المزارع الجماعية فى سنة ١٩٣٥
فى هذه الأسواق بأكثر مما دفعته الحكومة فيما اشترته ، مع أن هذا يبلغ فى
القدر أربعة أمثال ذلك أو يزيد .

وبذلك يكون المزارع الكفاء قد لحقه النيب من طريقين : طريق تقصير
غيره من أعضاء المزرعة ، وطريق شراء الحكومة للمحصول بالثمن الذى تريده .

الفصل الرابع

الحالة السياسية والاجتماعية

(نقلاً عن كتاب الشيوعية في ميدان العمل)

قد نقلنا المادة الواردة في هذا الفصل باختصار عن كتاب « الشيوعية في ميدان العمل ». وهو كما أسلفنا مصدر معتمد من مجلس نواب الولايات المتحدة كاستند رسمي من مستندات المجلس . وقد تمّ وضعه على أن يكون خالياً من التحيز حاوياً للمحاسن والمساوئ معاً . ولا أدلّ على أنه قد حقق ذلك مما سيأمنه القارئ بعد استعراض نشاط الحكومة السوفيتية في الدفاع الوطني والتعليم (في حدود السياسة السوفيتية) .

١ - الحكومة

إن نظام الحكومة السوفيتية القائم على أساس دستور سنة ١٩٣٦ يشبه في شكله نظام الحكومات الديمقراطية في كثير من المواضع : فهناك اتحاد جمهوريات ، وهناك « سوفيت أعلى » مكوّن من مجلسين أحدهما يمثل الجمهوريات على اختلافها والآخر يمثل مجموع سكان الاتحاد، والانتخاب لعضويتها عام وسري ، والحقوق المألوفة - مثل حرية الصحافة ، وحرية الاجتماع ، والحصانة من القبض بدون محاكمة - كلها منصوص عنها . لذلك لقي الدستور عند صدوره ترحيباً عاماً واعتُبر مثلاً لأرقى درجات الديمقراطية ،

غير أن ما وراء هذا المظهر الخارجى من الحالة الواقعية يختلف كل الاختلاف عن التقاليد الغربية ، ومبنى على فلسفة وسطوة الحزب الشيوعى ، الذى لا يزال يقرر أن هدفه هو نفس الهدف « الماركسى » الذى احتضنه « لنين » وعدله ، وهو أن يكون الحكم دكتاتورياً وفى يد الطبقات العاملة . ونفصل ذلك بعض التفصيل فيما يلى : -

اتحاد الجمهوريات ونموه

كانت الدولة الروسية وقت استيلاء البلشفيك على الحكم قاصرة على روسيا العظمى والقرم والقوقاس وسيبيريا والشرق الأقصى . ونصّ الدستور الأول عن قصد على تسمية البلاد « اتحاد الجمهوريات السوفيتية » أملاً فى كسب جانب أمثال الأوكرانيين والروس البيض ، ممن عانوا كثيراً من عسف الحكومة القيصرية وسياستها التى ترمى إلى « ترويسهم » (أى جعلهم روسيين) وتخليهم عن صفاتهم الجنسية . وفى سنة ١٩٢٢ انضم إلى الاتحاد كل من أوكرانيا وروسيا البيضاء واتحاد عبر القوقاس . واعتمد هذا الضم فى المؤتمر الثانى للاتحاد عام ١٩٢٤ . ثم انضم إلى الاتحاد بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٦ الجمهوريات الخمس التى فى أواسط آسيا . ثم ضم الاتحاد خمس جمهوريات جديدة تكونت من الأصقاع الغربية التى استولت عليها روسيا بعد عام ١٩٣٩ ، وكان معظمها قبل الحرب العالمية الأولى داخلاً فى نطاق دولة القيصرية . فصار الاتحاد السوفيتى الآن مكوناً من ١٦ جمهورية رئيسية يجمعها نظام سياسى مركزى متين ، مع تمتعها بجانب من الاستقلال الثقافى . هذا مع العلم بأنه يقطن بلاد الاتحاد السوفيتى نحو مائتى شعب مختلفى الأجناس .

ويكفي للدلالة على قوة هذه المركزية أن الجمهوريات ليس لها ميزانيات خاصة بها ، وأن وزراءها ليسوا سوى ممثلين لوزراء الاتحاد كل فيما يخصه ، وأن بلاد الاتحاد مقسمة إلى مناطق إقتصادية لا تنطبق على حدود هذه الوحدات السياسية . وقد كان البلشفيك إبان الثورة يَعِدُون المقاطعات بحق « تقرير المصير » ، ثم نصّ دستور سنة ١٩٣٦ على حق الجمهوريات في الانفصال عن الاتحاد ، غير أن الواقع أن المطالبة بالانفصال تُعتبر حركة عدائية مضادة للثورة البلشفية ، وقد شملت محاکمات عام ١٩٣٨ الواسعة النطاق عدداً كبيراً من المطالبين بالانفصال .

وفي عام ١٩٤٤ صدر قانون بمنح الجمهوريات حق إنشاء وزارات للخارجية وتمثيل سياسي خارجي ، وإنشاء جيش وأسطول وبوليس خاص بكل منها ، غير أن ذلك لم يُعتبر في الدول الغربية سوى وسيلة لإبراز هذه الجمهوريات أمام أعين الغرب والزيادة من عدد ممثلي الاتحاد السوفيتي في المجالس الدولية ، وقد رأينا إلى أي حد اشتراك ممثلو أوكرانيا وروسيا البيضاء في مناقشات الهيئات الدولية في جانب روسيا ، ولا يخطر ببال رجال الاتحاد أن الجمهوريات ستعيد في هذا الميدان يوماً ما عن السياسة الخارجية العليا التي ترسمها حكومة الاتحاد والحزب الشيوعي .

الحكومة السوفيتية

لم يكن منشأ العلاقة بين حزب البلشفيك ومجالس السوفيت نتيجة خطة موضوعة بل كان وليد الظروف التاريخية . فقد حصل أثناء ثورة عام ١٩٠٥ أن تكونت فجأة في المدن الرئيسية مجالس للعمال للتعبير عن رأيهم في الموقف عُرفت بمجالس « السوفيت » . ثم أعيدت إلى الوجود في ثورة

عام ١٩١٧ ممثلة للعمال والجند والمزارعين ، واجتمع منها مؤتمر عام في أكتوبر سنة ١٩١٧ .

وكان لمجلس بتروغراد وموسكو في ذلك الوقت أغلبية بلشفية ، فاتخذ « لتين » من المؤتمر وسيلة للاستيلاء على السلطة ، وصوّر مجالس السوفيت أمام العالم بأنها منظمة ديمقراطية جديدة ، يمكن ضمها إلى دكتاتورية الحزب لتكون له عوناً على تنفيذ مبادئه . وما زالت إلى اليوم الرابطة الرئيسية بين الحزب والشعب . وكانت الحكومة السوفيتية إلى وقت صدور دستور سنة ١٩٣٦ مصطبغة بصبغة تكوين تلك المجالس الأولى : فقد كان الانتخاب أساسه تمثيل المهن ، ويجرى على درجتين ، ويعطى الناخب صوته في محل عمله بطريق رفع الأيدي ، وكان لسكان المدن ميزة في التصويت على أهل الريف ، كما كانت « الطوائف المعادية » محرومة من التصويت .

أما النظام الحالي فأساسه دستور عام ١٩٣٦ ، وبمقتضاه تتألف حكومة الاتحاد من « السوفيت الأعلى » ، و « البريسيديوم » (هيئة الرئاسة) ، ومجلس الوزراء .

ويشمل السوفيت الأعلى مجلسين : سوفيت الاتحاد ، ومجلس الشعوب . فالأول يمثل السكان على أساس جغرافي ، والثاني يمثلهم على أساس أجناسهم . والمجلسان متعادلان في سلطتهما التشريعية ، وتصدر القرارات منهما بالأغلبية « النسبية » ، ويجتمعان معاً لانتخاب « البريسيديوم » ومجلس الوزراء والمحكمة العليا للاتحاد والنائب العام وللسوفيت الأعلى حق إلغاء أى قانون أو قرار لأى سلطة في الجمهوريات التى يتألف منها الاتحاد . ويجتمع عادة مرتين في كل عام .

ويتألف « البريسيدْيوم » من ٤٢ عضواً ، وله الحق في إصدار المراسيم في الفترة بين كل اجتماع وآخر للسوفيت الأعلى ، وإعلان الحرب ، وتفسير القوانين ، ودعوة السوفيت الأعلى للاجتماع ، وحله ، وتعيين رجال الحكومة وعزلهم . ومعنى هذا أنه بالرغم من كون السوفيت الأعلى هو في المبدأ الهيئة الوحيدة ذات السلطات التشريعية « فلبريسيدْيوم » في الواقع سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية شاسعة . فمن ذلك أن المرسوم الذي يقضى باستدعاء ما بين ٨٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ شاب سنوياً بصفة إجبارية للتمرين الصناعى في « قوة العمل الحكومى الاحتياطية » هو من عمل « البريسيدْيوم » ، وجرى العمل به دون أى مناقشة في السوفيت الأعلى .

ومن جهة أخرى فإن مجلس الوزراء (الذى كان إلى سنة ١٩٤٦ يُعرف بمجلس قوميسار الشعب) يُعتبر السلطة التنفيذية العليا ، وقراراته لها قوة القانون .

والحقيقة أنه ليس في الحكومة السوفيتية فاصل رسمى بين السلطات . فقد يكون التشريع في شكل قانون من السوفيت الأعلى ، أو مرسوم من « البريسيدْيوم » ، أو قرار من مجلس الوزراء .

وقد أحدث دستور سنة ١٩٣٦ انقلاباً في نظام الانتخابات . فحلّ التصويت المباشر (على أساس جغرافى لا مهنى) محلّ التصويت غير المباشر ، وصار سرّياً بعد أن كان بطريق رفع الأيدي ، وألغى امتياز العمال على المزارعين في التمثيل النيابى ، وصار حق التصويت عاماً بدون حرمان أى طائفة — وذلك دليل على زوال الخطر من جانب الطبقات التى جُرّدت من أملاكها .

وكل ذلك يُشعر في الظاهر بأنه يراد بالحكم والانتخابات أن تجري على نمط التقاليد الغربية . ولكن الحقيقة أن « ستالين » صرّح من بادئ الأمر أن دستور سنة ١٩٣٦ « وُضع للمحافظة على دكتاتورية الطبقات العاملة وعلى مركز الحزب الشيوعي بصفته الموجه لسياسة الحكم » . بل إن الدستور نفسه نصّ على أن الحزب الشيوعي هو الأداة الموجهة للمنظمات الخاصة بالعمال من اجتماعية وحكومية ، وعلى أن حق الترشيح للانتخابات مقصور على المنظمات العامة للعمال وجمعياتهم والنقابات الصناعية والجمعيات التعاونية ومنظمات الحزب الشيوعي ومنظمات الشبان والجمعيات الثقافية . فكان الدستور ضمن ذلك أن يكون كشف المرشحين للانتخاب من صنع الحزب الشيوعي أو المنظمات الخاضعة لإشرافه .

فلا عجب بعد ذلك إذا رأينا أن القوانين تمرّ في مجلس السوفييت بدون مناقشة وبالإجماع .

فأين هذا كله من الديمقراطية؟ وكيف يجوز لزعماء السوفييت أن يقولوا إن هذا النظام هو أرقى درجات الديمقراطية؟

تقول الفلسفة الشيوعية إن دكتاتورية العمال هي أرقى أشكال الديمقراطية ، فإن الدولة بناء على هذه الديمقراطية هي ملكٌ لطبقة العمال ، وحيث انه لا يوجد بالبلاد سوى طبقة واحدة فلا داعي لغير حزب واحد ، يمثل النابهين من أبناء هذه الطبقة ، ويكون واجبه توجيهه وتعليم الجماهير . وفي خلال دور الانتقال الذي لم تتوافر فيه بعدُ أركان الشيوعية الكاملة للمجتمع — وحيث الصعاب تكتنف البلاد من كل جانب : من نقص في الموارد ، إلى مناوأة من العناصر المعادية —

يجب أن يكون للدولة السيطرة التامة على جميع الشؤون ، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة .

ومادام هذا هو الأساس فآل جميع الحريات التي يكفلها الدستور حتماً إلى التدهور إلى الورا .

الحزب

أوضحنا فيما تقدم السلطات المتعددة التي تتألف منها الحكومة السوفيتية . غير أنه يوجد وراء هذه السلطات كلها سلطة تكاد تكون خفية عن الأنظار ، هي الحزب الشيوعي الذي هو مُنْبَعث السلطة الفعلية كلها في البلاد .

وقد كان الحزب منذ تكوينه في عام ١٩٠٣ صغير العدد بالنسبة لعدد السكان ضمناً لتقاوة مبادئ أعضائه ، حتى انه عند ما قبض جماعة البلشفيك على السلطة سنة ١٩١٧ لم يتجاوز عدده ٢٠٠٠٠٠ عضواً . وقد قضت الظروف بعد ذلك بزيادة العدد نوعاً ما . غير أن زعماء البلشفيك ظلوا متيقظين إلى مناوأة منافسيهم عاملين على «تطهير» الحزب منهم كلما سنحت الفرص ، حتى تمكنوا في عام ١٩٣٤ من استصدار قانون جديد للحزب ، يحتم على الأعضاء احترام قرارات الحزب وإطاعتها ، وتطهير الحزب من العناصر « المناوئة » والأعضاء « ذوى اللونين » الذين يخدعون الحزب بإظهار غير ما يضمرون ، فصار فصل هؤلاء يجري بقرارات عُرفت بمحركات «التطهير» ، حتى انه في سنة ١٩٣٩ لم يبق بالحزب من أعضائه الأولين سوى ١٣ ٪ في المائة من جملة الأعضاء . وكل ذلك في سبيل توحيد الآراء وضمناً للطاعة العمياء لما تراه الأغلبية ، بل لما يراه « ستالين » . وزيادة في الحرص على عدم اختلاف الكلمة جعل نظام مداولات الحزب

غاية في التركيز. فبعد أن كان يُعقد للحزب مؤتمر عام من وقت إلى آخر تستخدم فيه المناقشات الحارّة، صار اجتماعه نادراً، إذ لم يجتمع للحزب مؤتمر منذ سنة ١٩٣١ إلا في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٩. وبعد أن كانت لجنة الحزب المركزية التي ينتخبها المؤتمر هي قوة الحزب المنفذة، قد قلّت من شأنها نظراً لكثرة أعضائها (البالغ عددهم ٧١ عضواً)، وتحوّلت السلطة إلى لجانها الفرعية، وهي: المكتب السياسي، ومكتب النظام، والسكرتيرية، ولجنة المراقبة المركزية. وعدد الأعضاء في كل منها محدود ومعظمهم أعضاء في أكثر من لجنة: مما جعل النفوذ في الحزب في يد نفر من الأعضاء يمدّون على الأصابع. وهؤلاء بعينهم يشغلون المراكز الرئيسية في الدولة. مثال ذلك أن «ستالين» هو السكرتير العام للحزب، وعضو في المكتب السياسي، ومكتب النظام، ورئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن كونه «القائد العام الأعلى»، و«ازدهانوف» هو رئيس السوفييت الأعلى، وعضو في السكرتيرية، والمكتب السياسي، ومكتب النظام، وكذلك «مالنكوف» أحد أعضاء «البريسيديوم» عضو في عدة من لجان الحزب، فضلاً عن أن ستة من الثمانية الوزراء العظام أعضاء في المكتب السياسي، وهكذا.

ولاشك في أن هذا الوضع فيه أكبر ضمان لنفاذ كلمة الحزب ودكتاتوريته.

النظام القضائي

يوجد بالاتحاد السوفييتي محكمة واحدة تابعة لحكومة الاتحاد هي المحكمة العليا. أما ما دونها من المحاكم في كافة أنحاء البلاد فتتبع كل منها حكومة الجمهورية التي تقع في نطاقها وتطبّق قانون الاتحاد وقوانين الجمهورية على السواء.

ولمحكمة الاتحاد العليا الإشراف على سائر المحاكم ما عدا وكالات وزارة الداخلية .
وللمحكمة العليا أن تقدم للسوفيت الأعلى اقتراحات بشأن ما تراه من
تعديل أو إلغاء في قوانين الجمهوريات ، غير أن السوفيت الأعلى لا يتقيد بشيء
من هذه الاقتراحات .

ومن أهم المراكز في الدولة مركز النائب العام ، وله سلطة الإشراف
الأعلى على تنفيذ القوانين في الوزارات ووكالاتها ، ويعين رجال النيابة في
الجمهوريات ، ويشرف على أعمالهم .

ولوزارة الداخلية « وكالات » معينة مستقلة عن نظام القضاء تختص
بالقيام بالتحريات ، ولها - في حدود معينة - سلطة توقيع عقوبات الأشغال
الشاقة والإبعاد والنفى بدون أى إجراءات قضائية .

٢ - الدفاع الوطنى

يهم الاتحاد السوفيتى بالدفاع الوطنى اهتماماً بالغاً ولا يدخر وسعاً فى
الإيفاق على تقويته والعناية به وتزويده بأحدث المعدات الحربية ، وللحكومة فى
سبيل ذلك خطط مرسومة فى سلسلة برامج « السنين الخمس » فى المدة ١٩٤٦ -
١٩٧٠ بعضها للمستقبل القريب . ولقد جاهر ستالين وغيره من رجال الدولة
فى خطاباتهم الرسمية بضرورة بذل كل ما فى الوسع لتحقيق هذه الأغراض
الحيوية ، ضماناً لحسن الدفاع عن الاتحاد والمحافظة على السلم العام ، وصدًا
لكل اعتداء قد تحدته الدول الرأسمالية . بل إنهم يتوقعون اشتباكات حربية
بالفعل من جراء ذلك .

فى برنامج السنين الخمس ١٩٤٦ - ١٩٥٠ اهتمام كبير بالبحوث العلمية

الحرية ولا سيما المختص منها بالقوة الذرية التي يريدون أن يلحقوا في مضارها بالاتحاد الأمريكي البريطاني في أقرب وقت ممكن .

ومن بين ما تنصّ عليه برامج سلسلة الخمس السنوات في المدة ١٩٤٦ - ١٩٧٠ في سبيل تعزيز الدفاع الوطنى : زيادة الإنتاج السنوى من الصلب إلى ٦٠.٠٠٠.٠٠٠ طن (وقد كان إنتاج الولايات المتحدة منه عام ١٩٤٥ حوالى ٨٠.٠٠٠.٠٠٠) ، والحديد إلى ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ طن (وهو يعادل تقريباً إنتاج الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥) ، والفحم إلى ٥٠.٠٠٠.٠٠٠ طن (وقد أُتجت منه الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ حوالى ٥٧.٠٠٠.٠٠٠ طن) ، وزيت البترول إلى ٤٢.٠٠٠.٠٠٠ برميل (وقد كان محصول الولايات المتحدة منه عام ١٩٤٥ حوالى ١٧.٠٠٠.٠٠٠ برميل) . هذا مع العلم بأن ما أُتجته الولايات المتحدة عام ١٩٤٥ من هذه المحاصيل كان تحت تأثير الحرب .

الموارد الحربية في الاتحاد السوفيتى

تقلّ القوة الحربية السوفيتية في الوقت الحاضر عن مثلها في الولايات المتحدة . فإن الجيش وإن كان لا يزال قوياً فقد فقدَ في الحرب العالمية الثانية الملايين من رجاله ، والكثيرون ممن حلّوا محلهم من صغار الشبان لا يزالون دون السن الواجبة ولم ينالوا التدريب الكافى . ومع أن الاتحاد السوفيتى يستطيع صنع الكثير من المدافع والدبابات فليس في مقدوره لأنّ صنع الطائرات القوية البعيدة المدى . كذلك الأسطول - مع ما ناله من تقوية كبيرة خلال

السنوات الأخيرة — فإنه لا يزال صغيراً بالنسبة لأسطول الولايات المتحدة
أو بريطانيا العظمى

نشأة قوة الدفاع وأغراضها

وُلد الجيش الأحمر مع ثورة سنة ١٩١٧ الاشتراكية، فنشأ معروفاً بأنه هو
جيش العمال والفلاحين الذي أحرز النصر في الثورة وصار الحامي لمصالحهم
ومكاسبهم الثورية، فسهل على القاعين بالأمر إقناع الشعب بأن مصالحه وأغراضه
هي عين مصالح الأمة وأغراضها، فكسب بذلك ثقة جميع الأهلين على اختلاف
أجناسهم وصاروا لا يضيعون ذرعا بأى جهد أو تضحية في سبيل تقويته وترقيته
وتثقيفه . ومن ثم امتدت هذه النظرة إلى سائر قوات الدفاع الوطنى : من
أسطول وقوة جوية ومصانع حربية .

القواعد الاستراتيجية

تبذل الحكومة السوفيتية جهوداً كبيرة في سبيل التغلب على صعوبة
عدم اتصال بحارها بعضها ببعض، فأخذت تسمى في سبيل ذلك للحصول على
قواعد بحرية تمكن أساطيلها من المخز في المحيطات. فهم لذلك حصلوا في اتفاق
«يالتا» على حق الاستيلاء على جزر «الكوريل» والنصف الجنوبي من جزيرة
«سخالين» وبعض تجاوزات في منشوريا. على أنه لا تزال مصالح القوة البحرية
السوفيتية تصطدم بقوة بريطانيا عند مدخل البحر البلطى وفي البحر الأبيض
المتوسط، وتلتقى بقوة الولايات المتحدة في المحيط الهادى، ولذلك تقتضى
المحافظة على السلم الوصول إلى اتفاق مع الاتحاد السوفيتى في هذا الشأن .

٣ - التعليم

يهتم قادة الاتحاد السوفيتي بسياسة التعليم أيما اهتمام ، لما للتعليم من الأثر الرئيسي في تكوين النشء وتشكيل أذهانهم ونفوسهم ، ولذلك يرون فيه أداة فعالة لتحقيق الأغراض التي يرمى إليها الحزب الشيوعي ، ويتمسكون يجعل الإشراف عليه ووضع نظمه ومناهجه في أيديهم دون سواهم .

وهذا يختلف كل الاختلاف عن الحالة في الولايات المتحدة حيث سياسات التعليم عادة من إحياء مهنة التدريس أو تكون وليدة رغبات أولى الأمر في الولايات والجهات المختلفة ، دون تدخل من الحكومة العليا أو حزب من الأحزاب . وفي كل طور من أطوار التعليم أو أي مظهر من مظاهره لا يُسمح بدراسة أو عرض أي مذهب سياسي سوى المذهب الشيوعي .

وفي حدود هذه السياسة ، وتوخياً لتحقيق أغراضها ، يوجه الاتحاد السوفيتي للتعليم اهتماماً يكاد يكون منقطع النظير . فلم ينقض عام واحد على استيلاء الشيوعيين على الحكم حتى أصدروا في أكتوبر سنة ١٩١٨ قانوناً بتعميم التعليم الأول والثانوي للتلاميذ فيما بين الثامنة والسابعة عشرة من أعمارهم وجعله مجانياً للجميع ، مع مدّ التلاميذ الفقراء بالكتب والأدوات المدرسية وبعض الغذاء والكساء بدون مقابل (*) .

وعند ما قبض البلشفيك على الحكم وأنشأوا دكتاتوريتهم لا قوا عداً

(*) مع أن الدستور نص بوجه عام على مجانية التعليم فإن تلاميذ المدارس الثانوية في سن الثامنة إلى العاشرة يدفعون ٥٠ روبلا في السنة ، ويدفع طلاب الجامعات ٤٠٠ روبل في العام غير أن الناهبين منهم تُدفع لهم مكافآت تتراوح بين ١٨٥ و ٣٠٠ روبل في الشهر .

كبيراً من الطبقات المتعامة . ولذلك اهتموا بتنشئة جيل جديد من الشبان المتعلمين الذين شبوا على الولاء لمبادئهم ، وحرموا أبناء الطبقات التي كانت تتمتع بالامتيازات سابقاً من الالتحاق بالمعاهد العامية العالية ، في حين أنهم سمحوا لبعض العمال الذين لم ينالوا قسطاً كافياً من التعليم بالالتحاق بالجامعات ، وأنشأوا معهداً خاصاً لتحضير الشبان من العمال غير المتعلمين لتلقى الدراسات العليا . ثم أنشئت منظمات من الشبان في المدارس لتكون عين الحزب الشيوعي وأذنه وصوته فيها . وقد خفت وطأة هذه الحالة وعادت لرياسة المدارس هيبتها بعد أن تمَّ « لستالين » التغلب على « تروتسكي » وغيره من المنافسين عام ١٩٢٨ ورسخت أقدام الثورة في كل مكان ، وصار ديدن التعليم كغيره من ميادين الجهاد القومي : العمل على نصرته الاشتراكية في كفاحها ضد الرأسمالية واللاحاق بأقوى دولة رأسمالية وسبقها .

وكان بعض النهوض بالتعليم قد بدأ في عهد الحكومة القيصريّة ، فزاد عدد تلاميذ المدارس الأولية من نحو ٢٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٨٨١ إلى ما بين ثمانية وتسعة ملايين في سنة ١٩١٤ ، غير أن ذلك يتضاءل أمام ما أحرزه الشيوعيون في هذا المضمار ، إذ بلغ مجموع التلاميذ في سنة ١٩٣٩ نحو ٤٧٤٠٠٠٠٠ تلميذ . وكان عدد الجامعات ٨١ جامعة في سنة ١٩١٤ تضم ٢٤٧٠٠ طالب فأصبح عدد الجامعات ٧٨٢ في سنة ١٩٤١ يتعلم بها ٥٦٤٠٧٣ طالباً

٤ — تمضية أوقات الفراغ

إن كيفية تمضية الشعب لأوقات الفراغ لها شأن سياسي عظيم في الاتحاد السوفيتي ، وتهتم بها الحكومة اهتماماً فريداً في بابه . فهي تقوم بتنظيمها وتوجيهها في الاتجاهات التي تريدها ، باعتبار أن قضاء الفرد لأوقات فراغه على

الوجه الصحيح من مستلزمات نمو ثقافته وتحسين حالته الصحية ، وأن الواجب على كل مواطن أن يكون دائماً على استعداد لعمله والمدافع الوطنى ، وهذا الاستعداد يكفله إلى حد كبير قضاء الجماعات لأوقات فراغهم مجتمعين وبالطريقة المثمرة التى تعدّ لهم بإشراف الحكومة والحزب الشيوعى !! .

لذلك يحدّد لكل عامل أوقات فراغه (تبعاً لنوع العمل الذى يشتغل به) وتعيّن له الأماكن التى يقصدها فى هذه الأوقات للراحة والرياضة ، والجماعات التى يجب أن ينضم إليها لهذا الغرض — وهذه الجماعات يقوم أعضاء الحزب الشيوعى بتنظيمها وتهيئتها وسائل نشاطها — وتختار له الألعاب الرياضية التى يشترك فيها بحيث تساعد على تقوية بنيته وإعلاء استعداده للأعمال الحربية وأشغاله المهنيّة . أما وسائل النشاط الثقافى فتشمل قراءة الصحف والكتب والاطلاع على الصور واللوحات الفنيّة ، ومشاهدة التمثيل أو السينما ، والاستماع للراديو أو الموسيقى . وجميع ما فى هذه الوسائل هو من اختيار الرقيب السياسى ، وفى كثير من الحالات يكون أهم جزء فى البرنامج الاستماع لمحاضرات سياسية خاصة . وقد أعدّ لسكان المدن لهذا الغرض مئات من « بساتين الراحة والثقافة » منتشرة فى أنحاء الاتحاد السوفيتى وشاملة لوسائل النشاط الآتية الذكر . فيشتمل بستان « موسكو » مثلاً على ملاعب للرياضة ، وصلات موسيقية ، ومسارح ودور للسينما ، و « مدينة للأطفال » حيث يترك الوالدان أطفالهما أثناء قضاء وقت الفراغ فى الأغراض التى حضرا من أجلها . وقد أعدت فى « مدينة الأطفال » وسائل التسلية ممزوجة بالثقافة الصحية والتعليمية والسياسية لكل فئة من الأطفال بما يلائم سنّها .

وفي الريف أيضاً يخضع الرجال والنساء لنظام خاص بأوقات الفراغ .
ومن أهم المؤسسات الخاصة بذلك «المكتبات القروية» ، حيث يقضى الأهلون
شظراً عظيماً من أوقاتهم في الاطلاع على الصحف والمجلات والكتب ، وكثيراً
ما يستمعون للجراند وهي تُتلى عليهم بصوت جهوَرى ، ومن وقت لآخر
يقدم إليهم مندوبون من المدن ليحاضروهم في سياسة الدولة والحزب الشيوعى .

٥ - الديانة

الأصل في الشيوعيين ألا يدينون بدين ما ، ويعتبرون الدين « مخدراً
للشعب » : قالها المؤسس الأول لمذهبهم « كارل ماركس » وأخذها عنه زعماء
الشيوعيين منذ أول عهدهم .

وفي عهد الحكومة القيصرية كان القيصر منذ حكم بطرس الأكبر هو
الرئيس الأعلى للكنيسة الروسية التى هى فرع من الكنيسة الأرثوذكسية
اليونانية) ، فكانت الكنيسة بما لها من كبير النفوذ بين الشعب أداة قوية فى
يده : يُغدق عليها فينال منها نظير ذلك الولاء والمعونة الصادقة .

لذلك كله كان من الطبيعى أن يوجس الشيوعيون خيفةً من الكنيسة ،
وأن يجعلوها فى مقدمة الأهداف التى يصبون إليها ضرباتهم .

فبادروا بإصدار مرسوم ٢٣ يناير سنة ١٩١٨ المشهور ، معلناً فصل
الكنيسة عن الحكومة وفصل المدارس عن الكنيسة . وأدججوا ذلك فى
دستور سنة ١٩١٨ وفى تعديله الصادر عام ١٩٢٥ بالنص الآتى :

« ضماناً لحرية الضمير لدى العمال تُعدّ الكنيسة منفصلةً عن الحكومة ،
والمدارس منفصلة عن الكنيسة . ولكن حرية الدعاية الدينية واللايدنية
مكفولة للجميع » .

وفي تعديل سنة ١٩٢٩ للدستور أُبدل بالعبارة « حرية الدعاية الدينية واللا دينية » النص الآتي : « حرية إقامة الشعائر الدينية وحرية الدعاية اللا دينية مكفولتان لجميع المواطنين ». وقد احتُفظ بمثل هذا النص في دستور ستالين لسنة ١٩٣٦ الذي لا يزال قائماً .

وتطبيقاً لهذه النصوص ، وعملاً بالروح البلشفية ، مُنع التعليم الديني في جميع المدارس . وقد سُمح في أول الأمر بإلقاء دروس دينية لمجموعات صغيرة من التلاميذ لا تزيد كل منها على ثلاثة بشرط أن يكون ذلك خارج المدارس والكنائس ، ثم أُلغى ذلك أيضاً عام ١٩٢٩ وقُصر تعليم الدين على تلقينه من الآباء للأبناء . كذلك صودرت جميع أملاك الكنيسة . وأُغلق الكثير من الكنائس وحولت مبانيها إلى مدارس وأندية ومتاحف ومصانع . وفي بعض الحالات زُجَّ رجال الدين في السجن أو أُعدموا . وشجع البلشفيك النشء على إقامة المظاهرات اللا دينية والسخرية من رجال الدين ومقاطعة الصلوات داخل الكنائس .

ومع كل هذه الاضطهادات لم يُقتضَ على الدين القضاء الذي كان يرومه البلشفيك ، وبقي للدين احترام في نفوس الكثيرين ، وقد قُدِّر عدد المتدينين عام ١٩٣٩ بنحو ثلثي عدد سكان الريف وثلث سكان المدن . وفضلاً عن ذلك أخذ الاستياء يَدبُّ بين الكثيرين من الأهليين من اضطهاد رجال الدين وتشجيع الاستهزاء بهم وإقامة المظاهرات اللا دينية .

وفي أواخر عام ١٩٣٨ اضطرت الحكومة السوفيتية إلى تعديل موقفها من الدين ورجاله ، فأصدرت أوامرها بأنه ابتداء من يناير سنة ١٩٣٩ يجب أن

تقف « الإجراءات المباشرة » ضد الدين ، وان تحفّ حدة الدعاية اللادينية .
وبعد هجوم « هتلر » على بلاد الاتحاد السوفيتي أخذ تحسّن العلاقات بين
الحكومة والكنيسة يزداد بسرعة ، وبدرجة ملموسة ، فبطلت الدعاية اللادينية
جملةً ، وأغلقت المتاحف اللادينية ، وشعر الأهلون مرة أخرى بالحرية التامة في
غدوهم ورواحهم لإقامة الشعائر الدينية بالكنائس .

وفي سبتمبر سنة ١٩٤٥ أعادت الحكومة للكنيسة حوالى نصف الأملاك
التي صادرتها في عام ١٩٢٣ ، ثم سمحت بالتعليم الديني داخل مباني الكنائس ،
وإن كانت قد أبقتة محرّماً داخل المدارس طبقاً لأحكام الدستور ، كما أنها لم
تسمح بعودة الكنيسة إلى ما كانت تقوم به من الأعمال خارج دائرة العبادات :
كأعمال التبشير والأعمال الخيرية ونحوها .

على أن مصير العلاقات بين الكنيسة والحكومة في المستقبل ممّا لا يمكن
الاطمئنان إليه ، فإن كل ما أبدته الحكومة نحو الكنيسة أخيراً ، من تسامح
بعد اضطهاد ، وسخاءٍ بعد حرمان ، لم يصدر به تشريع ما ، ويخشى البعضُ ألا
تكون له صفة دائمة . ويساعد على هذا الظن أن الشعور الأساسي للحزب الشيوعي
نحو الدين لم يتغيّر ، بدليل التصريح الآتي المأثور عن « كالينين » رئيس
« البريسيديوم » للسوفييت الأعلى : « لمّا كان الدين لا يزال له ركن مكين في
قلوب جانب هائل من الأمة فلا يمكننا التغلب عليه بطريق السخرية وحدها »
وقال أحد النقاد الأمريكيين (إدموند ستيفن في كتابه « روسيا ليست
لغزاً » طبع نيورك سنة ١٩٤٥) في مقام العلاقات الحسنة القائمة الآن بين
الكنيسة والحكومة ما يأتي : -

« ومع أن الحكومة أعلنت بصفة قاطعة انفصال الكنيسة عن الحكومة فإنه في نظام الحكم السوفيتي يكاد يكون من المستحيل بقاء أى شيء في الوجود بدون رابطة بالحكومة . فالكنيسة تعلم أن حفظ كيائها متوقف الآن على تسامح الحكومة ، ومع عامها بإلحاد الحكام فإنها لا تريد أن تعضّ اليد التي تطعمها ، وتدرك تمام الإدراك أن ما منحتها الحكومة إيّاها بعد حرمان تنتظر إزائه تأييداً لنظام الحكم وتعاوناً معها إلى حد معلوم » .

وأورد نفس الكاتب الملخص الآتي لحديث دار بينه وبين «بوجومولوف» الممثل السياسى السوفيتي لدى حكومة الجزائر بشأن مركز الكنيسة : -

« ان الاعتبار الاقتصادية هي أساس كل شيء في الموضوع . ففي الزمن الغابر كانت الكنيسة الأورتودُ كسيّة الروسية بصفتها كنيسة الدولة تستمد مواردها الاقتصادية من الينبوع القيصري ، فلما قطعت الثورة من الأساس الجذور التي تغذيها اتخذت خطة مناوئة للنظام السوفيتي سنين عديدة . أمّا وقد تفاهمت الحكومة معها وأعدت إليها مورداً اقتصادياً جديداً (وإن كان يقلّ عن سابقه) فقد أصبح للكنيسة سهم في النظام السوفيتي ، تقبلُ من أجله التعاون مع الحكومة » . ثم مال « بوجومولوف » على محدثه وهمس في أذنه قائلاً : « وهذا هو سرّ الموضوع بمخذافيره » .

٦ - مدى الحرية

الحرية الفردية في نظر الشيوعيين لا يمكن توافرها إلا حيث لا يوجد « استغلال رأسمالى » بأى شكل كان سواء في الإنتاج أو التجارة أو وسائل النقل ، وبدون أى مساس بالضمان الكافي لهذا المبدأ الاقتصادى الأساسى .

وقد نص الدستور السوفييتى على عدد كبير من الحريات لم يألُ القوم جهداً فى إذاعتها ، غير أن هذه النصوص لا تقيد السلطة التشريعية أو التنفيذية قانوناً ، بل هى عندهم بمثابة بيان للسياسة العامة أو الأغراض التى يرمى إليها التشريع فى الوقت الذى وُضع فيه الدستور ، ويمكن سحبها أو تعديلها فى أى وقت بإصدار القوانين أو اللوائح العادية .

وهناك أمثلة كثيرة للحريات التى نص عليها الدستور ونرى فيها مع ذلك بعضاً من التعارض مع الحرية الشخصية .

فمن ذلك : النص على أن « جميع المواطنين لهم الحق فى العمل » ، وشرحه أنه يُضمن لهم وجود عمل يشتغلون به ويتقاضون عليه أجرأً طبقاً لمقدار العمل ونوعه . ومع أن النظام الاشتراكى فى الإنتاج يضمن من تلقاء نفسه وجود عمل دائماً لكل فرد ، إذ من طبيعته القضاء على حركات « تعطل العمال » : فإن الضمان الآنف الذكر يحمل معه التدخل فى حرية الفرد ، لأن العمل بمقتضاه فرضٌ على كل ذى بنية سليمة ، عملاً بالمبدأ الشيوعى القائل بأن « من لا عمل له لا طعام له » . هذا فضلاً عن تقييد العمال فى اختيارهم لأعمالهم ، فيُرغمون فى كثير من الأحوال على الاشتغال بأى عمل يقدم لهم وفى أى جهة يوجد فيها هذا العمل . ذلك إلى « الأشغال الإجبارية » الشائعة فى أنحاء الاتحاد السوفييتى ، وهى التى يُحكّم بها على المذنبين والمغضوب عليهم سياسياً من الأفراد ، فضلاً عن جماعات بأسرها (مثل طائفة الكولاك) بحجة أنهم من « الطوائف المعادية » .

ومن أبرز النصوص فى الدستور النص على « المساواة التامة بين المواطنين من جميع الشعوب والأجناس فى كافة ميادين الحياة » ، من اقتصادية وحكومية

وثقافية واجتماعية وسياسية ، وأن كل تحديد مباشر أو غير مباشر لهذه الحقوق وكذا كل تمييز لأى طائفة عن أخرى بسبب جنسها ، أو حرمان طائفة ما أو الحض على كرهها أو احتقارها : يعاقب عليه القانون .

وهذا الضمان قريب في روحه من السياسة السوفيتية التي تشجع الاستقلال الذاتى الثقافى بين الشعوب والأجناس التي يشملها الاتحاد . فإنه يقال إنه يوجد في الاتحاد السوفيتى ١٧٧ نوعاً أو قوماً من السكان (بين أجناس وشعوب وقبائل) يتكلمون ١٢٥ لغة أو لهجة ويدينون بأربعين ديناً . وقد اعترفت الحكومة العليا بنحو ثلث هذه الأنواع اعترافاً سياسياً وشجعت استقلالهم الثقافى ، بل شجعت على ترقية لغاتهم واستعمالها في التأليف وعلى المسارح وفي الرقص والموسيقى . غير أن الكثير من المتأمنين يقولون إن الغرض من كل ذلك هو « إيجاد ثقافة وطنية في شكلها ولكنها فوق الوطنية — اشتراكية أو شيوعية — في جوهرها » . وصفوة السياسة السوفيتية في هذا الشأن أن الدولة لا تسمح لشعب من شعوبها أن يجحد عن مبادئ الاتحاد في أمر من الأمور الجوهرية ، وأن المقصود بمساواتهم جميعاً أمام القانون هو مساواتهم أمام قانون الحزب الشيوعى . ولا أدل على ذلك مما حدث أخيراً من أن الحكومة قررت نقل الكثيرين من الشيشينيين وتار القرم من وطنيهما الأصليين (وهما جمهوريتان من جمهوريات الاتحاد) وأسكتهم جهات أخرى من بلاد الاتحاد « تأديباً لهم على خيانتهم أثناء الغزو الألماني » ، وحرمت الجمهوريتين من استقلالهما الذاتى .

أما الدين فقد رأينا عنه في المبحث الخاص به ما فيه الكفاية .

وهناك موضوع « الطوائف المحرومة » . فقد كانت هذه الطوائف إلى

سنة ١٩٣٦ موجودة رسمياً ببلاد الاتحاد على مرأى ومسمع من الجميع ، وتشمل الذين يستخدمون غيرهم بالأجر ، والذين يعيشون على إيرادهم بدون عمل يؤدونه ، وأصحاب الأعمال الخاصة (غير الاشتراكية) ، والقسس والرهبان ، والأشخاص الذين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة السابقة أو إلى قواتها البوليسية . فهوؤلاء جميعاً كانوا محرومين من حق عضوية الهيئات النيابية وحق التصويت في الانتخابات ، ومن الامتيازات الاقتصادية ، وكانوا في الجملة يعاملون معاملة المنبوذين . فإمّا صدر دستور عام ١٩٣٦ ألغى مبدأ الحرمان ولكنه ترك الباب مفتوحاً للتمييز السياسى ، فقتضى بأن يُحرم من العضوية النيابية ومن الانتخابات كل من يحكم عليه بذلك من المحاكم .

وأدهى من كل ذلك وأمرّ موضوع « حرية القول والنشر والاجتماع » . فقد نصّ الدستور على أنه لضمانها يوضع تحت تصرف الطبقات العاملة المطابع وما يلزمها من ورق ، والمباني العامة والطرقات ، وكذا وسائل الاتصال ونحوها . ومعنى هذا عملياً ، لو أخذ به في الولايات المتحدة ، أن تستولى الحكومة العليا على جميع الصحف والمطابع ودور النشر ومحطات الإذاعة وغيرها من وسائل الاتصال ، والمتاحف والمسارح ونحوها ، ثم تتولى بنفسها إدارة كل ذلك لتحقيق أغراضها السياسية ، بدون السماح بأى معارضة للحزب الذى فى الحكم . ولا يسمح لغير الحكومة بطبع أو نشر شىء ما لم يمرّ على لجنة المراقبة فتقرر بشأنه ما تشاء ، من منع أو حذف أو حظر فى التصدير . كذلك يكون معظم محررى الصحف الكبرى من أعضاء الحزب أو موظفى الحكومة .

والمشكلة الكبرى فى النشر أو إبداء الرأى هى : إلى أى حد يجوز النقد ؟

لقد كانت المدة ١٩١٧ - ١٩٢٢ عهد تسامح كبير في ذلك ، فكثرت مهاجمة نظام الحكم ، وخشى أولو الأمر سوء العاقبة ، فصاروا من ذلك الحين يشترطون حرية النقد أن يكون غير متعارض مع السياسة السوفيتية ، صراحةً أو بطريق التعريض ، وغالوا في ذلك حتى امتدت المراقبة إلى المؤلفات الأدبية والتاريخية والعلمية والفنية ، بل إلى الموسيقى والنحت والتصوير ، وصار أصحاب هذه الفنون عرضة للاتهامات السياسية الخطيرة ، وقد نُصِّحَ بالكثيرين منهم في حركات « التطهير » التي أُجريت عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ .

أما ما بقي من الانتقاد « الحر » فهو ما يُعرف « بالنقد الذاتي » السوفيتي ، وهو نقد تبيحه الحكومة وتشجعه ، بل إن حركته تدار من الحزب الشيوعي بغرض إذاعة المعلومات أو الدعاية . ويتناول البحث في جزئيات سير العمل دون التعرض للسياسة العامة ، وإذا تعرض للمشروعات العامة كان الاعتراض بشأنها مقصوراً على المزمع منها قبل إقراره ، ومتى تمَّ إقراره أقفل باب الاعتراض .

أما الحرية الشخصية وحماية الفرد من الإجراءات الغير القانونية فقد نصَّ عليها الدستور السوفيتي نصاً صريحاً وعددَ الضمانات التي تكفلها . غير أن الباب مفتوح لتقييد كل ذلك في التنفيذ العملي ، بحجة أن « سلامة الدولة أهم من سلامة الفرد » ، وهو المبدأ الذي جاهر به « لينين » من مبدأ عهد الحكم الشيوعي ، إذ قال صراحةً « أيهما أفضل : الإلقاء في السجن بعشرات أو مئات من المتهمين مذنبين كانوا أم غير مذنبين ، أو فقد آلاف من الجيش الأحمر والعمال ؟ لا شك أن الأول هو أفضل الأمرين . وإني أرضى عن طيب خاطر

أن أتهم بالخطيئة والاعتداء على الحرية في سبيل مصلحة العمال . وقد مضت السنون بعد ذلك ، وقُننت القوانين ، ونظمت المحاكم على اختلاف درجاتها ، وعيَّنت إجراءات التحقيق ، وبذلت الجهود لجعلها كفيلة بقدر الإمكان بحماية حرية الفرد ومنع العقوبة عن البريء ، غير أن كل ذلك لم يحل دون الأخذ بجوهر المبدأ الآنف الذكر . وفي قانون العقوبات السوفيتي متسع لما يريده رجال الدولة في هذا الشأن .

والمعروف في الولايات المتحدة أن لا جريمة بدون نص في القانون على ما يرتكب من الأفعال لتكوين أركانها ، بعكس الحال في القانون السوفيتي فإنه يكفي فيه لاعتبار أمر ما جريمة أن يكون « من شأنه أن يجرّ خطراً على الدولة أو نظام المجتمع » وإن لم يكن في ذاته داخلًا في عداد الجرائم المنصوص عليها في القانون ، اكتفاءً بمشابهته عند تحليله لإحدى الجرائم المنصوص عليها ، بل يكفي للقبض على الأشخاص واعتبارهم مصدر خطر اجتماعي أن يكونوا ممن سبق لهم اتصال بنشاط قديم قُضى عليه ، وإن لم تكن هناك جريمة من هذا الجانب !! وقد كان للشيوخيين في أول عهدهم بالحكم هيئة حكومية يقال لها « الشيكا » ذات سلطة هائلة تخولها إجراء التفتيش والقبض وفرض العقوبات بدون الرجوع إلى الهيئات القضائية . ومع أن هذه الهيئة قد استُبدل بها غيرها مرتين وأُتقص من أطراف ، سلطتها ، فإن آخر هيئة خلفتها — وهي من فروع وزارة الداخلية — ما زالت لها سلطة واسعة ، تؤهلها في كثير من الحالات لإجراء التحقيقات وفرض العقوبات دون الرجوع إلى القضاء . ومن أشهر هذه العقوبات الحكم بالأشغال الإجبارية في المعتقلات الخاصة بها لمدة خمس سنوات ، والإبعاد إلى الأنحاء النائية لمدد معينة ، والنفي إلى خارج الاتحاد السوفيتي .

الفصل الخامس

الشيوعية قديماً وحديثاً

(١) - المبادئ الشيوعية في الأزمنة القديمة

﴿ رسالة السيد جمال الدين الأفغانى ﴾

في « الرد على الدهريين »

تمهيد

إن الشيوعية الحديثة يُعزى أساسها وتحديد مبادئها إلى « كارل ماركس » وصديقه « فرديريك إنجلز » ، اللذين قاما بالاشتراك معاً بوضع البيان الشيوعى المشهور « المانيفستو » سنة ١٨٤٨ وضمّناه هذه المبادئ والدعاية لها .
على أن فكرة الشيوعية كانت كثيراً ما ظهرت في عالم الوجود في أنحاء شتى من العالم منذ قديم الأزمنة ، وكانت - كما سبق لنا ذكره - في كل دور من أدوارها لا تكاد تظهر حتى يُقضى عليها - بعدما تُحدثه من فساد - لمخالفتها لسنن العمران ، ومنافاتها للأديان .

وإن من يطّلع على تلك الآراء والدعايات السخيفة التي ظهرت في مختلف الأزمنة السابقة ليدش من شدة الشبه بينهما وبين مشتملات البيان الماركسى ، وما بناه عليها « لينين » وأدخله فيها من توسيعات ، حتى عُرفت « باللينينية » ، التي هي الآن أعظم مرجع للشيوعية الحديثة .

وكان من حسن التوفيق أنْ عثرتُ خلالُ بحثي في هذا الموضوع على تلك الرسالة الخالدة « الرد على الدهريين » التي وضعها حوالي سنة ١٨٨٠ فيلسوف الشرق العظيم المرحوم « السيد جمال الدين الأفغاني ، وهي التي نقلها من الفارسية إلى العربية فيلسوف مصر والإسلام المغفور له الأستاذ الإمام « الشيخ محمد عبده »^(١) . فأقبلتُ على تلاوتها والتمعنُ في بحوثها بشغف عظيم ، وإذ أن ما تحويه من المعلومات والإيضاحات عن المبادئ الشيوعية التي ظهرت في مختلف الأزمنة الماضية (وإن لم يُطلق عليها اسم الشيوعية صراحةً) قلَّ أن يوجد مجتمعاً في سفر واحد ، فقد رأيتُ أن أتقل عنها النبذ النفيسة الطريفة الآتية^(٢) ، ففيها الكفاية لاحتقار هذه المبادئ الفاسدة جملة : —

قال الأستاذ الإمام في فاتحة الكتاب : « وبعد فقد أُتيح لي الاطلاع على رسالة فارسية في نقض مذهب الطبيعيين من تصنيف العالم الكامل محيط المعرفة الشامل الشيخ جمال الدين الحسيني الأفغاني وأما الرسالة فعلى إيجازها ، قد جمعتُ لإرغام الضالِّين ، وتأييد عقائد المؤمنين ، ما لم يجمعه مطوّل في طوله ، وحوّت من البراهين الدامغة والحجج البالغة ما لم يحويه مفصّل على تفصيله : دعاهُ إلى تصنيفها حميّة جاشت بنفسه أيام كان في البلاد الهندية ، عندما رأى حكومة الهند الإنجليزية تمدّ في النقيّ جماعةً من سكان تلك البلاد إغراء لهم بنبذ الأديان وحل عقود الإيمان ، وأن كثيراً من العامة فُتنوا بأرائهم

(١) نقلها إلى العربية بمساعدة عارف أفندي أبي تراب الأفغاني تابع السيد جمال الدين

(٢) والنسخة التي أتقل عنها مطبوعة بمطبعة الجمالية بمصر — الطبعة الرابعة

وُخِدَعُوا عَنْ عَقَائِدِهِمْ ، وَكَثُرَ الْإِسْتِفْهَامُ مِنْهُ عَنْ حَقِيقَةِ مَا تَدَّعِيهِ تِلْكَ الْجَمَاعَةُ الضَّالَّةُ . وَمَنْ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ حَضْرَةُ الْفَاضِلِ «مَوْلَى مُحَمَّدٍ وَاصِلٍ» مَدْرَسِ الْفُنُونِ الرِّيَاضِيَةِ بِمَدْرَسَةِ الْأَعْرَةَ بِمَدِينَةِ حَيْدَرِآبَادِ الدَّكْنِ «

وَفِيمَا يَلِي كِتَابَ مَوْلَى مُحَمَّدٍ وَاصِلٍ : -

« ١٦ محرم سنة ١٢٩٨ »

(بَعْدَ رَسُومِ الْمَخَاطَبَةِ) « يَقْرَعُ آذَانَنَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ صَوْتُ « نَيْشَرِي » « نَيْشَرِي » . وَإِنَّهُ لِيَصِلُ إِلَيْنَا مِنْ جَمِيعِ الْأَقْطَارِ الْهِنْدِيَّةِ : فَنِ الْمَالِكِ الْغَرِيْبَةِ وَالشَّمَالِيَةِ وَ « أَوْدِه » وَ « بَنْجَاب » وَ « بَنْجَالَةَ » وَ « السَّنْد » وَ « حَيْدَرِآبَادِ الدَّكْنِ » ، وَلا تَخْلُو بَلَدَةٌ أَوْ قَصْبَةٌ مِنْ جَمَاعَةٍ يَلْقَبُونَ بِهَذَا اللَّقْبِ (نَيْشَرِي) . وَيُظْهِرُ لَنَا أَنَّ مَنْ يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ هَذَا اللَّقْبُ يَنْمُو عَدْدُهُمْ عَلَى امْتِدَادِ الزَّمَانِ ، خُصُوصًا بَيْنَ الْمَسَامِينِ .

وَلَقَدْ سَأَلْتُ أَكْثَرَ مَنْ لَاقَيْتُ مِنْ هَذِهِ الطَّائِفَةِ : مَا حَقِيقَةُ النَيْشَرِيَّةِ ، وَفِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ ظُهُورُ النَيْشَرِيِّينَ ؟ فَإِنَّ كَانَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنَ النَّحْلِ الْقَدِيمَةِ فَلِمَ لَمْ تُنْشَرْ بَيْنَنَا وَلَمْ نَعْمَدْ لَهَا دَعَاءً إِلَّا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ ؟ وَإِنْ كَانَتْ جَدِيدَةً فَما الْغَايَةُ مِنْ إِحْدَاثِهَا ، وَأَيُّ أَثَرٍ يَكُونُ عَنْ الْأَخْذِ بِهَا ؟ وَلَكِنْ لَمْ يَفِدْنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ عَمَّا سَأَلْتُ بِجَوَابِ شَافٍ كَافٍ . وَلِهَذَا أَلْتَمَسُ مِنْ جَنَابِكُمْ الْعَالِي أَنْ تَشْرَحُوا حَقِيقَةَ النَيْشَرِيَّةِ وَالنَيْشَرِيِّينَ ، بِتَفْصِيلٍ يَنْتَعِ الْغَلَّةُ وَيُشْفِي الْعَلَّةُ ، وَالسَّلَامُ » .

وفيا يلي نص كتاب السيد جمال الدين الحسيني الأفغانى جواباً على
الكتاب السابق : -

« محبى العزيز

« النيشر » اسم للطبيعة ، وطريقة النيشر هى تلك الطريقة الدهرية التى
ظهرت ببلاد اليونان فى القرن الرابع والثالث قبل ميلاد المسيح . ومقصد
أرباب هذه الطريقة محو الأديان ، ووضع أساس الإباحة ، والاشترك فى
الأموال والأبضاع بين الناس عامة . وقد كدحوا لإجراء مقصدهم هذا ، وبالغوا
فى السعى إليه ، وتاونوا لذلك فى ألوان مختلفة ، وتقلبوا فى مظاهر متعددة ،
وكيفما وجدوا فى أمة أفسدوا أخلاقها ، وعاد عليهم سعيهم بالزوال .

« وأيما ذاهبٌ ذهب فى غور مقاصد الآخذين بهذه الطريقة ، تجلّى له أن
لا نتيجة لمقدماتهم سوى فساد المديّة ، وانتقاض بناء الهيئة الاجتماعية
الإنسانية ، إذ لا ريب فى أن الدين مطلقاً هو سلك النظام الاجتماعى ، ولن
يستحكم أساس للتمدن بدون الدين ألبتّة ، وأول تعليم لهذه الطائفة إعدام
الأديان وطرح كل عقد دينى .

« وأما عدم شيوع هذه الطريقة وقلة سلاكيها مع طول الزمن على نشأتها ،
فسببها أن نظام الألفة الإنسانية ، وهو من آثار الحكمة الإلهية السامية ،
كانت له الغلبة على أصولها الواهية ، وشريعتهما الفاسدة ، وبهذا السر الإلهى
انبعثت نفوس البشر لمحو ما ظهر منها . ومن هذا لم يسبق لهم ثبات قدام ، ولم
تقم لهم قاعة ، ولا فى وقت من الأوقات .

«ولتفصيل ما ذكرنا نتقدم لإنشاء رسالة صغيرة، أرجو أن تكون مقبولةً عند العقل الفرزي لذلك الصديق الفاضل، وأن تنال من ذوى العقول الصافية نظرة الاعتبار.»

فإن هذا الجواب الوجيه يتبين للقارئ بعض وجوه الشبه بين هذه الآراء القديمة وبين ما يتناول نفس موضوعها من مبادئ «ماركس» الشيوعية. على أن ذلك ليس سوى نقطة من بحر مما امتلأت به الرسالة نفسها من بيان نشأة مختلف طوائف الماديين والطبيين «النيشيين» (أخذاً عن اسم الطبيعة باللغة الإنجليزية) أو الدهريين الذين ينسبون وصول المخلوقات إلى أشكالها الحالية إلى فعل الدهر، وكلهم ملحدون: ينكرون الألوهية واليوم الآخر، ويديحون للإنسان أن يتمتع بكل ما تشتهيئه نفسه سواء كان ملكاً له أو لغيره، بحجة أنه لا أصل للملكية، وإنما هي اغتصاب من القوى لما حازه وحرّم منه الضعفاء.

وإننا نكتفي هنا باقتباس بعض نبذ من الرسالة بما له علاقة بصميم موضوع المبادئ الشيوعية، ويدلّ بداهة على أن «ماركس» لم يأت بشيء جديد يُذكر من تلك المبادئ الفاسدة الهدامة، التي قضت على أصحابها وعلى من لاقت منهم قبولاً في مختلف الدهور: —

١ — في مظاهر الماديين ومقاصدهم (*)

«تخالفت مظاهر الماديين في الأمم والأجيال المختلفة، فكانوا تارة يسمون

(*) ص ٣١ من «الرد على الدهريين».

أنفسهم بِسَمَاتِ الحِكمَاءِ وينتحلون « الحكيم » لقباً لأفرادهم ، وأحياناً كانوا يَتَّسمون بسيا دافع الظلم ورافع الجور . وكثيراً ما تقدّموا لمسارح الأنظار تحت لباس عرّافى الأسرار وكشفة الحقائق والرموز ، والواصلين من كل ظاهر إلى باطنه ، ومن كل بارز إلى كأمته . وقد كانوا يظهرّون في أوقات بدعوى السعى في تطهير الأذهان من الخرافات ، وتنوير العقول بحقائق المعلومات . وتارات يتمثلون في صور محيى الفقراء ، وصمّاء الضعفاء ، وطهرب غير المساكين .

« كيفما ظهر الماديون ، وفي أى صورة تمثّلوا ، وبين أى قوم تجمّعوا ، كانوا صدمة شديدة على بناء قومهم يُميتون القلوب الحية بأقوالهم ، وينفثون السم في الأرواح بأرائهم ، ويزعزعون راسخ النظام بمساعيهم ، فما رُزئت بهم أمة ، ولا منى بشرهم جيل ، إلا انتكث فتلّه وسقط عرشه » .

وفي صفحة ٤٣ تقول الرسالة : -

« وضعوا مذاهبهم (النيشريون) على بطلان الأديان كافة ، وعدّها أوهاماً باطلة ، ومجمولاتٍ وضعيّة وذهبوا إلى أنه لا حياة للإنسان بعد هذه الحياة ، وأنه لا يختلف عن النباتات الأرضية : تنبت في الربيع مثلاً وتيبس في الصيف ثم تعود تراباً ، وأن السعيد من يستوفى في هذه الحياة حظوظه من الشهوات البهيمية ، وبهذا الرأى الفاسد أطلقوا النفوس من قيد التأمّم ، ودفعوها إلى أنواع العدوان : من قتل وسلب وهتك عرض ، ويسروا لها الغدر والخيانة ، وحملوها على فعل كل خبيثة والوقوع في كل رذيلة ، وأعرضوا بالعقول عن كسب الكمال البشرى ، وأعدموها الرغبة في كشف الحقائق وتعرف أسرار الطبيعة .

« هذا الوباء المهلك ، والطاعون المحتاح ، (أعنى النيشريين) لا يصيب أهل الحياء ، لامتناع نفوسهم عن مشاكلة البهائم ، وإبائها عن وضع أقدامها في منازل الحيوانات المحضة ، وأتقتها من الاشتراك في الأموال والأبضاع وإباحة تناول مما يختص بالغير منها . وبهذا عمد هؤلاء المفسدون إلى خلة الحياء ليزيلوها أو يضعفوها ، فقالوا « إن الحياء من ضعف النفس وتقصها ، فإذا قويت النفوس وتم لها كما لها ، لم يغلبها الحياء في عمل ما كائناً ما كان . فمن الواجب الطبيعي (في زعمهم) أن يسعى الإنسان في معالجة هذا الضعف (الحياء) ليفوز بكمال القوة (قلة الحياء) » . وبهذه الدسيسة يخلطون بين الإنسان والهمل ، ويمزجونه بالهجمات من النعم »

وفي صفحة ٥٤ توصل الرسالة بيان مقاصد هؤلاء المضللين ، كما يأتي :

« ويزيد في شناعة ما ذهبوا إليه أن في أصولهم الإباحة والاشتراك المطلقين ، فيزعمون أن جميع المشتبهات حق شائع ، والاختصاص بشيء منها يعدّ اغتصاباً ، فلم يبق للخيانة محلّ ، فإن الاحتيال لنيل الحق لا يعدّ خيانة . ومثلها الكذب ، فإنه قد يكون وسيلة للوصول إلى حق مغتصب (في زعمهم) فلا يعدّ ارتكاباً للقيح . ولا جرم أن آراء هذه الطائفة مروّجة للخianات ، باعثة على افتراء الأكاذيب ، حاملة بالأنفس على ارتكاب الشرور والذائل وإتيان الدنيا والخبائث ، وإن أمة تفسو فيها هذه الحوالم (*) جديرة بالفناء ، جالية عن باحة البقاء

« وأقول إنها من أشد الأعداء للنوع الإنساني كافة ،

« فإن من الظاهر عند كل ذى إدراك أن أفراد هذا النوع (الإنسان)

(*) جمع حائقة وهي الجبل المرتفع المشنوم . فيكون المقصود الرزايا .

يحتاجون في بقائهم إلى عدة صنائع (يقصد تعدد المهن والحرف) ، لو لم تكن لأهلكتهم حوادثُ الجوّ ، وأعوّزهم القوت الضرورى . والصنائع المحتاج إليها تختلف أصنافها ، وتتفاوت درجاتها : فمنها الخسيس والشريف ، ومنها السهل ومنها الصعب . وهذه الطائفة (النيسرية) تسعى لتقرير الاشتراك في المشتريات ، ومحو حدود الامتياز ، ودرس رسوم الاختصاص ، حتى لا يعلو أحدٌ عن أحد ، ولا يرتفع شخص عن غيره في شيءٍ ما ، ويعيش الناس كافةً على حد التساوى : لا يتفاوتون في حظوظهم . فإن ظفرت هذه الطائفة بنجاح في سعيها هذا ولاق هذا الفكر الخبيث بعقول البشر ، مالت النفوس إلى الأخذ بالأسهل والأفضل ، فلا تجد من يتجشّم مشاق الأعمال الصعبة ، ولا من يتعاطى الحرف الخسيسة ، طلباً للمساواة في الرفعة . فإن حصل ذلك اختلّ نظام المعيشة ، وتعطلت المعاملات ، وبطلت المبادلات ، وأفضى ذلك إلى تدهور النوع الإنسانى في هوة الهلاك ولو فرضنا محالاً وعاش بنو الإنسان على هذه الطريقة العوجاء ، فلا ريب أن تمحى جميع المحاسن وضروب الزينة وفنون الجمال العملى ، ولا يكون لبهاء الفكر الإنسانى أثر ويصحر في بادية الوحشية كسائر أنواع الحيوان فإن المبدأ الحقيقى لمزايا الإنسان إنما هو حبّ الاختصاص والرغبة في الامتياز ، فهما الحاملان على المنافسة ، السائقان إلى المباراة والمسابقة ، فلو سلبتهما أفراد الإنسان وقفت النفوس عن الحركة إلى معالى الأمور ، وأنغمضت العقول عن كشف أسرار الكائنات ، واكتناه حقائق الموجودات ، وكان الإنسان في معيشته على مثال البهائم البرية ، إن أمكن له ذلك .

وهيهات هيهات .

٢ - في بيان الأمم التي خنعت للذل وضرعت للضميم^(١)
بعد العزة والشرف بما أفسد فيهم النيشريون (الدهريون)

١ - عهد قدماء اليونان

بدأت الرسالة هذا البحث بذكر شعب « الكريك » (أى قدماء اليونانيين أو الإغريق) ، فبيّنت كيف كانوا في أول أمرهم خاضعين للدين ، وقد أورثهم العقائد المقدّسة والخصال النبيلة ، خصوصاً صفة الأتفة والإباء ، فثبتوا بفضل ذلك أحقاباً في مقاومة الأمة الفارسية ، حتى آل بهم الأمر أن تغلبوا عليها ، وهدموا أركانها ، ومدّوا أيديهم إلى الهند .

ثم تنتقل الرسالة إلى ما طرأ عليهم من التحوّل ، بالنص الآتى : -

« ظهر « إبيقور » الدهرى^(٢) وأتباعه الدهريون في بلاد اليونان ، متّسمين بسيا الحكمة ، وأنكروا الألوهية ثم قالوا ما بال الإنسان معجب بنفسه مغرور بشأنه ، يظن أن الكون العظيم إنما خلق خدمة لوجوده الناقص ويزعم أنه أشرف المخلوقات ، وأنه العلة الغائية لجميع المكونات . ما بال هذا

(١) ص ٤٩ من « الرد على الدهريين » .

(٢) هكذا ورد الاسم في الرسالة بدون أى « شكل » يضبط حركات حروفه ، ولم أكن قد سمعت من قبل باسم « إبيقور » هذا ، إذ أن إلماى بفلاسفة اليونان محدود . فكشفت عنه في دائرة المعارف البريطانية وإذا باسمه عند الأور بين Epicurus ولهذا وجب نطقه بالعربية « إبيقور » بكسر أوله . ومدة حياته من سنة ٣٤٢ - ٢٧٠ ق . م . والمعروف عنه أنه اطلع على فلسفة « ديمقراط » (Democritus) وكون لنفسه فلسفة تنكر الألوهية والحياة الآخرة وتبيح الاشتراك والتمتع بكل ما يشتهي الإنسان

الإِنسان قادهُ الحرص بل الجنون وأُخْرَقَ إلى اعتقاد أن له عوالم نورانية ومعاهد
قدسية وحياة أبدية ، يُنقل إليها بعد الرحلة من هذه الدنيا ، ويتمتع فيها بسعادة
لا يشوبها شقاء ولذة لا يخالطها كدر ، ولهذا قيّد نفسه بسلاسل كثيرة من
التكاليف ، مخالفًا نظام الطبيعة العادل ، وسدّ في وجهه رغبته أبواب اللذائذ
الطبيعية ، وحرّم حسّه كثيرًا من الحظوظ الفطرية ، مع أنه لا يمتاز عن سائر
الحيوانات بمزية من المزايا في شأن من الشؤون ، بل هو أدنى وأسفل من جميعها في
جبلته وأتقص من كلّها في فطرته ، وما يفتخر به من الصنائع فإنما أخذهُ
بالتقليد عن سائر الحيوانات . فالنسيج مثلاً نقلهُ عن العنكبوت ، والبناء استنّ
فيه بسنة النحل ^(١) فإن كان هذا شأنه من النقص فليس من اللائق
أن يقذف بنفسه في ورطات المتاعب والمشاق عبثًا ، ومن الجهل أن يغترّ بهذه
الحياة التي لا تمتاز عن حياة سائر الحيوانات ، بل ولا جميع النباتات ، وليس
وراءها حياة أخرى في عالم آخر ، بل أجدر به أن يلقى ثقل التكاليف عن عاتقه ،
ويقضى حق الطبيعة البدنية من حظ اللذة ، ومتى سنع له عارضُ رغبة حيوانية
وجب عليه تناوله من أي وجوهه ، وعليه أن لا ينقاد إلى ما تُخيله له أو هام الحلال
والحرام ، واللائق وغير اللائق ، فتلك أمور وضعيّة تقيّد بها الناس جهلاً
(لبئس ماسوّلت لهم أنفسهم ، نعوذ بالله) .

«ولما امتنعت عليهم نفوس أهل الحياء من الأمة فلم تأخذ منها وساوسهم ،

(١) إن نظرة واحدة إلى المخترعات المدهشة التي وصل إليها عقل الإنسان لكفيلة

بإظهار قوته الجبارة ، ومع ذلك يريد «إيقور» أن يضعه في مرتبة دون مرتبة الحيوان !

فيها من فلسفة سخيفة جديرة بكل احتقار

وجدوا تلك الصفة الكريمة سداً دون طلباتهم ، فانصبوا عليها يقصدون محوها من الأنفس ، وأعلنوا أن الحياء ضعف في النفس على ما تقدّم ، وزعموا أن الواجب على طالب الكمال أن يكسر مقاطر العادات (جمع مقطرة - وهي خشبة فيها خروق بقدر أرجل المحبوسين) ويحمل نفسه على ارتكاب ما يستنكره الناس ، حتى يعود من السهل عليه أن يأتي كل قبيح بدون انفعال نفس ، ولا يجد أدنى خجل في المجاهرة بأي هجينة كانت .

« ثم تقدم الإبيقوريون إلى العمل بما يرشدون إليه ، فهتكوا حجاب الحياء ، ومزقوا أستاره ، وأراقوا ماء الوجه الإنساني المكرّم ، فانتحلوا تناول من مال الناس بغير إزبه ، وكانوا متى رأوا مائدة اقتحموا عليها سواء طلبوا إليها أم يُطلبوا ، حتى سَمَّاهم القوم بالكلاب فإذا رأوهم رموهم بالعظام المعروقة ، ومع ذلك لم تتنازل هذه الكلاب الإنسيّة عن دعوى الحكمة ، ولم يردعها رادع الزجر عن شيء من شرورها ، وكانت تنبج في الأسواق منادية « المال مشاع بين الكل » وتهجم على الناس من كل ناحية ، وهذا سبب شهرتهم بالكليين .

« فلما ضربت أفكار النيشريين (الدهريين) في نفوس اليونان بسعي الإبيقوريين ، ونشبت بعقولهم ، سقطت مداركهم إلى حضيض البلادة ، وكسد فيهم سوق العلم والحكمة ، وتبدّل شرف أنفسهم بالذل واللؤم ، وتحولت أماتهم إلى الخيانة ، وانقلب الوقار والحياء قحة وتسفلاً ، واستحالت شجاعتهم إلى الجبن ، ومحبة جيشهم ووطنهم إلى المحبة الشخصية ، وبالجملة فقد تهدمت عليهم الأركان الستة^(١) التي كان يقوم عليها بيت سعادتهم ، وانتقض

(١) وهي ثلاث العقائد (ان الإنسان أشرف المخلوقات ، وأن أمة كل إنسان أشرف =

أساس إنسانيتهم ، ثم انتهى أمرهم بوقوعهم أسرى في أيدي الرومانيين
... .. وكتبوا في قيود العبودية وقتاً طويلاً ، بعد ما كانوا يُعدّون حكّاماً
في الأرض بلا معارض .

ب - في الأمة الفارسية

ثم انتقلت الرسالة إلى بيان ما حدث من مثل ذلك للدولة الفارسية ، قالت :-
« في الأمة الفارسية بلغت الأصول الستة أعلى مكانة من الكمال أحقاباً
طويلة . وكانت لها أصول السعادة والنعيم ، حتى بلغ اعتقاد الفارسيين من
الشرف لأنفسهم إلى حدّ أنهم كانوا يزعمون أن السعداء من غيرهم إنما هم
الداخلون في عهدهم ، المستظلون بحمايتهم ، أو المجاورون لمالكهم .

« كان الصدق والأمانة أول التعليم الديني عندهم ، ووصلوا في التحرج من
الكذب إلى حيث كانوا إذا بلغت الحاجة مبلغها من أحدهم لا يتقدم للاقتراض ،
خوف أن يضطره الدين إلى الكذب في مواعيد وفائه ، فارتفعوا بهذه الخصال
إلى درجة من العزة وبسطة الملك يلزم لبيانها كتاب مثل « الشاهنامه »
... ..

« ظهر فيهم « مزدك » (*) النيشري (الدهري) على عهد « قباد » واتحل

= الأم ، وأنه يعيش في هذه الحياة لاستحصال كمال يهيئه للعروج إلى العالم الأرفع) . وثلاث
الخصال وهي الحياء والأمانة والصدق .

(*) جاء في دائرة المعارف البريطانية في المبحث الخاص بفارس أن «مزدك» هذا ظهر
في زمن «قباد» الأول (٤٨٨ - ٥٣١ م) من ملوك الدولة الساسانية . وكان صاحب مذهب
شيوعي ينادى بانتزاع الثروة من الأغنياء وبشيوع المرأة . وكان وليّ العهد «كسرى» =

لنفسه رافع الجور ودافع الظلم ، وبزعة من نزعاته قلع أصول السعادة من أرض
الفارسيين ونسفها في الهواء وبددها في الأجواء ، فإنه بدأ تعليمه بقوله : إن جميع
القوانين والحدود والآداب التي وضعت بين الناس قاضية بالجور مقررة للظلم وكلها
مبنى على الباطل ، وإن الشريعة النيشرية المقدسة لم تُنسخ حتى الآن وقد بقيت
مصونة في حرزها عند الحيوانات والبهائم وقد جعلت الطبيعة
حق المأكل والمشرب والبضاع مشاعاً بين الآكلين والشاربين والمباضعين
بدون أدنى تخصيص ، فما الحامل للإنسان على حرمان نفسه ؟
وماذا يوجد من العدل في قانون يحكم بأن المال الشائع إذا تناولته يد مغتصب
بما يسمونه بيعاً أو شراءً أو إرثاً يكون مختصاً بذلك المغتصب ، ثم يُحكم على
الفقير المحروم إذا احتال لأخذ شيء من حقه والتمتع به بأنه خائن أو غاصب .
فإن كان هذا شأن تلك القوانين الجائرة فعلى الإنسان أن يفك أغلالها من
عنقه

« فإما ذاعت هذه النزعات الخبيثة بين الأمة الفارسية تهتكت الحياء ، وفشا
العدر والخيانة ، وغلبت الدناءة والنذالة ، واستولى حكم الصفات البهيمية على
نفسهم ، وفسدت أخلاقهم ورذلت طباعهم .

« نعم إن « أنوشروان » قتل « مزدك » ، ولكنه لم يستطع نحو هذه

= شديد الغيرة على دين السلف ، فدبر مع كبار الدولة — قبيل انتهاء عهد والده — مكيدة
للإيقاع بالمرزديكين قضى عليهم في مذبحة هائلة عام ٥٢٨ . ولما تولى « كسرى » العرش
لقب « بأنوشروان » (ومعناه المبارك) تمجيداً له لغيرته الدينية . وقد عاد للديانة الفارسية
مجدها ، وأصدر مرسوماً بتحريم كل زيغ في الدين ، وجعل جزاءه الإعدام

الأوهام الفاسدة بعد ما علقت بالعقول والتبست نفايتها بالأفكار ، فكانت
علةً في ضعفهم ، حتى إذا هاجمهم العرب لم تكن إلا حملة واحدة فانهزموا ، مع
أن الروم وهم أقران الفارسيين ثبتوا في مجادة العرب ومقاتلتهم أزماناً طويلة »

ح - في الأمة الإسلامية

ثم انتقلت الرسالة إلى ذكر ما ظهر من أمثال هذه المذاهب الفاسدة في
الأمة الإسلامية . فبدأت هكذا : -

« جاءت الشريعة المحمدية والديانة السماوية ، فأشربت قلوبها تلك العقائد
الجليلة ، ومكّنت في نفوسها تلك الصفات الفاضلة فكان من شأنهم
أن يسيطروا سلطانهم على رءوس الأمم من جبال الألب إلى جدار الصين في قرن
واحد مع أنهم لم يكونوا إلا شرذمة قليلة العدد نزره العدد ، ولم ينالوا
هذه البسطة في الملك والسطوة في السلطان إلا بما حازوا من العقائد الصحيحة
والصفات الكريمة . هذا إلى ما جذبته مغناطيس فضائلهم من مائة مليون
دخلوا في دينهم في مدة قرن واحد من أمم مختلفة مع أنهم كانوا يخيّرونهم بين
الإسلام وشيء زهيد من الجزية لا يثقل على النفوس آداؤه . هكذا كان حال
هذه الأمة الشريفة من العزة ومنعة السلطان .

« فلما كان القرن الرابع بعد الهجرة ظهر « النيشريون » (الطبيعيون)
بمصر تحت اسم « الباطنية » وخزّنة الأسرار الإلهية ، وانبثّ دعواتهم في سائر
البلاد الإسلامية ، خصوصاً بلاد إيران . علم هؤلاء الدهريون أن نور الشريعة
المحمدية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم ، قد أنار قلوب المسلمين كافة ،
وأن علماء الدين الحنيفي قاعمون على حراسة عقائد المسلمين وأخلاقهم بكمال علم

وسعة فضل ودقة نظر ، فلهذا ذهب أولئك المفسدون مذاهب التدليس في نشر آرائهم ، وبنوا تعليمهم على أمور : أولاً إثارة الشك في القلوب حتى يتفكك عقد الإيمان ، وثانياً الإقبال على الشاك وهو في حيرته ليمتوه بالنجاة منها وهدايته إلى اليقين الثابت ، فإذا انتقاد لهم أخذوا منه موافقهم ثم أوصلوه إلى « مرشدكم الكامل » ، وثالثاً أوعزوا إلى دعواتهم أن يلبسوا لرؤساء الدين الإسلامي لباس الخدعة ، وجعلوا من شروط الداعي أن يكون بارعاً في التشكيك ماهراً في التلبيس ، مقتدرأ على إشراب القلوب مطالبه . فإذا سقط الساقط من المغرورين في حباله مرشدكم الكامل فأول ما يلقنه المرشد قوله : إن الأعمال الشرعية الظاهرة (كالصلاة والصيام ونحوهما) إنما فرضت على المحجوبين دون الوصول إلى الحق ، والحق هو « المرشد الكامل » ، فحيث أنك وصلت إلى الحق فأليك أن تلقى عن عاتقك ثقل الأعمال البدنية . فإذا مضى عليه زمن في عهدهم صرّحواله بأن جميع الأعمال الباطنة والظاهرة ، وكذلك سائر الحدود والاعتقادات ، إنما ألزمت فرائضها بالناقصين المصابين بأمراض من ضعف النفوس ونقص العقول ، أما وقد صرتَ كاملاً فلك الاختيار في مجاوزة كل حد مضروب والخروج من أكنان التكاليف إلى باحات الإباحة الواسعة . ما الحلال وما الحرام ؟ ما الأمانة وما الخيانة ؟ ما الصدق وما الكذب ؟ ما هي الفضائل وما هي الرذائل ؟ ألفاظ وُضعت لمعانٍ مخيَّلة وما لها من حقيقة واقعية (في زعم المرشد)

« وقد جدت طائفة الباطنية في إفساد عقائد المسلمين زماناً غير قصير ،

أخذاً بالحيلة و نفاذاً بالخدعة ، حتى انكشف أمرهم لعلماء الدين ورؤساء المسلمين ،
فانتصبوا لدرء مفاسدهم وتحويل الناس عنهم وعن ضلالتهم . فلما رأوا كثرة
معارضيتهم شحذوا سفار الغيلة ، ففتكوا بكثير من الصالحين ، وأراقوا دماء جمع
غفير من علماء الأمة الإسلامية وأمرء الملة الحنيفية
... ..

« وبالجملة فهؤلاء الدهريون من أهل التأويل ، أى (الناثور اليسم) ، من
الأجيال السابقة الإسلامية ، عملوا على تغيير الأوضاع الالهية بفنون من الحيل
... .. فأفسدوا أخلاق الملة الإسلامية شرقاً وغرباً وزعزعوا أركان
عقائدها ، وساعدتهم مد الزمان على تلويث النفوس بالأخلاق الرديئة وتجريدها من
السجايا الكاملة التي كان عليها أبناء هذه الملة الشريفة ، حتى تبدلت شجاعتهم
بالجبن ، وصلابتهم بالخور ووقع المسخ في همهم ، فبعد أن كان صرماها
لصالح الملة عامة صارت قاصرة على المنافع الشخصية الخاصة ، وعادت رغباتهم
لا تخرج عن الشهوات البهيمية . وكان من عاقبة ذلك أن جماعة من قزم
الإفرنج (*) صدعوا أطراف البلاد السورية ، وسفكوا فيها دماء آلاف من أهلها
الأبرياء ، وخرّبوا ما أمكنهم أن يخرّبوا ، وثبتوا لها نحو مائتي سنة ، والمسلمون في
عجز عن مدافعتهم ، مع أن الإفرنج كانوا قبل عروض الوهن لعقائد المسلمين وطروء
الفساد على أخلاقهم في قلق خوفاً من عادية المسلمين .

(*) القزم بفتح الحاء والذاء والقهاء ، أو صغر الجسم ، ورذال الناس ، للواحد والجمع
والذكر والأنثى ، وقد يثنى ويجمع ويؤنث فيقال رجل قزم ورجلان قزمان وامرأة قزمية
ورجال أقزام وقزامى وقزُم .

وكذلك قام جماعة من أوباش التتر والمغول مع « كُنْكِز خان » ، واخترقوا بلاد المسلمين ، وهدموا كثيراً من المدن المحمدية ، وأهدروا دماء ملايين من الناس

.....

« إلا أن بقية من تلك الأخلاق المحمدية كانت لم تزل راسخة في نفوس

كثير منهم (المسلمين) ، كامنة في طي ضمائرهم ، فهي التي أنهضتهم من كبوتهم وحملتهم على الجد في كشف السطوة الغربية عن بلادهم ، فأجلوا الأمم الإفريقية بعد مئتين من السنين ، وخلصوا البلاد السورية من أيديهم ، وطوقوا الجنكيزيين بطوق الإسلام والبسوم تيجان شرفه .

« وليس بخاف أن فئة ظهرت في الأيام الأخيرة ببعض البلاد الشرقية

وأراقت دماءً غزيرةً وفتكت بأرواح عزيزة تحت اسم لا يبعد عن أسماء من تقدمها ، مثل مشربها ، وتعليمها نموذج تعليم أولئك الباطنيين . فعلىنا أن نتنظر ما يكون من آثار بدعها في الأمة التي ظهرت بها (*) .

د - في الثورة الفرنسية

ثم انتقلت الرسالة إلى ذكر ما حدث في فرنسا بسبب ظهور أمثال هذه المبادئ الفاسدة فيها ، فقالت : -

(*) إنني لا أعرف السبب الذي من أجله اختار المرحوم السيد جمال الدين الأفغاني

الإكتفاء بالإشارة إلى هذه الطائفة بالتلميح دون التصريح . ولا بد أن ذلك كان لحكمة يقدرها : كأملة في أن يرعوى قادة هذه الحركة عن غيهم ، ويشوبوا إلى رشدهم ، فتقتل قننتهم في مهدها .

« الشعب الفرنساوى شعب كان قد تفرّد بين الشعوب الأوربية بإحراز النصيب الأوفر من الأصول الستة ، فرفع منار العلم وجبّر كسر الصناعة فى قطعة أوربا بعد الرومانين ، وصار بذلك مشرقاً للتمدن فى سائر الممالك الغربية . وبما أحرز الفرنساويون من تلك الأصول كانت لهم الكلمة النافذة فى دول الغرب إلى القرن الثامن عشر من الميلاد المسيحى ، حتى ظهر فيهم « وولتير » و « روسو » ، يزعمان حماية العدل ومغالبة الظلم ، والقيام بإنارة الأفكار وهداية العقول . فنبشأ قبر « إبيقور » الكلبى ، وأحيا ما بلى من عظام « الناتور اليسم » (الدهريين) ، ونبذا كل تكليف دينى ، وغرسا بذور الإباحة والاشتراك ، وزعما أن الآداب الإلهية جعليات خرافية فأخذت هذه الأباطيل من نفوس الفرنساويين ونالت من عقولهم ، فنبذوا الديانة العيسوية وفضوا منها أيديهم . وبعد أن أغلقوا أبوابها فتحوا على أنفسهم أبواب شريعة الطبيعة

« والأضاليل التى بثها هذان الدهريان (وولتير وروسو) هى التى أضمرت نار الثورة الفرنساوية المشهورة ، ثم فرقت بعد ذلك أهواء الأمة وأفسدت أخلاق الكثيرين من أبنائها ، فاختلفت فيها المشارب ، وانحصر سعى كل قبيل فى التماس ما يواتى لذته ويوافق شهوته ، وأعرضوا عن منافعهم العامة ، وأعقب ذلك عروض الخلل لسياستهم الخارجية شرقاً وغرباً .

« نعم إن نابليون الأول بذل جهده فى إعادة الديانة المسيحية إلى ذلك الشعب استدرأكاً لشأنه ، لكنه لم يستطع محو آثار تلك الأضاليل . فالستمر

الاختلاف بالفرنساويين إلى الحد الذي هم عليه اليوم^(١) ، هذا الذي جرّ الفرنسيين للسقوط في عار الهزيمة بين يديّ الجرمانيين وجلب إليهم ما يعسر عليهم تعويضه في سنين طويلة . هذه الأباطيل الدهرية قام عليها مذهب « الكُمون » أي الاشتراكيين ولم تكن مضار الآخذين به ومفاسدهم في البلاد الفرنسية أقلّ من مضار الجرمانيين ، ولو لم يتدارك الأمر أرباب العقائد النافعة والسجايا الحسنة ، لنسف الاشتراكيون كل عمران على أديم فرنسا ، ومحووا مجد الأمة ، تنفيذاً لأهوائهم وجلباً لرغائبهم .»

هـ - في الأمة العثمانية

واختتمت الرسالة هذا البحث بنبذة عن الأمة العثمانية ، قالت فيها : -
« وإنما رقت حالتها في الأزمنة المتأخرة بما دبّ في نفوس بعض عظمائها وأمرائها من وساوس الدهريين ، فإن القواد الذين اجترحوا^(٢) اسم الخيانة في الحرب الأخيرة بينها وبين الروسية كانوا يذهبون مذهب النيشرية (الدهريين) ، وبذلك كانوا يعدّون أنفسهم من أرباب الأفكار الجديدة (أبناء العصر الجديد) ، فقالوا إنه لا يصح للإنسان أن يأخذ نفسه بالجرمان ، ووقفاً عند خرافات القيود الواهية ، وحيث ان الفناء حتم على الأحياء فما هو الشرف والحياء وما هي الأمانة والصدق ؟ ولهذا خانوا ملّتهم ونسفوا بيت الشرف العثماني في تلك الحرب ، بعرضٍ من الحطام قليل .

(١) يلاحظ أن المقصود بهذا النعت حالة فرنسا وقت كتابة الرسالة أي حوالي

سنة ١٨٨٠ .

(٢) « اجترح » بمعنى اكتسب .

٣ - في السُّؤيَالِيسْت (الاجتماعيون)

والنِهَيْلِيسْت (العدميون) والكُمُونِيسْت (الاشتراكيون)

يلاحظ أولاً من هذه الأسماء أنها ليست مطابقة كلها لما اصطَلَحنا عليه في الوقت الحاضر : فلفظ « سُوِيَالِيسْت » اختير له في العربية « الاجتماعيون » في حين أننا نسميهم الآن « الاشتراكيين » (وربما كانت التسمية الأولى أفضل) ، ولفظ « الكُمُونِيسْت » اختير له « الاشتراكيون » في حين أننا نسميهم الآن « بالشيوعيين » . وعلى كل حال فسياق الكلام كفيـل بعدم الخلط في فهم المقصود .

والنبذة التي أوردتها الرسالة تحت هذا العنوان ليست طويلة ، وسنوردها هنا برمتها تقريباً ، حيث فيها القضاء الأخير على كل شك في أن الشيوعية الحديثة إن هي إلا طورٌ من أطوار المبادئ « الطبيعية » (الدهرية) التي ظهرت في شتى العصور ومختلف الأمم منذ أقدم الأزمنة ، وكان لها دائماً أوحـم العواقب أني ظهرت .

وهذا نص النبذة ، نقلاً عن الرسالة (ص ٦٢ - ٦٣) : -

« هذه الطوائف الثلاث تتفق في سلوك هذه الطريقة (الدهرية) ، وزينوا ظواهرهم بدعوى أنهم سند الضعفاء ، والمطالبون بحقوق المساكين والفقراء . وكل طائفة منها ، وإن لوّنت وجه مقصدها بما يوم مخالفته لمقصد الأخرى ، إلا أن غاية ما يطلبون إنما هو رفع الامتيازات الإنسانية كافة وإباحة الكل لكل وإشراك الكل في الكل . وهم سفكوا من دماء ، وهم هدموا من بناء ، وهم

خرّبوا من عمران ، وكم أثاروا من قتن ، وكم أنهروا من فساد . كل ذلك سعيًا في الوصول إلى هذه المطالب الخبيثة . وجميعهم على اتفاق في أن جميع المشتبهات الموجودة على سطح الأرض منحة من الطبيعة وفيض من فيوضها ، والأحياء في التمتع بها سواء ، واختصاص فرد من الإنسان بشيء منها دون سائر الأفراد بدعة سيئة ، يجب محوها والإراحة منها .

« نظر أبناء هذه الطوائف الثلاثة في وجوه الوسائل لبث أفكارهم ، والإفشاء بما في أوهامهم إلى قلوب العامة ، فلم يجدوا وسيلة أنجح في زرع بزور الفساد في النفوس من وسيلة التعليم ، إما بإنشاء المدارس تحت ستار نشر المعارف ، أو بالدخول في سلك المعامنين في مدارس غيرهم ، ليقرروا أصولهم في أذهان الأطفال وهم في طور السذاجة فتنتقش بها مداركهم بالتدريج . فن أولئك الدهريين من همّة بناء المدارس ودعوة الناس إليها ، ومنهم متفرقون في بلاد أوروبا يطلبون وظائف التعليم وينالون من ذلك طلبتهم ، وجميعهم يتعاونون على إذاعة خيالاتهم الباطلة ، وبهذا كثرت أحزابهم ونمت شيعتهم في أقطار الممالك الأوروبية ، خصوصاً مملكة الروسية . لا جرم أن هذه الطوائف إذا استفحل أمرها ، وقوى ساعدها على المجاهرة بأعمالها ، فقد تكون سبباً في انقراض النوع البشرى كما تقدم ذكره ، أعاذنا الله من شرور أقوالهم وأعمالهم » .

إلى هنا انتهى بحث الرسالة في هذا الموضوع . وإن المرء ليدهش لما حوته من المعلومات الغزيرة عن القديم والحديث من أخبار هذه الفئات الضالّة ، وقانا الله شرّ ضلالهم وغوايتهم .

ب — كارل ماركس والشيوعية الحديثة

(والرد على « المانفستو »)

قد استعرضنا في القسم السابق من هذا الفصل عدداً لا يكاد يُحصى من الآراء الشيوعية الهدامة ، التي ظهرت في مختلف العصور منذ عهد قدماء اليونان . والآن نتقل إلى فحص المبادئ الشيوعية الحديثة كما دَوَّنها « كارل ماركس » (بالاشتراك مع صديقه « فِرْدِرِيكْ إِنْجِلْز ») في البيان الشيوعي المشهور (المانفستو) سنة ١٨٤٨ ، وهو الذي أخذ أساساً للشيوعية الحديثة (الماركسيّة) ، وكل ما ظهر فيها بعد ذلك من مبادئ أو نظريات إنما هو إضافات أو استنباطات بُنيت عليها : —

إنه بالاطلاع على هذا البيان يتضح أن « ماركس » لم يأت بشيء جديد يُذكر من المبادئ الشيوعية التي ظهرت في مختلف الأزمنة ، مهما بلغ من التعميق والسفسطة في صوغ هذه الآراء وطلّأها برونقٍ حديث ، أكثر فيه من الإشارة إلى الحوادث التاريخية ، والاتقلابات العلمية والصناعية ، فضلاً عما أدخله من ألفاظ اصطلاحية جديدة ، ظلّت منذ ذلك الوقت عنصراً من عناصر التعبير في الشيوعية .

فهو — كما سيتبين لنا — يقرّر أن من يملك شيئاً إنما امتلكه عن طريق الاغتصاب ، لأن الأصل في الأشياء أن تكون ملكاً للجميع ، ويدعو إلى انتزاع هذه الأملاك من أصحابها وجعلها ملكاً للمجتمع أياً للجميع ، كما أنه يقرّر أن الفساد في المجتمع الحالي ناتج عن وجود طبقتين من الناس : الرأسماليين وطائفة

العمال - أى فريقى الغاصبين والمُسْتَغَلَّين ، ويدعو إلى ثورة عامة عنيفة للقضاء على هذه الفوارق الطائفية . ثم هو يصرّح بأن لا حقيقة للدين ولا للأخلاق ولا القوانين ، فإنّ كل ذلك من وضع الطبقة الغاصبة : وضعته بما لها من النفوذ لتيسّر استمرار سيطرتها على المُسْتَغَلَّين (*). وحتى شيوع النساء لا يشك المدقق فى أنه يكوّن (أو كان يكوّن) جزءاً من المذهب الماركسى ، كما يتضح من الجدل الوارد فى « المانفستو » بشأن هذه النقطة .

ولا يتسع المقام هنا لإيراد نصّ المانفستو كاملاً ، وإعمالنا فى الخلاصة والتعليق الآتين ألاّ نترك شيئاً من مشتملاته إلاّ أتينا على ذكره أو الإشارة إليه :

مقدمة المانفستو

كتب « فرديريك إنجلز » عام ١٨٨٨ مقدمة لمانفستو أوضح فيها أسباب وضعه ، والأطوار التى مرّ بها منذ تحريره فى سنة ١٨٤٨ ، نرى من المفيد أن نأتى على خلاصتها . قال :

« وضع « المانفستو » ليكون دستوراً « للعصبة الشيوعية » ، وهى جمعية سرية للعمال كانت عضويتها فى أول الأمر مقصورة على ألمانيا ثم ما لبثت أن صارت دولية . وفى سنة ١٨٤٧ عقدت مؤتمراً لها فى لندن ، فعهد المؤتمر إلى ماركس وإنجلز فى وضع منهاج شامل للعصبة يتناول الأمور النظرية والعملية . فوضعنا « المانفستو » لهذا الغرض باللغة الألمانية فى يناير سنة ١٨٤٨ ، وقُدِّم

(*) يلاحظ الشبه الشديد بين هذه المبادئ والمبادئ التى نادى بها « إبيقور » عند

قدماء اليونان و « مزْدَق » عند الفرس .

للطبع في لندن قبيل ثورة ٢٤ فبراير الفرنسية . ثم صدرت له ترجمة فرنسية في صيف ذلك العام ، وتلتها ترجمة انجليزية طبعت في لندن عام ١٨٥٠ ، ثم تلتها ترجمة باللغة الدانمركية ، وأخرى باللغة البولندية .

وفي خلال ذلك قام « الهياج الباريسي » في يونية سنة ١٨٤٨ ، الذي هو أول معركة جدية بين طائفة العمال والرأسمالية ، وانتهى بالفشل ، فكان لفشله رد فعل شديد في شتى الممالك الأوروبية ، فتّ في عضد العمال وقذف بأمالهم إلى زوايا الإهمال ، وقبض البوليس البروسى على أعضاء اللجنة المركزية للعصبة الشيوعية وحلّت العصبة ، ودلّت الظواهر على أن « المانفستو » قد سقط في هاوية النسيان .

على أنه بعضى الوقت أخذ العمال يحسّون بالتغلب على الصدمة التي أصابتهم ، فكوّنت « جمعية العمال الدولية » سنة ١٨٦٤ . وإذ كانت الجمعية تسعى بقيادة « ماركس » وراء إدخال جميع العمال في شتى الممالك في حظيرتها ، لم تجاهر بأن منهاجها يشمل جميع مبادئ المانفستو ، معتمدة في ذلك على أن اختلاط العمال وتبادلهم الآراء كفيل بتقارب وجهات نظرهم وإدراك مختلف أحزابهم الاشتراكية للغرض الذي يرمى إليه « المانفستو » . وهذا ما حصل بالفعل ، إذ أخذ المانفستو يُبعث من جديد ، فأعيد طبعه بالألمانية ، كما أعيدت ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية ، ثم تُرجم إلى كثير من اللغات التي لم يترجم إليها من قبل ، وهو الآن (سنة ١٨٨٨) أم الوثائق الاشتراكية وأكثرها انتشاراً . ولم يكن في الإمكان عند تحريره أن نسميه « المانفستو الاشتراكي » (*) لأن معظم الأحزاب

(*) يؤخذ من هذا الكلام وما قبله ، من تعمد عدم الجاهرة بأن الحركة الماركسية =

الاشتراكية في ذلك الوقت كانت ذات مبادئ خيالية، إذ كانت تنادى ببعض الإصلاحات الاجتماعية التي تتطلع في تحقيقها إلى الطبقات المتعلمة، في حين كانت عقيدتنا من بادئ الأمر « أن لا سبيل لتحرير العمال إلا بمجهود العمال أنفسهم ».

ثم انتقل « إنجلز » في مقدمته إلى شرح الظروف التي جعلته يشترك مع ماركس في تحرير المانفستو، موضحاً أنه، وإن كان قد نُشرت له من قبل آراء تماثل مبادئ المانفستو، فإن « ماركس » له فضل الأسبقية في تكوين النظرية التي بُني عليها المانفستو.

ثم يقرر « إنجلز » أنه في عام ١٨٧٢ وضع بالاشتراك مع « ماركس » مقدمة للطبعة الألمانية الجديدة للمانفستو، جاء فيها ما يأتي : —

« إن المبادئ العامة » في المانفستو « — مهما كان مبلغ التغيرات التي حدثت في الخمسة والعشرين عاماً الماضية — ما زالت سليمة كما كانت يوم وضعها. غير أن بعضاً من النقط الجزئية قد يكون قابلاً الآن للتنقيح، كما أن كيفية التطبيق العملي للمبادئ يتوقف — كمنص المانفستو — على ظروف الوقت الذي يراد فيه تطبيقها، ولذلك لا يتحتم التمسك بالنص الوارد في نهاية الفصل الثاني بشأن الإجراءات الثورية، بل إن ما خَطَّته الصناعة الحديثة من الخطوات الهائلة منذ عام ١٨٤٨، وما اقترن بذلك من تقدم في تنظيم شئون العمال وازدياد في خبرتهم، وخاصة في ثورة فبراير و « هياج باريز » (في يونيو سنة ١٨٤٨) حيث قبض العمال

= الجديدة تشمل جميع مبادئ المانفستو، أن ماركس أراد من بادئ الأمر أن يوهم عمال العالم بأن مذهبه لا يخرج عن الاشتراكية المعتادة.

على السلطة شهرين كاملين ، كل هذا كان يقضى بتعديل ذلك النص ، بل إن حوادث باريس نفسها قد أثبتت « أن طبقة العمال لا تستطيع الاستيلاء على الحكم كما هو - بنظامه المكوّن من قبل - وتوجيهه لما يلائم أغراضها » . كذلك من البديهي أن ما جاء في المانفستو من نقد المذاهب الاشتراكية المختلفة غير كامل ، لأنه يتناول الحالة لغاية عام ١٨٤٧ فقط ، كما أن ما فيه من الملاحظات عن العلاقات بين الشيوعيين ومعارضينهم من الأحزاب - وإن كانت لا تزال صحيحة من حيث المبدأ - ليس للعمل بها مجال الآن ، إذ قد تغيرت الحالة السياسية تعبيراً تاماً ، وقضى مضي الزمن على الأحزاب السياسية التي أشير إليها ومسّحها من الوجود . ولكن « المانفستو » رغم كل ذلك قد أصبح وثيقة تاريخية وليس لنا أن نمسّه بأي تعديل .

فهذا إقرار صريح من واضعي « المانفستو » أنهما أخذوا يشعران بعد انقضاء خمس وعشرين سنة فقط أن بعض مشتملاته أصبحت لا تلائم الأحوال في عام ١٨٧٢ . فإذا كان هذا هو الحال بعد هذه الفترة القصيرة فكيف يكون الحكم بعد مائة عام ؟ ومع ذلك لا يزال الشيوعيون يجعلون « المانفستو » والماركسيّة أساساً لمبادئهم وحركاتهم !! .

المانفستو الشيوعي

(والردّ عليه)

ابتدأ « المانفستو » بالعبارة الآتية ، التي تكاد تكون إنذاراً أو تهديداً

للعالم أجمع : -

« إن شبحاً يخيّم الآن على أوروبا - هو شبح الشيوعية . لقد تحالفت على صرّفه جميع دول أوروبا ، وتضافرت جميع العناصر في ذلك : من البابا إلى قيصر روسيا ، إلى ماترنيخ وجيزو ، إلى الإصلاحيين الفرنسيين (الراديكال) وجواسيس الألمان ، ولكن بدون جدوى . فما زال ذكر « الشيوعيين » يُلقي الرعب في القلوب وأصبحت « الشيوعية » في نظر جميع الدول قوة في ذاتها يُعمل لها حساب . »

وإني لأجد رداً على ذلك أبلغ من العبارة التي افتتحت بها لجنة الشؤون الخارجية للكونجرس بالولايات المتحدة عام ١٩٤٨ تقريرها عن « الخطة العامة والأساليب التكتيكية للشيوعية العالمية » ، إذ قالت : « إن هذا الشبح ما زال يخيّم على أوروبا ، وقد تغيّر شكله ، وعظمت قوته ، وأحرز من النصر شيئاً مذكوراً ، ومع ذلك فإنه ما زال حيث كان : حُماماً لم يتحقق » . على أن هذه اللجنة الكيِّسة قد قرنت هذه العبارة بقولها : « إن ذلك لا يكفي لإغماض أعيننا عما يكون في الأمر من مخاوف ، أو يُقعدنا عن بحث ما علينا من واجب ، فقد تقلبت الشيوعية منذ ظهور مبادئها في أطوار كان بعضها يُشعر بفشلها وفنائها ، وبعضها ينذر بسيرها في طريق النجاح ، وها هي ذي الآن في طور يخيّم علينا عدم تجاهلها » .

ثم بدأ المانفستوي سرد المبادئ الماركسية مع ما يحيط بها من إيضاح أو تحريض ، مقسّماً ذلك أربعة أقسام كما سنرى بعد . وسنورد ما جاء بكل من هذه الأقسام بالنص أو بالتلخيص تبعاً لأهمية الموضوع ، مع التعليق على بعضها عند الحاجة :

البورجوازية والبرولتاريا(*)

يقول المانفستو :

« إن تاريخ المجتمع الحالى فى جميع الأدوار التى مرّ بها هو تاريخ النزاع بين الطبقات : من أحرار وعبيد، إلى بطارقة وبلبيين، أو أشراف وموالى، أو غيرهم وغيرهم، ممّا كثرت أصوله وتنوّعت فروعُه — لا سيما فى الأزمنة البعيدة — ولا يخرج فى جملة من فريقين اثنين : ظالم ومظلوم، لم يفتر بينهما الصراع قط حتى ينتهى فى كل دور بثورة تعيد تشكيل المجتمع من جديد، أو بزوال الفريقين جميعاً من الوجود .

« وإن المجتمع البورجوازى » الحديث الذى قام على أنقاض المجتمع الإقطاعى بالقرون الوسطى لم يقضِ على النزاع الطائفى وإنما نوّع فى مظاهر الاقتيات، وحصرَ عدد الطبقات المتنازعة فى طبقتين كبيرتين : « البورجوازية » و « البرولتاريا » .

« والأصل فى طبقة « البورجوازية » أنه لما دبّ روح التمدّن من النظام الإقطاعى فى أواخر القرون الوسطى نشأت من بين الموالى طائفة جديدة اعترف لها ببعض حقوق تميّزها عن سائر الموالى . هذه الطبقة الجديدة هى سكان المدن

(*) هذان اللفظان على ما أعلم من مستحدثات التعبيرات الشيوعية . والمقصود بلفظ « البورجوازية » هو طبقة الرأسماليين الحديثة، وهم ملاك وسائل الإنتاج فى المجتمع، الذين يستخدمون العمال بالأجر . والمقصود « بالبرولتاريا » هو الطبقة الحديثة من عمال الأجر، وهم الذين لا يملكون شيئاً من وسائل الإنتاج، فيكسبون عيشهم عن طريق العمل بالمصانع أو المشروعات التى يمولها الرأسماليون .

الأولى بأوربا ، وعُرفوا « بالبرجيس » أو « البورجيس » نسبةً للفظ « بورج » (Burgh) الذى كان يُطلق على كل من هذه المدن ، ومنهم نشأت « البورجوازية » .

« وقد ساعدت ظروف ذلك الوقت على نموّ هذه الطائفة واستفحال أمرها بحالةٍ لم يسبق لها مثيل . فإنّ كشف أمريكا والاهتداء إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح ، وما ترتب عليهما من فتح أسواق تجارية جديدة فى الهند الشرقية والصين والمستعمرات الأمريكية ، كل ذلك مهّد الطريق لنموّ الصناعة الأوربية واتساع نطاقها . وأتى فى أعقاب ذلك « الانقلاب الصناعى » بما فيه من تسخير قوة البخار واستعمال الآلات الميكانيكية ، فضعف هذه الحركة أضعافاً مضاعفة . فنشأت المصانع الضخمة ذوات رءوس الأموال الهائلة والنظم الاقتصادية التى تحدّ من نفقات الإنتاج ، فقضت بالتدريج على المحال الصناعية الصغيرة التى يملكها أرباب المهن من أفراد الطبقة المتوسطة ، فأخذوا ينخرطون تبعاً فى غمار العمال المستأجرين » .

إلى هنا تقف فترة صغيرة لتأمل الآراء الواردة فى هذا القدر من نص « المانفستو » . فأولاً وقبل كل شيء ، يقول المانفستو إن المجتمع البورجوازي الحديث « حصر عدد الطبقات المتنازعة فى طبقتين كبيرتين : البورجوازية والبرولتاريا » . فهذا كلام ينقصه الدقة ، لأنه كان يوجد بجانب هاتين الطائفتين طائفة الزرّاع وهى أكبر منهما معاً ، ولم يدّع الشيوعيون فى أى تصريح من تصريحاتهم أن طائفة الفلاحين تدخل ضمن البرولتاريا ، بل ظل قادة الحركة

الثورية الشيوعية طوال كفاحهم يسعون في اتحاد الطائفتين . فهذه مغالطة عاجلة سِقت في « المانفستو » من بدايته .

ثم إن طبقة البورجوازية التي كانت في أول أمرها - بإقرار المانفستو - عبارة عن سكان المدن : ألم يظهر بعضهم على بعض بعض الزمن ؟ وهل اشتركوا جميعاً في الإثراء من وراء كشف أمريكا والاهتداء إلى طريق الرجا الصالح الخ ، أم أن بعضهم فقط هم الذين شقوا طريقهم إلى الإثراء عن طريق الظروف الجديدة : شأن سنّة العمران التي تجرى على أن لكل مجتهد نصيباً ؟ ألم تبقَ بينهم طبقة متوسطة - كنصّ المانفستو - وبالطبع طبقة فقيرة أيضاً من أصحاب المهن الدنيا الذين لا غنى لأى مجتمع عنهم ؟ أم ان المسألة هي مجرد تنسيق الكلام ليشمى مع النظرية التي قامت في رأس « ماركس » ؟

نعود الآن إلى نصوص المانفستو ، قال : -

« ولقد أحدثت البورجوازية في عهدها القصير ، الذي لا يتجاوز مائة عام ، من قوى الإنتاج العاتية فوق ما أُنتج في العصور السابقة بأجمعها : فن تسخير لقوى الطبيعة في إدارة الآلات ، إلى تطبيق علم الكيمياء في الصناعة والزراعة ، إلى ابتداء السفن البخارية والسكك الحديدية والتلغراف ، فضلاً عن أنها أوجدت للزراعة - بطريق الاستصلاح - مساحات جديدة شاسعة كأنها قارات بأكملها : مما يبدو كأنه السحر بعينه » .

نقول : وما دام الأمر كذلك ، وما دام أن هذه الطائفة أتت بالمدهشات في سبيل خدمة بنى الإنسان ، فهل تستحق منا اللوم أو الثناء ؟ وهل من العدالة والمروءة أن نشنّ عليها هذه الحملة الماركسيّة المناذية بوجود القضاء عليها ؟

ولكن الظاهر أن المانفستو ذكر هذه المحاسن للبورجوازية ، ليشفعها بالسيئات ، إذ يتبع هذا الكلام بقوله :

«ولكنها (أى البورجوازية) أخذت الآن تنوء بهذا الحمل الذى أصبح فوق طاقتها ، فبدت كالساحر الذى استدعى من العالم السفلى قوات هائلة ثم عجز عن السيطرة عليها . فقد مضت عشرات السنين ونحن نرى تاريخ الصناعة والتجارة وكأنه تاريخ ثوران قوى الإنتاج الحديثة على ظروف الإنتاج والمعيشة البورجوازية : يكفى لإظهار ذلك تلك الأزمات التجارية التى تكرر ظهورها فى أوقات دورية وكانت فى كل مرة تشل حركة الإنتاج لعدم الحاجة إليه ، بل إلى إعدام الموجود فعلاً من المنتجات السابقة ، مما كان يهدد بفناء المجتمع البورجوازي بأسره .»

ما هذا الكلام ؟ لقد كنا نفهم تشبيه البورجوازية - التى بإقرار المانفستو أبدعت كل هذه الإصلاحات العجيبة - بالساحر الذى عجز عن السيطرة عن القوات السفلية الهائلة التى سخرها ، لو أنها وقفت نجاة أمام دواليب الأعمال التى تديرها لاتدرى كيف تعمل حتى أخذت الآلات تحطم نفسها وصار كل شىء على وشك الانهيار . لكن الأمر بعكس ذلك : لاتكاد مجموعة من الآلات تبلى من طول استعمالها حتى تحل محلها مجموعة أبداع منها فى خدمة الغرض الذى أعدت له ، فضلاً عن الاختراعات الأخرى فى الميادين التى لم يسبق للإنسان فيها اختراع . أما أنه تحدث أزمات من وقت لآخر بسبب كثرة الإنتاج فهذه أمور صغيرة تمرّ بسلام ولا تعادل شيئاً أمام التقدم المستمر فى خدمة الإنسانية .

يظهر أن المسألة هي حقد على أصحاب رؤوس الأموال أكثر من أى شىء
آخر ، بدليل أن المناقستو بعد الانتهاء من هذا الموضوع يصرح بما يأتى : -

« وليس للعمال من هذا النظام (النظام الصناعى الحديث) ما يبعث في
نفوسهم الرضى : فهم يبيعون جهودهم لأصحاب المصانع بأبخس الأثمان
وبسبب الآلات و « توزيع العمل » ، الذى هو تجزئة الصناعة إلى خطوات
صغيرة كل منها تافهة في ذاته ، أصبح العمال لا يجدون لذة في عملهم ولا مجالاً
لإظهار ما لديهم من كفاءة فنية - الجميع جيوش مسخرة وراء الآلات » .

فهل معنى هذا أنه يجب على الإنسانية أن تسخط على الآلات وعلى
مخترعيها ، وأن الأولى بالإنسان أن يعود إلى الطرق البدائية الشاقة التى كان
يعيش بها في الأزمنة الأولى ؟ أم أنكم معشر الماركسيين تريدون منا أن تقوم
على الآلات فنحطمها ، كما يفعل العمال بتحريضاتكم عندما تريدون إحداث فتنة
في بلد من البلاد ؟ أما اللذة في العمل التى تقولون إن الآلات قضت عليها ،
فنحن نقول لكم إنها موجودة في إدارة الآلات والإشراف عليها ، بل إنها في
هذه الحالة أقوى وأكثر إيقاظاً للسرور ، يدل على ذلك ما نراه في تهافت
الكبراء والمتأققات من الفتيات على قيادة السيارات في زماننا هذا . وأما أن
جميع العمال جيوش في خدمة الآلات ، بمعنى أنهم متساوون في الكفاءة ، فهذا
مجرد جدال ، إذ أن إدارة الآلات أو الإشراف على حركتها يتطلب بطبيعته
درجات من الكفاءة : من الوقاد الصغير إلى المهندس الكبير ، وما المساواة
بين العمال إلا في نظرياتكم الشيوعية ، التى فشلت عند تجربتها واضطرتهم
إلى هجرها صاغرين .

ثم مضى « المانفستو » يحرّض العمال على الثورة على هذه الحال ، هكذا :
« على أن الطريق أخذ ينكشف أمامهم للأخذ بأسباب الاتحاد . فإن
ما كان بينهم من أسباب التنافس والتناؤد ، لتفوق بعضهم على بعض في الكفاءة
أخذ يتضاءل أمام سيطرة الآلات التي سوت بينهم تقريباً في تلك الأجور
الحقيرة التي تنقص كل يوم فوق نقصها : بتنافس أصحاب المصانع في تخفيض
نققات الإنتاج ، فضلاهما في اجتماع الجموع الكبيرة منهم تحت سقف واحد
من التآليف بين قلوبهم واستشعارهم بأنهم في المحنة سواء أمام البورجوازية
خصمهم المشترك . فهم لذلك قد بدأوا يؤلفون ضدها الاتحادات (تقابلات
العمال) ويتضامنون معا لرفع أجورهم ، مع جمع المال لذلك من بينهم استعداداً
ليوم الانفجار .

« ومن وقت إلى آخر يخرج العمال من ثوراتهم منتصرين ، ولكنه
كثيراً ما يكون انتصاراً وقتياً فقط . فعليهم ألا يجزعوا من ذلك ، لأن الثمرة
الحقيقية لجهودهم ليست فيما يرونه من نتائج عاجلة وإنما هي فيما يكسبونه من
اتساع في نطاق اتحادهم . ويعاونهم في مضارهم تلك التحسينات العظيمة التي
أوجدتها الصناعة الحديثة في وسائل المواصلات . فإن ما احرزته طبقة
« البورجس » من اتحاد كلمتها ضد الأشراف في القرون الوسطى - بوسائل
مواصلاتها البدائية - في أجيال خليلق بأن يتم إنجازها « للبرولتاريا » الآن في
سنوات معدودة . »

وأخذ « المانفستو » يتملق طائفة العمال ، ويصفهم بأنهم أكفأ الفئات

جميعاً للقيام بأعباء الثورة المطلوبة ، و « أن غيرهم ليسوا من العناصر الثورية في شيء » ، إلى أن قال :

« فالعنصر الثوري الحقيقي هو طائفة البرولتاريا ، وعليها يقع عبء العمل لخلاص العمال . وإذ كان أفرادها لا يملكون شيئاً ولا تربطهم بالمجتمع البورجوازي روابط ما ، حتى ولا ظلّ الشبه في العلاقات العائلية ، فهم في الحقيقة قد جرّدهم النظام الرأسمالي من صفات المواطنين في بلادهم وما القانون والأخلاق والدين بالنسبة إليهم إلا حائل بورجوازية ، تربض وراءها الأغراض البورجوازية » .

إن هذه الفقرة ملأى بالتحريض المغرض الذي لا يستند على شيء سوى مجرّد الحقد على البورجوازية . فهي تريد من العمال أن يشوروا لأنه ليس لهم أملاك ما ، وهل لمعظم موظفي الحكومة والمهندسين والمدرسين والعلماء والفلاسفة أملاك ما ، أو أملاك تذكر ، وهل هم من أجل ذلك لا يعتبرون أنفسهم مواطنين في البلاد التي يعيشون فيها ؟ تالله لقد كان هؤلاء دائماً في مقدمة من تأكلهم الغيرة على مصلحة الوطن . ثم لماذا يقال عن العمال إنه لا تربطهم بالمجتمع روابط ما حتى ولا ظلّ الشبه في العلاقات العائلية ؟ أليس من العمال من له قلب يغار على مصلحة بيته ويحقق لإعزاز أبنائه والعناية بتعليمهم ومأكلهم وملبسهم ؟ ثم ما هذه العجالة في التحامل على القانون والأخلاق والدين فيُتَّحَم الطعن عليها هنا بدون مناسبة ، مع أن القسم التالي من « المانفستو » قد حوَّى من الطعن على هذه الأقداس ما يشفي غلّة كل جاحد ؟ وأدهى من كل ذلك ما يأتي . قال المانفستو :

« ربما كانت « البرولتاريا » هي الطبقة السفلى في مبنى المجتمع الحالى فلا تستطيع النهوض والارتفاع من مستواها ما لم يُنثر كل ما فوقها من عناصر المجتمع الرسمى فى الهواء » .

يا للفضاعة ! هل رأينا من قبل شيئاً أشدّ قسوة وأكثّر تجرداً من الإنسانية من مثل هذا التحريض ؟ لا غرابة إذن أن قد اشتهرت الشيوعية باسم « المبادئ الهدامة » !

٢ - الشيوعيون والبرولتاريا

يبدأ هذا القسم من « المانفستو » بإفهام العمال « أن ليس الشيوعيون بحزب قائم بذاته مضاد لأحزاب العمال الأخرى ، وليست لهم مصالح خاصة مخالفة لمصالح « البرولتاريا » باجمعها ، ولم يتقدموا بمبادئ خاصة بمذهب لهم ، يرمون بها إلى تشكيل الحركة العمالية بقلبهم الخاص » .

هذه مغالطة ظاهرة لكل ذى بصيرة ، فالشيوعيون حزب قائم بذاته يخالف أحزاب العمال الأخرى ، التى لا ترمى الآن إلى شىء أكثر من العدالة الاجتماعية ، تلك العدالة التى تخطو الأمم الديمقراطية الآن خطوات واسعة نحو تعميمها . ولقد أحسن المرحوم الأستاذ الإمام (الشيخ محمد عبده) صنفاً حين ترجم لفظ « Socialists » وهو المطلق على أحزاب العمال غير الشيوعية باسم « الاجتماعيين » لا (الاشتراكيين) . فليتنا نحذو حذوه ونسميهم نحن أيضاً بالاجتماعيين ، فنترك اسم « الاشتراكيين » للشيوعية التى تدعو إلى الاشتراك فى كل شىء . وكيف يسوغ للشيوعيين القول بأنهم لا يرمون إلى تشكيل الحركة

العالية بقلبهم الخاص؟ هل هناك تشكيل بقلب خاص أكثر من التمسك بنزع ملكية كل ذي ملك، وخلع الحكومة القائمة، وتسليم الحكم للعمال وخدم وجعله فيهم حكماً مطلقاً دكتاتورياً؟ إن أحداً من الأحزاب العمالية الأخرى القائمة بين ظهرانينا لا يقول بذلك، وإنما الشغل الشاغل لها جميعاً هو نشر العدالة الاجتماعية.

وبعد أن مضى « المانفستو » في إيضاح ما يمتاز به الشيوعيون من قوة ومعرفة في النضال عن حقوق العمال، انتقل إلى الكلام على الملكية، وأن فكرة إلغائها ليست بالشىء الجديد، إلى أن قال:

« ولا تقول الشيوعية بإلغاء الملكية عامة وإنما تقصد بالإلغاء الملكية البورجوازية، غير أن الملكية الفردية البورجوازية في النظام الحالي هي التي يقوم عليها الإنتاج وتجعل الأقلية تستغل الأكثرية، ويتمثل فيها الاضطهاد الطائفي بأقصى درجاته. لذلك يمكن القول من هذه الوجهة بأن الشيوعية تنادى بإلغاء الملكية الفردية »:

طريقة عجيبية في الجدل! إن من يقرأ مطلع الفقرة كان ينتظر أن تنتهي بالنص على حصر الإلغاء في نوع خاص محدود من الملكية، وإذا بها تنتهي بالتصريح الجريء بأن الشيوعية تنادى بإلغاء الملكية الفردية! وأى شىء أدهى من إلغاء الملكية الفردية التي حصل عليها صاحبها عن طريق الكد، أو الإرث عن حازها بالكد؟

وكأن كاتباً المانفستو أحساً بذلك، فأتبع الفقرة السابقة بما يأتي:

« يؤخذ علينا نحن الشيوعيين أننا نريد أن نحرم الإنسان من حق

الحصول على ملك له كثرمة لما بذله من كدّ ، وإنما بقضائنا على الملكية تقضى على أساس جميع الحرّيات الشخصية .

فانظر بماذا دفع المانفستو هذا الاعتراض . قال :

« فماذا تعنون بالملكية التي كُسبت بالكسب الشخصي والعناء ؟ أتعنون ملكية الصانع الحقيق أو الفلاح الصغير في العهد السابق للبورجوازية ؟ إنه لم يُعدّ ثمة داعٍ لإلغائها ، فإنّ تقدم الصناعة الحديثة قد قضى على معظمها ، وما زال كل يوم يُجهز على البقيّة الباقية منها . أم تقصدون الملكية الفردية في البورجوازية الحديثة ؟ إن نظام العمل بالأجور لا يخلق للعامل ملكاً ما ، وإنما يخلق رأس مال لصاحب المصنع ، ورأس المال هذا هو الملكية التي تستغلّ العمل . »

هذا هروب من الرد على الاعتراض المتقدم . فقد كان الكلام دائراً حول الملكية الفردية (أيّاً كانت بالطبع) ، فيترك المانفستو البحث في هذه الملكية المطلقة ويدور بالكلام حول ملكية من لا ملكية له أو ملكية رءوس الأموال والمصانع التي بسببها يعمل العمال بالأجور : الأمر الذي يسميه الشيوعيون استغلالاً للعمل .

وبعد أن مضى المانفستو في تبرير إلغاء هذا النوع من الملكية قال :

« ومع ذلك تقول البورجوازية إن القضاء على هذه الحال قضاء على الحرية . نعم هو قضاء على الحرية البورجوازية . إن من الحرية التي تقصدها البورجوازية حرية التجارة وحرية البيع والشراء ، ولكن متى أُلغى البيع والشراء أُلغيت حرية البيع والشراء . »

لا شك أن هذه الفقرة قد سقطت قيمتها من المانفستو ، لأن تجربة إلغاء البيع والشراء الذي كان يطنطن به الشيوعيون قد فشلت نهائياً وأصبح البيع والشراء في الاتحاد السوفيتي أمراً معتاداً .

ثم يعود المانفستو إلى ذكر اعتراض آخر على إلغاء الملكية ، قال :

« لقد قيل إن تحريم الملكية الفردية يترتب عليه الكفّ عن العمل وانتشار الكسل بين جميع الناس . إن العمل بهذه العقليّة كان يقضى بأن يُقذّف بالمجتمع البورجوازي للكلاب من زمن بعيد لمجرد الكسل ، لأن الذين يشتغلون من أعضاء هذا المجتمع لا يحرزون شيئاً والذين يحرزون الكثير لا يشتغلون . إن كل هذه الاعتراضات إن هي إلا تكرار للقول الذائع الذي طالما سمعنا ترديده وهو : أنه لا يمكن وجود عمل الأجور بدون وجود رأس المال » .

وهنا نرى مرة أخرى أن « المانفستو » هرب من الردّ على الاعتراض الوجيه القائل بأن تحريم الملكية الفردية يترتب عليه انتشار الكسل ، ودار حول موضوع آخر وهو أن الأغنياء لا يشتغلون والفقراء هم الذين يشتغلون . ومع أن هذا كما قلنا هو موضوع آخر ، فإنّ الدعوى المذكورة ليست دائماً صحيحة . فإنّ كثيراً من أصحاب رءوس الأموال يشتغلون أضعاف أضعاف ما يعمله العامل المعتاد ، وغاية الأمر أن نوعي العمل في الحالتين مختلفان ، ثم إن صاحب المال الذي لا يشتغل لا بدّ أنه سبق أن كدّ هو أو من ورثه المال في سبيل إحراز هذه الثروة ، فضلاً عن أن مستقبل المؤسسة التي يملكها مثل هذا الثري لا يمكن أن تكون كمستقبل المؤسسة التي لا يفتأ صاحبها يكدّ في الإشراف

عليها والعمل على ترقيتها . ثم لماذا لم يجب المانفستو على الاعتراض الأخير الذى ذكره وهو « أنه لا يمكن وجود عمل الأجور بدون رأس المال » ، واكتفى بمجرد ذكره ؟ لا شك فى أنه لم يستطع أن يجد رداً على هذا الاعتراض ، الذى يفوق فى قوته كل اعتراض آخر .

وكأن كاتباً المانفستو قد أحسَّ مرة أخرى باليأس من إقناع القارئ بطريق المحاجة المنطقية فقفز فجأة إلى الطعن فى القانون والتشريع القائمين ، قال : « ولكن لماذا كل هذا الجدل ، مادتم (يخاطب البورجوازيين) تحكمون على فكرة عزمنا على إلغاء الملكية البورجوازية بمعياركم للحرية والثقافة والقانون وغيرها ؟ إن آراءكم إنما هى وليدة ظروف إنتاجكم البورجوازي ، وملكيتمكم البورجوازية ، كما أن تشريعكم إنما هو إرادة طائفتكم ، حولتموها إلى قانون يسرى على الجميع » .

وبعد محاجة من النوع المتقدم بشأن الاعتراض على أن الشيوعيين يريدون القضاء على الأسرة وهدم « أقدس العلاقات العائلية بإحلال تربية المجتمع للأطفال محل تربية المنزل » انتقل « المانفستو » إلى الكلام على شيوع المرأة ، فقال : « يقولون (أى البورجوازيون) مستنكرين إننا معشر الشيوعيين نريد « شيوع المرأة » . إن البورجوازي يرى فى زوجته مجرد أداة للإنتاج ، وهو يسمع أننا سنحوّل أدوات الإنتاج إلى ملكية شائعة فيصل بالطبع إلى نتيجة واحدة بالنسبة للنساء ، وهى أنه سيسرى عليهن أيضاً نظام الشيوع ، ولا يخطر له ببال أننا نريد أن نحول دون جعل النساء مجرد أدوات للإنتاج . أما فيما عدا ذلك ، فمن أكبر المضحكات أن يُشير سخط البورجوازية ما يزعمونه من أننا نريد إعلان شيوع المرأة رسمياً . فإن الشيوعيين لا حاجة لهم بابتداع شيوع

المرأة ، لأن هذا الشيوع حاصل فعلاً من مدة مديدة . إذ أن البورجوازيين لا يقنعون بوجود زوجات العمال وبناتهم تحت تصرفهم — فضلاً عما هو أمامهم من ميدان البغاء الرسمي — بل يجدون سروراً عظيماً في إغواء بعضهم لزوجات بعض . فنظام زواجهم إنما هو تزويج النساء للجماعات لا للأفراد ، وغاية ما يمكنهم اتهامنا به أننا نريد أن نستبدل بشيوع المرأة المستتر وراء النفاق شيوعاً علنياً مشروعاً .

وهنا أيضاً نرى أنه — بدلاً من أن يحاول المانفستو إدحاض اتهام الشيوعية بأنها تريد شيوع المرأة — أخذ يكيل التهم جزافاً وبالجملة له المجتمع الحالي ، مدعياً أن زوجات العمال وبناتهم تحت تصرف أصحاب الأموال الخ — مما هو خليق بإثارة العمال قبل أصحاب الأموال — وأن الفساد الخلقى عمّ المجتمع حتى ذهب بصون المرأة وجعلها في حكم الشائعة بين من يعرفها من الرجال . ولم يستطع المانفستو في النهاية إنكار شيوع المرأة في المذهب الشيوعي ، إذ اختتم الكلام بقوله : وغاية ما يمكنهم أي « البورجوازيين » اتهامنا به أننا نريد أن نستبدل بشيوع المرأة ، المستتر وراء النفاق ، شيوعاً علنياً مشروعاً .

ثم انتقل المانفستو إلى الاعتراض على أن الشيوعيين يريدون القضاء على الممالك والقوميات (الوطنية) ، فأنت محاجته في ذلك كسابقاتها . فبدلاً من محاولة إدحاض التهمة قال : « إن العمال ليس لهم مملكة ، فلا نستطيع أن نسلبهم شيئاً ليس لهم ... »

ومن قال إن العمال ليس لهم مملكة ، أو أنهم لا يقدرّون قيمة الوطن ؟ إذا

كان واضعاً المانفستو قد زعماً أنه عندما تنشب الحروب ويدعوهم داعى
الوطنية إلى الزود عن أوطانهم يتقاعد العمال عن هذا الواجب المقدس ،
ويخذلون أوطانهم بعدم الإخلاص فى القتال ، فقد قُضى على هذا الزعم نهائياً
فى الحرب العالمية الأولى ، عندما أبلى المحاربون فى جيوش الدول الغربية أحسن
بلاء ، وكادوا يجهزون على الجيوش الروسية المتخاذلة ، لا لسبب سوى أن
للوطنية المكان الأول قبل كل شىء .

ثم انتقل « المانفستو » إلى موضوع الدين والأخلاق فى المذهب
الشيوعى . قال : —

أما ما وُجّه إلى الشيوعية من تهم دينية وفلسفية وأخلاقية فلا يستحق
بمخاً عميقاً ، فهل يخفى على ذى بصيرة أن آراء الناس ومداركهم ومشاعرهم كلها
تتغير بتغير أحوالهم المادية وعلاقاتهم الاجتماعية ونظام معيشتهم فى المجتمع ؟
وهل من شىء أكثر وضوحاً فى تاريخ تطور الأفكار من أن الإنتاج الفكرى
يتغير فى نوعه بنسبة تغير الإنتاج المادى ؟ إن الآراء التى سادت فى كل عصر
قد كانت دائماً آراء الطبقة الحاكمة . فعندما كان العالم القديم يلفظ أنفاسه
الأخيرة أخذت الديانات القديمة تنهار أمام المسيحية ، وبمثل ذلك انهارت الآراء
المسيحية أمام حرية الفكر وحرية الضمير فى القرن الثامن عشر ، عندما
أسفرت المعركة الأخيرة بين المجتمع الإقطاعى والبورجوازية الثائرة عن القضاء
على العهد الإقطاعى .

« سيقال رداً على ذلك إن الآراء الدينية والأخلاق والفلسفة قد تغيرت
كلها بلا شك خلال التطور التاريخى ، ولكن لا يزال توجد ديانة وأخلاق

وفلسفة وعلوم سياسية وقانون ، وهناك فوق ذلك عناصر أزلية للحقيقة مشتركة بين جميع أطوار المجتمع كالحرية والعدالة وغيرها . ولكن الشيوعية تريد القضاء على الدين والأخلاق بدلا من إقامتها جميعاً على أساس جديد ، فهي لذلك تخالف جميع السنن التاريخية السابقة

« فما قيمة هذه الاعتراضات ؟ إن تاريخ المجتمع في جميع أطواره السابقة إنما هو تاريخ تطور النضال الطائفي ، ذلك النضال الذي اتخذ أشكالاً مختلفة في العصور المختلفة ، ولكن مهما اختلفت هذه الأشكال فإن حقيقة واحدة كانت عاملاً مشتركاً بين جميع العصور التي ظهرت فيها ، هي استغلال جزء من المجتمع للجزء الآخر . فلا عجب إذن إذا كان الوعي الاجتماعي في العصور الماضية — رغم تعدد صورته ومظاهره — قد سار دائماً داخل نطاق مشترك وعلى أساس قضايا معينة لا يمكن زوالها جملة إلا بزوال النظام الطائفي نهائياً . إن الثورة الشيوعية هي أنجح استئصال لعلاقات الملكية التقليدية ، فلا عجب إذا كان تطورها يقتضى قطع كل صلة بالآراء التقليدية . »

بدأ « المانفستو » المحاجة في هذا الاعتراض كما رأينا بقوله إنه « لا يستحق بحثاً عميقاً » . فهل إنكار الأديان والألوهية لا يستحق بحثاً عميقاً ؟ إن ردنا على ذلك أن هذا الكلام هو الذي لا يستحق بحثاً عميقاً . أين برهانكم المادى معشر الشيوعيين على أن لا حقيقة للأديان وأنها جميعاً من وضع البشر ؟ لقد قيل عنكم — بنص كلامكم — إنكم تريدون القضاء على الدين والأخلاق فكان جوابكم على ذلك : « وما قيمة هذه الاعتراضات ؟ » وتعودون إلى الكلام عن تطور النضال الطائفي ، واستغلال جزء من المجتمع للجزء الآخر ، إلى غير ذلك ، مما

لا يَحتملُه قوم مثلنا نحن أهل الشرق العربي الذي هو مهد الديانات ومهبط الرسل والأنبياء . ونحن وإن كنا قد دوننا لكم هنا كلامكم الطويل في إنكار الدين والأخلاق والعدالة، فما ذلك إلا مجرد إثبات أنه جزء من المذهب الشيوعي كما أوضحه « المانفستو » . وإن كنتم قد اختتمتم بحكم في هذا الموضوع بقولكم إن تطوّر الثورة الشيوعية يقتضى قطع كل صلة بالآراء التقليدية، فنحن نختتم ردنا بأن كلامكم هذا خليق بأن يقطع الطريق إلى الأبد بيننا وبين شيوعيتكم .

٣ - الشيوعية والمذاهب الاشتراكية

(١) الاشتراكية الرجعية

أدرج « المانفستو » تحت هذا العنوان نوعين من الاشتراكية :
الاشتراكية « الإقطاعية » واشتراكية « البورجوازية الصغيرة » .

فقال في منشأ « الاشتراكية الإقطاعية » إن العوامل التاريخية حدثت بالأرستقراطية في فرنسا وإنجلترا إلى كتابة رسائل حملت فيها على المجتمع البورجوازي ، مستعينةً بسرد « ما يعانیه العمال من ضروب العسف والاستغلال » . قال المانفستو :

« ولما كانت طبيعتهم الرجعية لم تفارقهم ، فإن عويلهم على حالة العمال لم يُخفِ فزعهم من احتمال ثورتهم . فقبولت آراؤهم بالسخرية ، وبقيت حركتهم مقصورة على النشاط السياسي ، الذي لم يتورّعوا فيه عن تأييدهم لإجراءات القمع الموجهة ضد طبقة العمال »

هذا كلام طريف يثير الابتسام ، وليس لدينا علم بما ينقضه أو يؤيده ،

وغاية ما في الأمر أنه يتمثل فيه قول القائل إن النار تأكل نفسها : شيوعية
تهدم اشتراكية مُفتعلة :

ويعنى « المانفستو » في الكلام على هذا النوع من الاشتراكية ، فقال
إنه يلحق به اشتراكية رجال الدين . وإنما نوردُ هنا ما قاله في هذا الصدد ، إثباتاً
لِما لحظناه من قبل ، من أن المانفستو لا يكاد تفارقه نعمة الاستخفاف بالدين
والتهمم عليه ، بمناسبة وبدون مناسبة ، قال : —

« فكما أن القساوسة ساروا من قديم الزمن جنباً إلى جنب مع كبار
الملاك ، كذلك سارت الاشتراكية الدينيّة جنباً إلى جنب مع الاشتراكية
الإقطاعية . وما أسهل صبغ الزهد المسيحي بالصبغة الاشتراكية . أفلم تحمّل
المسيحيّة على اقتناء الأملاك ، وعلى الزواج ، وعلى الدولة ؟ ألم تحبذ بدلاً من كل
ذلك الصدقة والفقير والرهبنة وإذلال الجسد وعيشة الأديرة ؟ » .

وينتقل « المانفستو » بعد ذلك إلى الكلام عن اشتراكية « البورجوازية
الصغيرة » . ويحمل بنا إثبات أقواله هنا ، لما فيها من إلقاء ضوء على المقصود
باسم « البورجوازية الصغيرة » الذي يتردد ذكره كثيراً في الكلام عن
الشيوعية .

يقول « المانفستو » عن نشأة « اشتراكية البورجوازية الصغيرة » : « إن
هذه الفئة (البورجوازية الصغيرة) ، التي تتألف من أصحاب المصانع الصغيرة
وصغار المزارعين ، أخذت هي أيضاً تشعر بما أصابها من جراء استفحال أمر
البورجوازية الحديثة ، فأظهر كتابها ما في نظام الإنتاج الحديث من مناقضات ،

وأبرزوا الأضرار التي نجمت عن استعمال الآلات وتجزئة العمل وتركز رءوس الأموال في أيدي قليلة ، مع تضخم الإنتاج وما يتبعه من أزمات اقتصادية . أما الأغراض الإيجابية التي نادوا بها فهي إما العودة إلى الطرق القديمة في الإنتاج والتعامل ، وما يتبع ذلك من نظم الملكية القديمة والمجتمع القديم ، وإما صدّ تيار الطرق الحديثة وحصره في نطاق ضيق ، مع المحافظة على علاقات الملكية القديمة . فهي آراء رجعية وخيالية في آن واحد . وإذا كانت نشأة هذه الطائفة في الأصل مماثلة لنشأة البورجوازية ، فقد ظلّوا يتأرجحون بين ممالأة البورجوازية ومناصرة البرولتاريا . غير أن الحوادث أخذت تسبقهم ، فلم يحمّلوا منافسة المصانع الكبيرة ، وأخذوا ينحدرون تباعاً إلى محيط البرولتاريا .

ثم مضى المانفستو في سرد أنواع أخرى من الاشتراكية (تحت عنواني « ب » و « ج ») وتفنيد آرائها ، واستخلص من بحث كل منها أنها جميعاً لا تخدم غرض طائفة العمال وتقعدهم عن كل نضال سياسي .

وقد اعترف « فرديريك إنجلز » في مقدمته للمانفستو « بأن ما جاء في المانفستو من نقض المذاهب الاشتراكية غير كامل ، لأنه يتناول الحالة لغاية ١٨٤٧ فقط » . فما يُدرينا لو كان عائشاً الآن ، ورأى الأحزاب الاشتراكية القائمة في بعض الممالك ، لقال إن بعضها كان يخدم غرض العمال ويكفي العالم شرّ الفتنة التي أحدثتها الشيوعية .

٤ — موقف الشيوعيين من مختلف أحزاب المعارضة الحالية

يتناول هذا القسم من المانفتو تحديد السياسة التي يجب على الشيوعيين اتباعها مع الأحزاب والهيئات السياسية في بلادهم ، ممن تختلف مآربهم عن المآرب الشيوعية . وتنحصر هذه السياسة في وقوف الشيوعيين بجانب الهيئة التي يفيدون من مناصرتها ، إلى أن يحظوا من موقفهم هذا بما يريدون : من إثارة فتنة أو هدم طائفة ، ثم يعودون إلى استقلالهم بخطتهم ، فيمضون في العمل على تحقيق مآربهم بالطريقة الجديدة التي تلاءمهم . ولعل القارئ يذكر ما جاء في مقدمة المانفتو من أن هذا القسم منه أصبح (في عام ١٨٧٢) صحيحاً من حيث المبدأ فقط ، « وليس للعمل به مجال الآن ، إذ قد تغيرت الحالة السياسية تغيراً تاماً ، وقضى مضى الزمن على الأحزاب السياسية التي أشير إليها ومسحها من الوجود » . ومع ذلك فإننا نفضل أن نورد هنا نص « المانفتو » في هذا الصدد ، زيادة في إيضاح الروح الأنانية الانتهازية السارية فيه ، بصرف النظر عن أسماء الأحزاب . يقول « المانفتو » :

« ولما كان نضال الشيوعيين » لا يقتصر على السعى لتحقيق أغراض العمال العاجلة ، بل هم في الوقت نفسه يتولون هذه الحركة الناشئة بالرعاية حتى تنمو وتبلغ أشدها في المستقبل ، فهم لذلك ينضمون في فرنسا إلى الاشتراكيين الديموقراطيين في حركتهم ضد المحافظين والبورجوازية الراديكالية ، مع الاحتفاظ بحق استقلالهم في الموقف الذي يقفونه من الآراء الموروثة عن الثورة الفرنسية .

« وفي سويسرا يماضدون الراديكاليين ، دون أن يعزب عن ذهنهم أن هذا الحزب مؤلف من عناصر متنافرة ، بعضها مضاد للشيوعية .

« وفي بولندا يؤيدون الحزب الذي يتمسك بإشعال نار الثورة الزراعية كأساس لتحرير البلاد .

« وفي ألمانيا يناضلون بجانب البورجوازية كلما كانت حركتها ثورية ، سواء ضد الحكم الملكي المطلق أو ضد الأرستقراطية الإقطاعية أو البورجوازية الصغيرة . ولكنهم لا يغفلون لحظة واحدة عن أن يُلقوا في روع العمال بأقوى فكرة مثيرة عن العداء المتمكن بين البورجوازية والبرولتاريا ، حتى إذا ما تمكنت البورجوازية - بمالديها من وسائل - من القضاء على العناصر الرجعية بدأ العمال في الحال كفاحهم ضدها بنفس أسلحتها » .

ويلى ذلك فقرة تختص بالآمال الشيوعية الكبيرة في ألمانيا ، لا يتمالك المرء نفسه من الضحك منها بعد ما رأى من سلوك الألمان في الحريين العالميتين الأولى والثانية وما بينهما ، من الأخذ بالمبادئ الفاشية ، والتحمس للقضاء على الشيوعية ، مما جاء على عكس تنبؤ المانفستو تماماً . وهذه هي الفقرة :

« والشيوعيون يعلقون آمالا كبيرة على الحالة في ألمانيا بوجه خاص ، إذ أن هذه البلاد على أبواب ثورة بورجوازية ، وحين تنشب الثورة فيها تكون طبقة العمال - بفضل تقدم المدتية الأوربية - أرقى شأنًا من نظيرتها في إنجلترا في القرن السابع عشر أو مثلها في فرنسا في القرن الثامن عشر ، ولذلك تكون الثورة البورجوازية مقدمة لثورة عمالية عاجلة » .

ثم عاد « المانفستو » إلى تأكيد سياسة الشيوعيين من حيث مناصرة كل حركة تخدم أغراضهم الثورية . قال :

« وخلاصة القول أن الشيوعيين ، أنى كانوا ، يناصرون كل حركة ثورية ضد النظام الاجتماعى والسياسى الحالى ، ويبرزون موضوع الملكية أمام الأعين فى كل حركة ، مهما كان المجتمع حديث العهد بنظر هذا الموضوع » .

واختتم المانفستو بمثل ما ابتدأ به : الإنذار والوعيد ، مع إضافة عنصر جديد فى الخاتمة ، وهو تمنيّة العمال بتولى حكم العالم ، قال :

« والشيوعيون لا يعرفون المواربة فى الإعراب عن آرائهم وأغراضهم . فهم يعلنون فى صراحة أن لاسبيل لتحقيق أغراضهم إلا بالقضاء بالقوة على جميع النظم الاجتماعية الحالية . فلتفزع الطبقات الحاكمة ما شاءت أن تفزع من فكرة الثورة الشيوعية ، وليعرف العمال أن فى وسعهم أن يفوزوا بعالم بأسره

.....

..... «

الفصل السادس

السياسة السوفيتية الحاضرة

الشيوعية الدولية والثورة العالمية

أولاً — ملخص تقرير لجنة الشؤون الخارجية

بمؤتمر الولايات المتحدة (الكونجرس) سنة ١٩٤٨

عن « الخطة العامة والأساليب التكتيكية »

« للشيوعية العالمية »

وعنوانه باللغة الانجليزية كما يأتي : —

80 th. Congress.

Committee on Foreign Affairs

The Strategy and Tactics of World Communism

Report by Sub-Committee No. 5

وصل إلى يدي هذا التقرير النفيس الطافح بالأبحاث الدقيقة والمعلومات الغزيرة التي تكشف الستار عن حقيقة السياسة السوفيتية الحالية . فرأيت أن أنقله — ملخصاً — من الإنجليزية إلى العربية لأضمنه فصول هذا الكتاب ، زيادةً في الفائدة ، لا سيما فيما يختص بالمشاكل الدولية الحاضرة وما يتبعها من المجادلات الدبلوماسية : —

مقدمة التقرير

لم يشغل بال حكومة الولايات المتحدة أو شعبها في السنوات الأخيرة شاغل بأكثر ما شغله موضوع الشيوعية. فقد كثر التساؤل مراراً وتكراراً عن « ماذا تريده روسيا السوفيتية؟ » ومع ذلك لم تتفق إلى الآن الإجابات عن هذا السؤال. لقد قبلنا على مضض أثناء الحرب أن نحارب مع روسيا في جانب واحد، بل تحولنا بعد ذلك إلى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفيتي له نفس الأهداف التي نرمي إليها فيما وراء مجرد قهر « هتلر »، وأنه قد توطلت بيننا أواصر الصداقة. غير أنه لم تكف الحرب تضع أوزارها حتى شاهدنا تحولاً عن هذه الحالة، وأخذت الأفعال السوفيتية والشيوعية ترعج خاطرنا.

إن الخطط الشيوعية التي انتهجت في ممالك أوروبا الشرقية بعد الحرب تبدو لنا مناقضة لما أبرم من الاتفاقات بشأن الحرية والديمقراطية في هذه الممالك. وأسفرت بعض الحوادث في كندا وبريطانيا والولايات المتحدة عن تجسس شيوعي لا يتفق وروابط الصداقة. كما أن مشاكل العمال قد ضاعفت — بالتحريض الشيوعي — ما يلاقيه الكثير من الممالك من صعاب في سبيل الأخذ بأسباب الازدهار الاقتصادي بعد الحرب. هذا فضلاً عن استعمال الاتحاد السوفيتي لحق « الفيتو » بمجلس الأمن للأمم المتحدة، لعرقلة صدور أي قرار للمجلس قد يُظن أن له مساساً بالمبادئ الشيوعية.

كذلك أعلن الاتحاد السوفيتي والأحزاب الشيوعية بصفة رسمية اعتراضها على مشروع الإنعاش الأوروبي، وأنها لن تدخر وسعاً في سبيل عرقلة نجاحه.

كما لجأت الدعاية الشيوعية من موسكو وغيرها من المصادر الشيوعية في جميع الممالك إلى التعريض بمقاصد الولايات المتحدة والتحقير من الثقافة الأمريكية .

كل ذلك أقام أمام قادة السياسة في الولايات المتحدة دليلاً يزداد وضوحاً كل يوم على أن الشيوعية عنصر متغلغل في كل مسألة تُعرض على بساط البحث الدولي ، وأن لا غنى للقائمين على شئون سياستنا الخارجية من الوقوف على الحقائق الخاصة بالشيوعية ومبادئها ، وخططها العامة ، وأساليبها العملية (التكتيكية) .

من أجل ذلك شكّلت اللجنة الفرعية الخامسة للجنة الشؤون الخارجية في مايو سنة ١٩٤٧ ، وعُهد إليها - بين مهام أخرى - بدراسة الحركة الشيوعية ، ولا سيما ما يستدعيه نشاطها من المصادمات الدولية . فجاء هذا التقرير باكورة أعمالها .

واللجنة الفرعية الخامسة مدينة في إعدادها التقرير وملحقاته لقسم المراجع التشريعية بالكونجرس (المؤتمر) وغيره من المصالح الحكومية ، بما استمدتُ منها من معونة وإرشاد ، وما وضعتهُ تحت تصرفها من مصادر قيّمة .

١ - « شَبَحَ يَحْيَمَ عَلَى أَوْربَا »

« إنَّ شَبَحًا يَحْيَمَ عَلَى أَوْربَا » . هذه هي الكلمة التي قالتها « العصابة الشيوعية » منذ مائة عام في « المانفستو » (البيان الشيوعي) الذي وضعه ماركس وإنجلز ، وأوضح فيه لأول مرة المبادئ الأساسية للشيوعية . إن هذا الشبح ما زال يَحْيَمُ عَلَى أَوْربَا ، وقد تغيّر شكله ، وعظمت قوته ، وأحرز من النصر

شيئاً مذكوراً ، ومع ذلك فإنه ما زال حيث كان منذ مائة عام : حُلماً لم يتحقق .
على أن عدم تحقق هذا الحلم ، وما يتبع ذلك من الشك في صحة التنبأ
المزعوم ، لا يكفيان في عصرنا هذا — عصر التعويل على البحث والحقائق —
لإنماض أعيننا عما يكون في الأمر من مخاوف ، أو يُقعدنا عن بحث ما علينا من
واجب . فقد تقلبت الشيوعية منذ ظهور مبادئها في أطوار كان بعضها يُشعر
بفسلها وفنائها ، وبعضها يُنذر بسيرها في طريق النجاح ، وها هي ذى الآن في
طور يحتم علينا عدم تجاهلها .

فإنه منذ سبعة وسبعين عاماً قاد الشيوعيون ثورة مكنتهم من القبض على
ناصية الأمور في مدينة باريس مدة شهر عدّة . ومن ذلك الحين ظلت
الشيوعية أو ما يقاربها من المبادئ عنصرأ لا يُستهان بوجوده

ومنذ أربعة وأربعين عاماً شق « لنين » الحزب الاجتماعى الديمقراطى
في روسيا شقين — البلشفيك والمنشفيك — واختار البلشفيك لهم ذلك
النظام الحديدى الذى يقول عنه الشيوعيون الآن إنه « ديمقراطية راقية » . ومنذ
ثلاثين عاماً على إثر « ثورة أكتوبر » التى قادها لنين تمكّن البلشفيك من
القبض على الحكم في روسيا . وبعد أربع سنوات مضت في حرب أهلية
طاحنة خرجت روسيا وهى المعقل الأول للشيوعية فى العالم ، وإن كانت قد
أصابها من القحط ما كاد يهدد كيانها الاقتصادى . ثم لحقها القحط مرة
أخرى منذ سبعة عشر عاماً ، من جرّاء اندفاعها فى تعميم النظام الجماعى
فى الزراعة ، ومنذ ست سنوات ونصف سنة ابتليت بغزو أجنبي كاسح ،
كاد يقضى عليها . ومع عظم شأن ما بذله الروس أنفسهم فى هذا المضمار

فإنهم لم يتمكنوا من اجتياز هذه المحنة إلا بفضل مؤنثنا . قتمَّ التحالف بيننا وبينهم منذ خمس سنوات ، وسمعنا الأصوات تردد من كل جانب أن « الشبح » الخيف قد زال من أوربا ، وأن السوفيتيين والشيوعيين قد أصبحوا أصدقاء للديمقراطية . وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ صدر تصريح « يالتا » المشهور — بتوقيعات الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشيرشل رئيس الوزارة البريطانية — مؤيداً وأواصر الصداقة بين الدول الثلاث ، ومعلنناً عزمها الأكيد على الارتباط بمبادئ « ميثاق الأطلنطي » وتصريح الأمم المتحدة ، وتعاونها مع جميع الأمم المحبة للسلام على احترام النظام والقانون وتوطيد أركان الأمن والسلام والحرية والصالح العام لجميع بني الإنسان .

على أن المتتبع للتصرفات والأساليب السوفيتية منذ ذلك الحين يحار في فهم الغرض الحقيقي منها ، ويعجز عن ردها إلى سياسة تقدر الحرية والسلام بالمعنى المفهوم لدينا ، أو إلى سياسة تتفق وما بيننا من روابط الصداقة . وقد تناول هذا الموضوع بالبحث والتحليل مئات الكتاب والمؤلفين على اختلاف ألوانهم ومشاربهم . فمنهم من عزا الأمر إلى تمسك روسيا الحديثة بسياسة التوسّع والامتداد ، التي كانت تدين بها روسيا القديمة ، وأنها ترى في نفسها القوة الآن لأن تحقق في هذا السبيل ما لم تدركه في الماضي ، ومنهم من يُدحض ذلك بالأدلة التاريخية التي تثبت عدم اصطدام هذه المصالح الروسية بمصالح الولايات المتحدة في أي وقت مضى . ومنهم من رأى في إلغاء هيئة « الكومنتيرن » (*) (Comintern) في سنة ١٩٤٣ بشيراً بأن قادة الروس أصبحوا

(*) انظر معنى الكومنتيرن والكومنفورم تحت العنوان الخاص بهما من القسم

لا يتمسكون بمبادئ ماركس ، فردّ عليهم آخرون بأن إلغاء الكومنتيرن لم يكن سوى ستار من دخان لإخفاء ما وراءه ، بدليل أنهم أنشأوا فيما بعد هيئة أخرى تعادلها وهي «الكومنفورم» (Cominform) ، ونصّوا في قرار إنشائها على وجوب أخذ الحذر من المجاملات الأمر يكية التي قد يكون فيها من الخطر ما كان من مجاملات « هتار » . ومنهم من عزا الصعاب التي تعترض ما يجرى بين الفريقين من مفاوضة إلى اختلاف اللغة ، فاكتشف غيرهم بعد بحث دقيق أن سياسة الروس على العكس يصيغون أقوالهم باللغة الإنجليزية بمهارة عجيبة .

وزاد في حيرة الساسة الأمريكيين أن التصريح السوفيتي بالترحيب بهيئة الأمم المتحدة في مارس سنة ١٩٤٩ ينطق بالموّدة وحسن النية ، في حين أنه أتى بعد الخطاب الذي ألقاه « ستالين » في ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ وخطاب تشيرشل بمدينة « فولتون مو » في ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، وفي أولهما تعلن الحكومة السوفيتية تمسكها بمبدأ الثورة العالميّة ، وثانيهما يبيّن ما في ذلك من الخطر على الولايات المتحدة .

ولما كان الوقوف على حقيقة النوايا السوفيتية نحونا على أعظم جانب من الخطورة ، ويترتب عليه تقرير الحرب أو السلام ، فقد أنعمت اللجنة النظر في هذه الآراء المختلفة ، وأمّعت في دراسة أساليب السوفيت ، وما يقوم به غيرهم من الشيوعيين المُنبئين خارج روسيا ، من دعاية وتحريض ، وعلاقة هذه الأساليب بالخطة العامة التي يمكن أن تكون مرسومة لها ، وعلاقة الخطة العامة بالمبادئ النظرية قديماً وحديثاً طبقاً لما يقرره السوفيت أنفسهم ، وكيف

أنهم لا يتصرفون دائماً بطريقة واحدة في المسائل التي تبدو أنها من نوع واحد .
فوصلت اللجنة إلى النتائج الصريحة الآتية : —

١ — أن الشيوعيين لهم هدف واحد : هو الثورة العالميّة .

٢ — أن هذه الثورة — في اعتقادهم — ستكون عنيفة .

٣ — أنهم لا يسمّون بفكرة إمكان استتباب السلام في العالم من الآن ،
ويتوقّعون حرباً أخرى مدقّرة .

٤ — أن الاتحاد السوفيتي يُعتبر القوة الأساسية التي تعتمد عليها
هذه الثورة .

٥ — أنهم يخشون تأليف تحالف من الدول غير الشيوعية ضد الاتحاد
السوفيتي .

٦ — أنهم يستعملون أحدث الطرق وأنجمها لشنّ حرب باردة ، يكون
من ورائها تعزيز قواتهم وإضعاف قوات غيرهم .

٧ — أن الشيوعيين خارج الاتحاد السوفيتي هم شركاء مساعدون أو تابع
للسوفيت .

٨ — أن الأساليب الشيوعية أخاضعة لنظرية معيّنة ، وأن المبادئ الأساسية
لهذه النظرية لا تتغيّر .

وسيتناول هذا التقرير تلخيص الأدلة التي أفضت إلى هذه النتائج ، مع
إيضاح العلاقات المنطقية التي قامت عليها تلك الأدلة .

ب - الشيوعية النظرية والعملية

(١) المبادئ النظرية هي الأساس عند الشيوعيين

كثيراً ما تكون « المبادئ النظرية » في عرفنا قليلة الأهمية ، وذكرها يشعر بالإبهام أو عدم التحديد أو البعد عن عالم الحقائق الواقعية . ولكن ما هكذا يعتبرها الشيوعيون . فالشيوعية في نظر الشيوعيين علم من العلوم ، تُبنى ثمراته العملية من خطط وأساليب على قواعده النظرية . قد يظهر للذين اجتمعوا بستالين في مقابلات سياسية أنه رجل عملي لا يشغل باله بالنظريات ، ولكن الحقيقة أن مثله في ذلك كمثل المهندس الذي نراه وهو يصرف الأمور في عمل ما منصرفاً بكل قواه للوسائل العملية للتغلب على هذا العمل ، أو كالطبيب الذي يحقن طفلاً بلقاح خاص دون أن يذكر شيئاً عن علاقة المرض بالجراثيم : فلا الأول يجهل علم الميكانيكا النظرية ، ولا الثاني بغافل عن نظرية تأثير الجراثيم . فالشيوعيون لا ينسون قط مبادئهم النظرية ، ويعتبرون خططهم العامة وأساليبهم التكتيكية مبنية عليها ومستنتجة منها استنتاجاً منطقياً دقيقاً . وفي ذلك يقول « لنين » : « إنه بدون نظرية ثورية معينة لا يمكن قيام حركة ثورية » . وقد زاد ستالين ذلك وضوحاً حيث قال : « إن الطرق العملية تتعثر في الظلام إن لم يكن أمامها نظرية تضيء لها الطريق . فالنظرية هي التي تمد الحركة بالثقة والإرشاد ومعرفة العلائق بين الخطوات التفصيلية ، وتوحي بتحديد أماكنها وأوقاتها » .

والجزء العملي من الشيوعية يشمل عنصرين : الخطة العامة ، والأساليب

التكتيكية . فالخطة العامة هي تطبيق النظريات لتعيين الأغراض الرئيسية التي يجب توجيه الجهود لتحقيقها ، والأساليب التكتيكية هي اختيار الطرق العملية التفصيلية لتنفيذ الخطة العامة . فالخطة العامة هي التي تعين مثلاً العمل على قهر القيصريّة ، أو القضاء على البورجوازية (الرأسمالية) ، وشنّ الحرب على هذه أو تلك ، في حين أن الأساليب التكتيكية تنحصر في إدارة هذه الواقعة أو تلك من مواقع الحرب التي نشبت .

وسواء في الخطة العامة أو الأساليب التكتيكية يجب مراعاة عامل على أعظم جانب من الأهمية ، وهو متى يكون الهجوم ومتى يكون التقهقر ، وكيف يتم الانتقال من أحدهما إلى الآخر . وفي ذلك يقول ستالين نقلاً عن لينين : « إن النصر لا يتم لنا إلا على أيدي من يحسنون تخير الطرق للهجوم والتقهقر على السواء ، إن الحرب للقضاء على البورجوازية الدولية ستكون حرباً طويلة شعواء ، تتضاءل أمامها أهوال الحروب التي تنشب بين بعض الدول وبعضها الآخر ، ومن الخرق أن تنتجى في سبيلها عن سلوك أى طريق من طرق المناورة ، كأن نضرب أحياناً مصالح عدوِّ بمصالح عدو آخر ، أو نبرم اتفاقات مؤقتة نعرف لها عدم الدوام والثبات ، فإننا برفضنا هذا المسلك نكون كمن يريد تسلق جبل منحدر مجهول المسالك ، ويتمسك باديء ذي بدء بالامتناع عن الصعود في خط متعرج ، أو الرجوع أحياناً بضع خطوات إلى الوراء ، أو العدول عن الاستمرار في الطريق المختار والبحث عن طريق أسهل منه ، لإتمام الصعود » .

فالسير في « خط متعرج » يشمل التقدم والتقهقر ، هو الخطة الأساسية

العامة التي سار عليها الشيوعيون مدة الثلاثين عاماً التي مضت منذ الثورة الروسية ، والتي كثيراً ما سبّبت حيرة في فهم الأغراض التي يرمون إليها . فإنهم عقب الثورة مباشرة اتجهوا إلى اليسار مدة ثلاثة أعوام ، ساروا فيها بلا هوادة على الخطط الشيوعية الحاسمة : من تأميم الصناعات والاستيلاء على المحصولات وتجنيد الأيدي العاملة . ثم ساروا إلى اليمين مرة أخرى مدة ستة أعوام ، هي فترة « السياسة الاقتصادية الجديدة » (N.E.P.) شجّعوا فيها الأعمال الحرة على اختلافها طلباً لإنعاش البلاد وانتشال الإنتاج والتجارة مما اتبهما من الكساد على إثر الحروب الأهلية . ثم بدأوا شوطاً جديداً إلى اليسار ، بإقدامهم على مشروع « الخمس السنوات » الأول ، أنجزوا في خلاله تعميم الزراعة الجماعية (وقد أصيبت خلاله بلاد الأوكرين بقحط شديد سنة ١٩٣١) ، ووضعوا فيه أساس استعدادهم الحربي العظيم بقصر جل اهتمامهم على الصناعات الثقيلة . وباستيلاء « هتلر » على السلطة في ألمانيا عام ١٩٣٣ حوّلوا مجرى سيرهم في السياسة الخارجية نحو اليمين . ففي عام ١٩٣٥ عدّلوا الدستور السوفيتي على نعط يُشعر بقبول الشيوعيين للأوضاع الديمقراطية الغربية ، وصالحوا الاشتراكيين خارج روسيا بعد أن كانوا يشهرون بهم ويرمونهم بتضليل طبقات العمال ، وإن كانوا خلال هذا الاتجاه الأيمن في سياستهم الخارجية لم يألوا جهداً في الاتجاه ذات اليسار داخل بلادهم بما قاموا به من حركات « التطهير » العنيفة في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ .

على أن الظواهر الودية نحو الديمقراطية الغربية ما لبثت أن أخذت في

التضائل بتأثير بعض العوامل :

فإن الإتحاد السوفييتي ، من جهة ، لم ينظر بعين الارتياح إلى اتهاج الديمقراطيات الغربية منهج المهادنة وعض الطرف إزاء الاستعدادات النازية والاعتداءات الفاشية التي عجزت عصبة الأمم عن صدّها عندما هاجمت إيطاليا الحبشة ، ومن جهة أخرى أحدثت حركات « التطهير » الشنيعة التي قام بها الشيوعيون داخل بلادهم اشمزازاً كبيراً لدى الديمقراطيات الغربية . ثم انهارت البقية الباقية من هذه المودة فجأة عندما أعلنت الاتفاقية « النازية السوفيتية » في أغسطس سنة ١٩٣٩ . وفي الفترة القصيرة التي تلت ذلك استولى السوفييت على كل ما وصلت إليهم أيديهم ، فحصلوا في شبه جزيرة كاريليا على المركز الذي ساعدتهم فيما بعد في الدفاع عن « ليننجراد » ، واحتلوا ولايات البلطيق وبولندا الشرقية ، بل أخذوا يتفاوضون مع النازيين على اقتسام العالم بينهما ، لولا أن مغالاتهم في مطالبهم قلبت الأمر رأساً على عقب ، وأفضت فجأة إلى هجوم ألمانيا على روسيا في ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ (*) .

وعلى إثر ذلك قبلت بريطانيا التحالف مع روسيا ضد هتلر ، وسارعت الولايات المتحدة إلى مدّها بالمعونة بمقتضى اتفاق « الإعارة والتأجير » . وبذلك دخلت روسيا السوفيتية في علاقاتها مع الديمقراطيات الغربية في سير جديد « إلى اليمين » ساد فيه التعاون بين الفريقين إلى انتهاء الحرب . ومن ذلك الوقت إلى أن أعلنت روسيا اعتراضها على مشروع « مارشال » في يونية سنة ١٩٤٧ - أي في مدة عامين ونصف عام - كانت تصرفات الإتحاد

(*) يذكر التقرير ذلك نقلاً عن الوثائق التي نشرتها الحكومة الأمريكية سنة ١٩٤٨ عن العلاقات النازية السوفيتية في هذه الفترة .

السوفيتي غير مفهومة لنا تمام الفهم ، ولا يمكن تأويلها الآن إلا بأنها كانت دور انتقال إلى « شوط يسارى » جديد . فقد أبدى خلاله السوفيت من جهة شيئاً من المجاملة السياسية والأدبية ، ومن جهة أخرى بذلوا فيه جهوداً واضحة لجرّ مفاهيم جديدة من وراء إشرافهم على ممالك أوربا الشرقية ، وحاولوا تغيير التوازن الدولى فى شرق آسيا ، كما أظهروا ميلاً لتأجيل إبرام الصلح .

كل هذه التصرفات ، التى بلغت قمتها فى يونية سنة ١٩٤٧ ، لا تدع مجالاً للشك فى أن الشيوعيين سائرون الآن فى اتجاه « يسارى » ، باذلون جهدهم لتحقيق أغراضهم ، لا لدرجة التعرض للحرب (على ما يظهر) وإنما لدرجة الظهور بمظهر العداء السافر . ولا أدلّ على ذلك من إعادتهم هيئة الكومنتيرن باسم « الكومنفورم » : تلك الإعادة التى يقضون بها نهائياً على كل أثر حسن تركه إلغاء « الكومنتيرن » .

فالوقائع الجارية هى التى تنبّههم إلى ضرورة التحرك ، ولكن النظريات هى التى ترشدكم إلى كيفية التحرك واتجاهه .

٢ - الرأسمالية والثورة

ذكرنا فيما سبق أن المبادئ النظرية عند الشيوعيين هى التى تقود وتوحى بخططهم وأساليبهم العملية . فكيف يتسنى لهم ذلك ؟ إن الأفعال لا تخضع لنظرية ما ، إلا إذا اتضح وجوب ذلك من تحليل العناصر التى تتألف منها مادة البحث : من أسباب ومسببات ، ومن وسيلة وغاية . وهذا هو ما يفعله الشيوعيون .

فإنهم يجعلون « الرأسمالية » الأساس الأول لأبحاثهم ومراميهم الثورية .
فيقولون « إن الرأسمالية هي القوة المسيطرة على عناصر حياة المجتمع في العصر
الحاضر . فهي بامتلاكها جميع وسائل الإنتاج تجعل الطبقات العاملة المنتجة
فاقدة الحيلة (في رأيهم) فتتصرف الرأسمالية في أرباح الإنتاج كيف شاءت ،
وتسير النسبة الضئيلة التي تنالها الأيدي العاملة من سيئ إلى أسوأ ، ويصير
الإنتاج وكأنه لأجل رأس المال ، وليس العكس بالعكس ، فلا يقف عند
حدِّ ما يحتاجه المجتمع . فتقع الرأسمالية في شرِّ أخطائها ، ويقف دولاب
الإنتاج جملة . أى أن الرأسمالية تخلق من نفسها عوامل متناقضة لها تجرّ
القضاء عليها » .

(فهم بذلك ينسون سنن العرض والطلب في تحديد مقادير الإنتاج ، كما
نسوا أو تجاهلوا أنهم حين وعدوا العمال بأرباح الإنتاج لم ينبئوهم بأن معظم
هذه الأرباح سيستبعد أولاً لسدّ نفقات التوسّع في مؤسسات الإنتاج وتجديد
معدّاتها ، ولأبواب ميزانية الدولة) .

وإمعاناً في العمل على إثارة العمال يقولون « إن الدور الذي تلعبه
الحكومة في مثل هذا المجتمع ، أى في البلاد الرأسمالية ، هو حفظ النظام
بمنع اصطدام الطبقات المتنافرة المصالح واشتباكها في حروب أهلية . فهي
بذلك الحارسة للطبقة المسيطرة ، ومن أجل ذلك وجب أن تكون هي الهدف
الأول للثورة » .

وفاتهم أنه في البلاد الديمقراطية لا محلّ لسيطرة طبقة على طبقة ، وأن قيام
الحكومات فيها إنما يكون بإرادة الشعب .

ويلاحظ أن « الماركسيّة » لم تبحث طويلاً فيما إذا كان من الممكن في مجتمع ما الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بدون ثورة عنيفة ، غير أنه قد ورد في كتابات « ماركس وإنجلز » بعض إشارات تُشعر بأن لديهما بعض الأمل في إمكان ذلك في جو الديمقراطية المستنيرة كما شاهداها في إنجلترا والولايات المتحدة . ومع ذلك قد قرّر « ستالين » بصريح العبارة في كتابه عن « اللينينية » طبعة سنة ١٩٢٨ أن هذا الأمل الضعيف قد تلاشى ، بحجة أنه أبدى في وقت كانت فيه الرأسمالية الاحتكارية و « الإمبريالزم » (السياسة الاستعمارية) لا تزالان في دور الطفولة ، أما الآن فقد نمت الإمبريالزم إلى أوج عظمتها ، وسادت الروح العسكرية البلاد التي تتكلم بالإنجليزية كما سادت غيرها من الدول الرأسمالية ، فصير الجميع سواء .

٣ - الدكتاتورية

يقول الشيوعيون إن مجرد نجاح ثورتهم واستيلائهم على الحكم لا يكفيان لتدعيم نظام المجتمع عقب الثورة ، بل لابد من قيام « دكتاتورية عمالية » لإقصاء العناصر الرجعية التي يُخشى من مناوأتها ، كما يجب بقاء هذه الدكتاتورية إلى أن يصبح المجتمع خالياً من الطبقات .

ولهم في بيان مهمة الحكومة وسلطانها فلسفة يصعب فهمها . فهم يرون أن سلطة الحكومة هي حماية الطبقة الحاكمة ضد غيرها من الطبقات ، ولذلك كانت مهمة دكتاتورية العمال خلع السلطة القديمة وإحلال السلطة الجديدة محلها ، ثم تسمى هذه لإيجاد المجتمع الخالي من الطبقات ، ومتى وُجد هذا المجتمع أمكن

أن « تذبُّبل » سلطة الحكومة ، وتزول الدكتاتورية .

فالدكتاتورية العمالية في نظر الشيوعيين إنما تحل محل دكتاتورية قديمة هي الدكتاتورية البورجوازية ، مع فارق بين الاثنتين : هو أن الدكتاتورية البورجوازية قد تأخذ في الظاهر شكل الديمقراطية ، في حين أن دكتاتورية العمال ، التي لا غرض لها ، على حد قولهم ، سوى حماية « البرولتاريا » من أعدائها ، هي دكتاتورية سافرة ، ومقدَّر لها الزوال بزوال الطبقات من المجتمع . على أن « ستالين » قد قضى على كل شك أو حيرة بشأن وقت زوال سلطة الحكومة الشيوعية أو « ذوبها » ، فقال : إنها لا يمكن زوالها في مملكة اشتراكية واحدة قبل الثورة العالمية التي بها تمّ الاشتراكية الدنيا بأجمعها ، وذلك بسبب ما تخشاه من جانب الرأسمالية المحيطة بها .

والعجيب أن قادة الشيوعيين مع تمسكهم بالدكتاتورية يعتبرون نظام الحكم عندهم أرقى درجات الديمقراطية ! ومما يزيد هذه النظرية إشكالاً في نظرنا نحن معشر الغربيين أن ذلك النظام قام من أول أمره على أساس تركيز السلطة في أضيق دائرة ممكنة . ذلك أن السبب في انقسام حزبهم الأصلي عام ١٩٠٣ إلى « بلشفيك » و « منشفيك » هو تمسك « لينين » بحصر عضوية الحزب فيمن يشتركون اشتراكاً فعلياً في إدارة شؤون الحزب ، في حين أن « مارتوف » مثل المعارضة أراد أن تشمل العضوية كل من يعمل تحت إشراف الحزب . ففاز رأى « لينين » وصار شعار الحزب من ذلك الحين قصر السلطة في نطاق ضيق . وقد امتدح لينين هذه الروح فيما بعد وأكد وجوب التمسك بها ، إذ قال : « إن الحزب لا يستطيع القيام بمهمته في هذه الظروف العصبية إلا على أساس

المركزية الحازمة التي تشبه الجندية في نظامها، بأن يتولى القيادة هيئة مركزية تتمتع بثقة الأعضاء ولها سلطة تنفيذية واسعة النطاق» .

وقد أقرّ ستالين هذا المبدأ صراحة في كتابه «أسس اللينينية» ، فقال : «إنه متى فرغنا من المناقشة في أي أمر ، وصدر فيه قرار ما ، أصبح القرار ملزماً لجميع أعضاء الحزب ، لا فرق بين أكتريّة وأقليّة . إننا معشر البلشفيك لا نعبأ بالمظاهر الشكلية للديمقراطية ، وكل اهتمامنا موجّه لمصلحة الحزب ووحدته ، بصرف النظر عن رغبات الأعضاء الفردية ، وهذه الوحدة تقتضى خضوع الأقلية لقرار الأغلبية . وبدون العمل بهذه القاعدة لا يمكن أن توجد وحدة ولا يوجد حزب» .

ومن ذلك الحين سار نظام الحكم الشيوعي على هذا المبدأ . ويُعرف عندهم «بالتركّز الديمقراطي» ! ومع أنّ منطوقه يتفق إلى حد ما مع الديمقراطية من حيث انه يبيح المناقشة الحرة إلى أن تنتهي بقرار من الأغلبية — فإنه في الواقع صوري محض . فإنّ الزعماء ، بما لهم من المهارة والخبرة في هذا المضمار يتقنون تدير الخطط التي بها يأخذ عرض المسائل ومناقشتها الشكل الديمقراطي وينتهي بصدور القرار على الوجه الذي أرادوه .

وبجانب تمسكهم بمبدئهم الحديدي في سبيل الوحدة والنظام ، يرى الشيوعيون أن يكون لهم دستور أخلاقي خاص بهم ، لا يتقيّد بالمبادئ أو القواعد الأخلاقية الدائعة . فكأنهم ممّن يقولون «بأن الغاية تبرّر الوسيلة» . وتطبيقاً لذلك لا يمتنعون عن الانضمام مؤقتاً إلى أي هيئة أو حركة غير شيوعية ما دامت تخدم قضية «الثورة العالميّة» ، ولهم في ذلك قول قديم مأثور عن

ماركس وإنجلز ، وهو : « أن يركبوا بعض الطريق مع غيرهم في العربة السائرة في الاتجاه الذي يلائمهم » . فهم ينضمون إلى الأحزاب السياسية الأخرى ، ويعملون مع الحركات الوطنية في مختلف البلاد ، بل مع البورجوازية نفسها عدوهم اللدود ، ما دامت الجهود التي يشتركون فيها مبدولة في نفس الطريق الموصلة لغرضهم ، وهو الثورة العالميّة .

وقد اتبعوا هذه الخطة حتى مع رجال الدين . فإن إنكار الشيوعيين للدين أمر معروف : جاهر به ماركس وإنجلز من زمن بعيد ، وأيّده لينين وزاده إيضاحاً حيث قال : « إن حجر الزاوية في الماركسيّة من جهة الدين هو قول ماركس « إن الدين أفيون للشعب » . فإن جميع الأديان المعاصرة ، وما يتبعها من كنائس ومعاهد ، إن هي في نظر الماركسيّة إلا عوامل رجعية ، ابتدعتها البورجوازية لحماية استغلالها لغيرها ، ولتخدير الطبقة العاملة » .

ومع ذلك لما اشتدت الحال بالشيوعيين في الحرب العالمية الماضية ، وشعروا بالحاجة الملحة إلى تضافر جميع العناصر ، خففوا من وطأتهم نحو الدين ، بل خطبوا ودّ رجاله .

٤ — موقف الاتحاد السوفيتي

إن النظرة الأولى في تصريحات قادة الشيوعية ومواقفهم منذ الانشقاق الذي حصل بين ستالين وتروتسكي في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ تدعو إلى الحيرة في فهم حقيقة الغرض السياسي للاتحاد السوفيتي . فإن ستالين جاهر بإمكان تنفيذ الشيوعية في مملكة واحدة ، في حين أن تروتسكي عارض في ذلك ، وقال

إن العمل بالشيوعية في مملكة واحدة فيه رجوع إلى الوراء وهدم لمبدأ الثورة العالمية . فلما تغلب ستالين على كل معارضيه ظهرت نعمة الوطنية في تصريحات الشيوعيين : ظهر ذلك صراحةً في تمسك ستالين في اجتماع « يالتا » بمطالبه بشأن الحدود الجديدة بين بولندا والاتحاد السوفيتي وإظهار خوفه من إغضاب الشعوب القومي إذا هو تساهل في الأمر ، كما ظهر من شدة تعويل القوم على الوطنية الروسية كأداة معنوية لإذكاء نار التحمس حتى أطلقوا على الحرب اسم « الحرب الوطنية العظمى » . فزادت بذلك الحيرة في فهم الغرض الحقيقي للاتحاد السوفيتي ، وانفسح المجال للاعتقاد بأن الشيوعيين قد نزلوا عن فكرة الثورة العالميّة ، وأن عملهم على التوسّع والامتداد إن هو إلا استمرار للسياسة القيصريّة القديمة في هذا المضمار .

على أن المتتبع لتصريحات زعماء الشيوعيين منذ استلامهم على الحكم يرى لهذا التناقض الظاهري أمثلة لا حصر لها . فإن تصريحات « لينين » عام ١٩١٨ بشأن عقد روسيا لصلح منفرد أوحى لأول مرة بأن الدولة السوفيتية هي الدعامة الكبرى للشيوعيين في حركة الثورة العالميّة ، وأن الاعتبارات الخاصة « بتقرير مصير » أنحاء صغيرة مثل « فنلندا » يجب أن تكون ثانوية بالنسبة لبقاء الدولة الشيوعية وسلامتها . ومن جهة أخرى يقول ستالين في تقريره للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٠ « إن الاتحاد السوفيتي لا يرمى إلى مكاسب إقليمية » . كذلك قال « مولوتوف » تعليقاً على « الاتفاقية السوفيتية الألمانية » عام ١٩٣٩ إن الحرب القادمة

هي حرب استعمارية ويجدر بالاتحاد السوفيتي أن يلزم فيها جانب الحياد إذا أمكن ذلك.

فمن بين هذه المتناقضات الظاهرية يتبين لنا عامل مشترك واحد ، هو أن الاتحاد السوفيتي هو القوة الرئيسية في جيش الثورة العالمية ، وأن جميع العناصر الأخرى ثانوية ومعاونة له ، وأن ضم الأراضي الجديدة للاتحاد - مهما أسدل عليه من ثياب الوطنية - إنما هو من مستلزمات خطة الثورة العالمية ، لا من نداء الوطنية أو التوسع القومي . وفي ذلك يقول «ستالين» في خطابه الهام الذي ألقاه في ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ : «إن سلامة الاتحاد السوفيتي من الوجهة الحربية على أعظم جانب من الأهمية ، لدرجة أن السياسة الزراعية أو الصناعية يجب أن تتراجع أمام مستلزمات الدفاع . ومع ذلك فإن حسن الدفاع السوفيتي معناه استعداد الاتحاد لحمل أكبر عبء في خوض غمار الثورة العالمية ، لا أكثر ولا أقل» . وفي «رسالة ستالين لمدينة موسكو» بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ امتدح ستالين موسكو ، لا بصفتها مركز دولة موحدة النظام فحسب ، بل بصفقتها أيضاً مركزاً لحركة عالمية موحدة ، إذ أن الحركة الثورية العالمية تتألف من الاتحاد السوفيتي مضافاً إليه الحركة الشيوعية في كل مكان آخر ، أي أن مركز الاتحاد السوفيتي هو مركز الجزء الهام من الكل ، يفوق في أهميته كل جزء آخر ولكنه لا يبلغ أهمية الكل .

٥ - العلاقات الدولية

في مقدمة العوامل التي يعول عليها الشيوعيون في رسم خططهم الانتفاع بأنواع خاصة من الحركات الوطنية في البلاد الأخرى . فهم يرون مناوأة

الحركات الوطنية في الدول الرأسمالية الكبرى ، في حين أنهم يرون تسخيرها ما أمكن لقضاء مآربهم في الممالك الصغيرة المتأخرة ، فإن تشجيعهم لها في هذه البلاد يخدم غرضين في آن واحد : فهو من جهة يساعد على زعزعة أركان الحالة الاقتصادية والسياسية في الدول الاستعمارية ، ومن جهة أخرى يخلق قوى حربية شعبية يمكن تسخيرها بالدعاية لخدمة الأغراض الشيوعية . وقد أكد ستالين في كتابه عن « اللينينية » أهمية التمييز بين مختلف أنواع الحركات الوطنية ، فقال :

« إن الحركات الوطنية التي يجب علينا تشجيعها هي التي تساعد على إضعاف « الاستعمارية » لا على تقويتها . وفي بعض الممالك المظلومة قد تكون الحركات الوطنية سائرة في اتجاه يخالف اتجاه الحركة الشيوعية ، فهذه بالطبع لا يجوز لنا مساعدتها . فإن مسألة الحقوق القومية ليست قائمة بذاتها ، وإنما هي جزء تابع من المسألة العامة وهي الثورة العمالية ، ولا يمكننا النظر إليها إلا من هذه الزاوية » .

وفي موضع آخر من الكتاب يقرر ستالين صراحة أن الوطنية من أي نوع كانت يجب أن تكون ثانوية للثورة العالمية ، قال : « وإن عدم تحديد منهج ثوري عالمي يهددنا بتغلب الوطنية وابتداء الانحلال في حركتنا . ولهذا يهتم حزبنا كل الاهتمام بالإسراع في مكافحة خطر الوطنية » .

« فالدولية » عندم هي التي تحتل الصدارة ، وحديثها يجب أن يكون أنشودة جميع بني الإنسان في سيرهم نحو الثورة العالمية ، بصرف النظر عن القومية أيًا كان نوعها : ضيقًا أو واسع النطاق .

وهم لذلك يرفضون فكرة « الاتحاد الأوربي » : نَعَمَهَا لِنين عام ١٩١٥ بأنها « إمّا رجعيّة أو مستحيّلة » ، وقرّنها ستالين عام ١٩٣٠ بالروح « العسكرية البورجوازية » التي ترمي إلى الوقوف في وجه الاتحاد السوفيتي ، وها هي ذى تقابل بالمعارضة من الشيوعيين مرة أخرى في سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

أما أنهم قد قبلوا العضوية في الهيئات الدولية المشكّلة لنظر هذه المسألة فيكفي لتعليه ما قالته صحيفه « براءدا » عام ١٩٣١ عندما شكّلت لجنة لهذا الغرض برئاسة عصبة الأمم ، وهو « أن الغرض من اشتراك الاتحاد السوفيتي في اللجنة الأوربية إنما هو إجباط الخطة السريّة التي دبرها زعماء اللجنة للتآمر على الأهداف السوفيتية » .

وبمثل هذه الروح يظهر الشيوعيون من وقت إلى آخر استعدادهم للتعاون مع غير الشيوعيين ، ويمضون في تأييد هذا التعاون جهد طاقتهم ، حتى إذا قضوا لبائتهم أزالوا القناع عن حقيقة مبدئهم ، وهو أنهم في واد وغيرهم في واد آخر ، وهيئات للفريقين أن يعيشا معاً ، بل لا بدّ من تغلب أحدهما على الآخر يوماً ما : صرّح بذلك ستالين بلا مؤاربة لأول وفد عمّالي أمريكي عام ١٩٢٧ ، وفي كتابه إلى الرفيق « إيفانوف » عام ١٩٣٨ . وكلا التصريحين ترديد للمبدأ الأساسي الذي قرره لينين من قبل ، إذ قال :

« إننا نعيش لا في دولة واحدة بل في مجموعة دول ، وبقاء الجمهورية السوفيتية جنباً إلى جنب مع الدول الاستعمارية أمرٌ لا يخطر ببال ، بل لا بدّ من تغلب أحد الفريقين على الآخر . وإلى أن يتمّ هذا التغلب

لا مناص من وقوع مصادمات مروّعة ، بين الجمهورية السوفيتية والدول البورجوازية «(*)» .

الكومنتيرن والكومنفورم

عندما استولى الشيوعيون على الحكم في روسيا بحثوا عن طريقة يمكن بها بقاء الحركة الشيوعية في العالم ، لتجرى مجراها بجانب ما يبذله الاتحاد السوفيتي لنصرة قضية الشيوعية العامة . فوجدوا بُقيتهم في منظمة «الشيوعية الدولية» . وكان للشيوعيين مثل هذه الهيئة قبل الثورة الروسية ، وهي «الدولية الثانية» ، فشنّ شيوعيو روسيا عليها الغارة لما أبداه أعضاؤها من التعاون مع البورجوازية في بلادهم خلال الحرب العالمية الأولى في سبيل الدفاع عن أوطانهم ، واعتبروا ذلك منهم خيانة للقضية الشيوعية . فنادوا بسقوط الهيئة ، وأحلّوا محلها «الدولية الثالثة» وأطلقوا عليها اسم «الشيوعية الدولية» (Communist International) واختصروا ذلك إلى لفظ «Comintern» (الكومنتيرن) .

وكان «الكومنتيرن» عبارة عن عصبة لجميع الأحزاب الشيوعية في العالم ، مقر إدارتها «موسكو» ، ويدير حركتها بين أدوار انعقاد مؤتمراتها لجنة تنفيذية مركزية ، كانت الهيمنة فيها دائماً للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتي . ولما كان الغرض من هذه المنظمة الدولية هو توجيه حركات النشاط الشيوعي في جميع الممالك ، كان وجودها أُلزم ما يكون في أوقات الخلف الحادّ

(*) يذكر التقرير ذلك نقلاً عن تقرير لنين للمؤتمر الثامن للحزب الشيوعي بتاريخ

١٨ مارس سنة ١٩١٩ (ص ٣٣ من المجلد الثامن من مؤلفات لنين) .

مع الدول الديمقراطية ، وليس من المستغرب أن تقلّ الحاجة إليها في أوقات المهادنة والتعاون مع تلك الدول . فهي لذلك كانت أداة ضرورية لهم عقب الثورة الروسية مباشرة ، في حين أنه لم تكن لها فائدة تذكر أيام « الجبهة الشعبية » (*) (التي تألفت من روسيا والديمقراطية الغربية) بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٩ ، وفي مدة التحالف ضد هتلر من سنة ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ . أما فترة التحالف الروسي النازي فلم تدعُ مدتها القصيرة إلى تعديل ما في الحالة .

من أجل ذلك أقدم الشيوعيون على حل « الكومنتيرن » في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٣ ، متخذين من ذلك وسيلة لإشعار الأمم الديمقراطية بولائهم في التعاون معهم ضد النازية .

دارت بعد ذلك عجلة الزمن ، وتغيّرت الظروف ، ففاجأ الشيوعيون العالم في ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بإعادة إنشاء « الكومنتيرن » تحت اسم جديد هو « الكومنفورم » . ولفظ « الكومنفورم » (Cominform) مختصر من الاسم الأوربي (Communist Information Bureau) ، ومعناه « مكتب الاستعلامات الشيوعية » . وجاء في البلاغ الرسمي عن إنشائه أن الداعي إلى إنشائه هو ما لوحظ من اتصال الأحزاب الشيوعية بعضها ببعض ، وما تقتضيه الضرورة من تبادلها الأخبار وتناجح خبرتها .

فجاء إنشاء « الكومنفورم » دليلا على أن الشيوعيين أقبلوا على دور نشاط جديد لتنظيم جهودهم في مختلف الممالك والسيطرة عليها ، وأنهم يهتمون أشد الاهتمام لإيجاد هذه المنظمة ، ولو أدى ذلك إلى ظهورهم بمظهر العدا

السافر لغيرهم ، وأنهم يرون من الواجب إعادة إنشاء منظمة دولية للشيوعية لتكسر من حدة الشعور القومي الذي أخذ يعظم ويستفحل في بعض الممالك .

٦ — الحالة الدولية الحاضرة في نظر الشيوعيين

يرى الشيوعيون أن حالة العالم اليوم شبيهة بحالته بين الحربين العالميتين : عدم استقرار ومواجهة للمشاكل من كل جانب . فالشيوعيون ، وإن كانوا قد فازوا ببعض المكاسب ، يرون أن الدول الكبرى غير الشيوعية مازالت تسيطر عليها الرأسمالية ، وأنه لم يُثنها عن الائتلاف في الحرب الماضية للقضاء على الاتحاد السوفيتي (الوطن الأكبر للشيوعية) سوى كثرة عددها وخطورة أسباب النضال بين أفرادها . وقد جاهر الشيوعيون بهذا الشعور في البلاغ الذي أذيع به إنشاء « الكومنفرم » بتاريخ ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، كما يأتي : —

« إن فريق الحلفاء (الشيوعيين والرأسماليين) سارا جنباً إلى جنب طوال قيام الحرب ضد ألمانيا واليابان ، ومع ذلك قد ظهر خلال الحرب نفسها بعض الفوارق بين أغراض الفريقين . فقد كان المفهوم أن الغرض العاجل من الحرب هو تدعيم الديمقراطية في أوروبا والقضاء على الفاشية ومنع وقوع أي اعتداء من جانب ألمانيا مستقبلاً ، ثم العمل على إيجاد تعاون شامل راسخ بين دول أوروبا . ولكن سرعان ما اتضح أن الولايات المتحدة ومعها إنجلترا إنما ترميان إلى إقصاء منافسيهما في الأسواق العالمية (وهما ألمانيا واليابان) وتوطيد السيطرة لمركزيهما في العالم . »

وفوق هذا وذاك يعتقد الشيوعيون اعتقاداً راسخاً أن الرأسمالية ، بما في

تكوينها من عوامل متضاربة ، عرضة لتكرّر الهبوط الاقتصادى ، فهم يعولون الآن على حدوث هبوط اقتصادى قريب فى الولايات المتحدة شبيه بالذى انتابها فى عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، ويرون فيه تعجيلا ليوم الثورة العالمية . فهذا الهبوط فى نظرهم إما أن يُضعف الولايات المتحدة لدرجة تنهار معها الرأسمالية فى العالم ، وإما أن يُفضى إلى ثورة فاشية تنتهى بصراع نهائى بين الرأسمالية والشيوعية . (وهيات أن تسمح الأمة الأمريكية بذلك الهبوط) .

وفضلا عن الاعتبارات الاقتصادية ، يرى الشيوعيون أن العالم يعانى الآن أزمة سياسية : فقد تركت الحرب مساحات شاسعة لم يُفصل فى أمرها ، وليس ثمة ما يحتمّ وقوف المكاسب الشيوعية العاجلة عند الحد الذى بلغته ، ولم تقطع الدول الرأسمالية كل الشوط الذى أمامها لإعادة انتعاشها . فهم لذلك يرون الفرصة سانحة لاقتناص مكاسب جديدة على عجل ، ما دامت الحالة لا تتجاوز حدود الحرب الباردة .

٧ - الخلاصة

يرى الشيوعيون أن الرأسمالية هى سبب تعدد الطبقات فى المجتمع واستغلال القوى للضعيف ، وأن التضارب بين مصالح هذه الطبقات يستدعى قوة لحماية النظام القائم . هذه القوة هى الحكومة . أى أن الحكومة فى نظرهم هى التى تحمى الطبقة المستأثرة بالمنفعة المغتصبة لحقوق غيرها . ولا يُرجى للمجتمع فى نظرهم إصلاح شامل إلا بالقضاء على الحكومة بثورة عنيفة ، يليها قيام دكتاتورية للعمال لحماية النظام الجديد .

وهم يتربصون بالرأسمالية المصائب ، فيقولون إنه عندما تتقدم الرأسمالية

تدخل في دور « الإمبريализم » (السياسة الاستعمارية) أى عمل الدول الرأسمالية على اقتسام العالم فيما بينها طلباً للمواد الأولية وأسواق التجارة الخارجية ، ولا يلبث هذا ان يؤدى إلى نضال مستمرّ : بين هذه الدول نفسها ، وبينها وبين البلاد المستعمرة ، ثم تتدرج الحال إلى نجاح حركة الثورة العالميّة في مملكة أو أكثر ، مما يُحتمل معه وقوع الاصطدام بين المجموعة الرأسمالية والمجتمع الشيوعى . وبسبب ذلك تنشب حروب « مركّبة » بين الدول الاستعمارية نفسها وبين بعضها والاتحاد السوفيتى . وتكون النتيجة النهائية في اعتقادهم نجاح الثورة العالمية .

ويقولون إن الجناح الأكبر في قوة الحركة الثورية هو الاتحاد السوفيتى تعاونُهُ الأحزاب الشيوعية في العالم أجمع . ويسيطر على الحركة الثورية في خططها العامة وأساليبها التكتيكية قيادةٌ حازمة عن طريق الأحزاب الشيوعية في العالم ، وهذه تخضع جميعاً لنظام دقيق موحد .

ويعتقد الشيوعيون أنه بدون هذه الثورة لا يستتبّ للعالم سلام ، ولا تُحلّ مشكلة الإنتاج الكامل المستمرّ الذى لا تنتابُهُ الأزمات والهبوط من وقت إلى آخر ، ولا يحلّ الوئام محلّ الخصام بين الدول الكبيرة وبين الممالك الصغيرة أو المستعمرة ، بل لا يمكن التعاون الحقيقى بين الدول الشيوعية وغير الشيوعية إلا في فترات قصيرة وظروف خاصة .

ولشدة تشبّثهم بأرائهم ، واعتبارها قضية مسلماً بها ، ترى شعارهم في العمل - إن لم يكن في القول أيضاً - « أن الغاية تبرّر الوسيلة » . فهم يعتبرون الأجزاء الصغيرة من إرثهم وفقاً على خدمة غرضهم الأكبر ، فلا

يَمْتَنِعُونَ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِأَيِّ حِزْبٍ شِيعَوِيٍّ خَارِجٍ رُوسِيَا إِذَا اقْتَضَتْ ذَلِكَ خَطَطُهُمُ التَّكْتِيكِيَّةَ ، وَلَا يَتَرَدَّدُونَ فِي التَّضْحِيَةِ بِأَصْدِقَائِهِمْ ، أَوْ مَنْ يَمُطِفُونَ عَلَى مَبَادِئِهِمْ ، مَا دَامُوا مِنْ غَيْرِ الشِّيعَوِيِّينَ الْفَنِيِّينَ الْمُدْرِيِّينَ . وَهُمْ يَقْبَلُونَ أَيَّ تَحَالَفٍ مَتَى رَأَوْا فِيهِ فَائِدَةً مُؤَقَّتَةً ، ثُمَّ يَخُونُونَهُ بِمَجْرَدِ تَغْيِيرِ الظُّرُوفِ . كَمَا أَنَّهُمْ لَا يَتَأَخَّرُونَ عَنِ اسْتِخْدَامِ أَيِّ قُوَّةٍ أَوْ حَرَكَةٍ — وَلَوْ مُؤَقَّتًا — مَا دَامَتْ تَخْدُمُ الْحَرَكَةَ الثَّوْرِيَّةَ .

وَهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ فِكْرَةَ الثَّوْرَةِ الْعَالَمِيَّةِ هِيَ نَتِيجَةُ بَحْثٍ وَتَمْحِصِ طَوِيلِينَ ، لَكِنَّ الْحَقِيقَةَ الَّتِي يَثْبُتُهَا التَّارِيخُ بِلَا مَرَاءٍ هِيَ أَنَّهَا بِالْعَكْسِ بَدَأُوا بِفِكْرَةِ الثَّوْرَةِ كَمَا وَضَعَهَا « الْمَانِيفِسْتُو » الشِّيعَوِيُّ — أَوَّلُ وَثَائِقِهِمُ الْأَسَاسِيَّةِ — مِنْذُ مِائَةِ عَامٍ ، وَبَنَوْا عَلَيْهَا كُلَّ قَضَائِيَّاهُمْ ، وَفِي كُلِّ جَدَلٍ أَوْ خِلَافٍ اعْتَرَضَهُمْ خِلَالَ هَذِهِ الْمُدَّةِ كَانُوا يَأْخُذُونَ بِالرَّأْيِ الْمُؤَيَّدِ لِفِكْرَةِ الثَّوْرَةِ ، وَيَنْبِذُونَ الرَّأْيَ الَّذِي قَدْ يُضْعَفُ مِنْ شَأْنِهَا وَيَرْمُونَ أَصْحَابَهُ بِالْخِيَانَةِ وَالانْشِقَاقِ .

فَالْحَاجَةُ إِلَى الثَّوْرَةِ الْعَنِيفَةِ هِيَ دَيْدَنُهُمُ الَّذِي لَا يَرْضُونَ بِهِ بَدِيلًا . فَالسياسة السوفيتية ، والسياسة الشيوعية ، والأفعال السوفيتية ، والأفعال الشيوعية ، كلها سواء لا تعرف غير هدف واحد : هو الثورة العالمية .

ج - الأساليب التكتيكية للشيوعية العالمية

١ - الغايات والوسائل

سبق أن أوضحنا في هذا التقرير أن الأساليب العملية عند الشيوعيين تستند إلى نظرياتهم الأساسية . وإذ كانت هذه النظريات قد تكونت ونمت من

الحوادث التاريخية، فهي لذلك تموّل على القياس بخبراتهم السابقة: يستنبطون منها الأسباب والتأجج، ثم يحوّلونها إلى وسائل وغايات.

لذلك تمتاز الأساليب التكتيكية التي يختارونها لخدمة غاياتهم الأساسية بأنها نتيجة تقدير للظروف المحيطة بالحالات المنظورة. فقد تكون الحالات متشابهة في ظاهرها، ولكنها مختلفة في الاعتبارات الأساسية المرتبطة بها. فالمساعدة مثلاً على إنشاء اتحاد للعامل مما يساعد على خدمة الحركة الثورية عادة لا داعياً. فمتى يجب على الشيوعيين المساعدة على إنشاء الاتحاد ومتى يقاومونه؟ كذلك الحركات الوطنية، قد تخدم الحركة الثورية العالمية، وقد لا تخدمها إذا كانت سائرة في اتجاه مخالف لوجهتها. فمتى تُشجّع هذه الحركات ومتى تقاوم؟ والحركات التي ترمى إلى الاستيلاء على السلطة، قد تنجح تارة، وطوراً تُثير الروح الرجعية وتنتهي بالفشل. فمتى يجب الهجوم فيها ومتى يجب التقهقر، ومتى يجب انتظار الفرص المواتية؟ وأحياناً تكون الوسائل السياسية للوصول إلى غرض ما موصدة أبوابها، أو تعترضها عوارض شديدة، أو قد فاتت فرصتها. فما هي الوسائل الأخرى التي يمكن الالتجاء إليها للوصول إلى الغرض عينه؟ وفي بعض المواقف تكون الفرصة مواتية لتحرك إحدى السلطات السوفيتية الرسمية أو الحزب الشيوعي المحلي. فأيهما يتولى العمل، أو هل يعملان سوياً؟

إن للأساليب التكتيكية الشيوعية أربعة مظاهر يعمل كل منها في دائرته للوصول إلى الأهداف المشتركة التي عينتها الخطة العامة ورسمت الخطوط الرئيسية للتعاون بينها. وهذه المظاهر هي:

(١) أساليب الدفاع الوطني. (٢) قيادة السياسة الخارجية. (٣) الجهود

الشيوعية السياسية خارج الاتحاد السوفيتي والبلاد الخاضعة لإشرافه .
(٤) الأساليب الاقتصادية .

وقد يكون من الصعب في بعض الأوقات توحيد القيادة في هذه الميادين أو ضمان تناسقها ، ولكن الشيوعيين كثيراً ما أظهروا في هذا المضمار مهارة فائقة ، أدهشت خصومهم وغلبت مَنْ لا يعرف منهم مبلغ تحايلهم ومرونتهم في مثل هذه الأعمال .

٢ - أساليب الدفاع الوطني

تتناول سياسة الدفاع الوطني السوفيتي خمسة عناصر أساسية ، هي رائد الشيوعيين في رسم خططهم وتعيين أساليبهم العملية :

أولاً - التسليم بتوقع حرب يشنها الرأسماليون على الاتحاد السوفيتي .
ثانياً - الاهتمام بتقدير القوة الحربية لكل من الجانبين في تلك الحرب .
وللشيوعيين دراية تامة بأن الولايات المتحدة أعظم منهم الآن قوةً وأكثر إنتاجاً للمعدات الحربية ، ولديهم السلاح الذري ، ولكنهم من جهة أخرى ينتظرون أن الولايات المتحدة سيجتاحها هبوط اقتصادي كبير ، في حين أنهم سيظلون يواصلون جهودهم المضنية في سبيل الإنماء السريع لقوتهم الحربية . وقد عبّر « ستالين » في الخطاب الذي ألقاه يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ عن مدى استعدادهم لتحمل كل تضحية وبذل كل جهد في سبيل إنماء هذه القوة . ولهم في ماضيهم أسوة في هذا المضمار . فإنهم بمقتضى برامج الخمس السنوات خطوا خطوات كبيرة في إنماء الصناعات الثقيلة ، وتحملوا في سبيل ذلك تضحيات

جسيمة في راحتهم المعيشية . ولقد رأوا بأعينهم قدر ما بلغوه بالصناعات الحربية في مدى عشر السنوات التي تلت عام ١٩٣٠ بينما كانت الممالك الصناعية الأخرى كلها تقريباً في ركود صناعي . وأقوالهم بعد الحرب تنطق بما لهم من الأمل في تكرار حدوث ذلك . وهذا الاعتبار وحده كفيل بحملهم على بذل كل جهد لتأجيل نشوب الحرب ما أمكن ذلك .

ثالثاً — الاهتمام بموضوع المسافات الشاسعة وما لها من التأثير في العمليات الحربية . وقد ظهرت قيمة هذه المسافات للروس في صدّ الغزو عن بلادهم في حادثين خطيرين من تاريخهم : حملة نابليون ، والغزو الهتلري . ويزيد من هذه القيمة الآن أن السلاح الجوي أصبح قوة فعالة في الحرب الحديثة ، إذ لا أشق على قاذفات القنابل من اجتيازها مسافات شاسعة فوق أرض تحميها المدافع المضادة للطائرات . فهم لذلك يختارون لمراكزهم الصناعية البقاع النائية من مناطق الأورال وسيبيريا ، ويعملون على إهمال المناطق المعرضة للإصابة حتى لو كانت من قبل ترخر بالصناعات الثقيلة ، وقد طبّقوا هذه القاعدة بالفعل في المناطق الجديدة التي امتدّ إليها النفوذ السوفيتي في شرق أوروبا . فإنّ مصانع « اسكودا » في تشيكوسلوفاكيا و « منفرید - ويس » في المجر و « ريستزا » في رومانيا كلها مصانع كان من الممكن أن تلعب دوراً هاماً في تقدم بلادها إن لم تقل في إنعاش أوروبا بوجه عام . ولكن الروس لم يُتيحوا لها ذلك ، ويعتبرون هذه الممالك مصدّات أولية على حدود الاتحاد السوفيتي .

ويلحق بهذا العنصر موضوع مستقبل ألمانيا واليابان . فإن كلا منهما قريب جداً من أراضى طرفي الحرب المنتظرة ، وقُدْرتهما الصناعية إذا سنحت

الفرصة لهوضهما قوة خطيرة في يد من له الإشراف على أمرهما . وقد حظى
الاتحاد السوفيتي في اتفاق « يالتا » بمركز وطيد في ألمانيا ، كما أنه بانتزاعه
منشوريا من اليابان قد حرم هذه من شطر كبير من رقعتها فضمن عدم عودتها
إلى قوتها الأولى .

كذلك يهتم السوفييت للغرض عينه ببعض القواعد الاستراتيجية ،
وبوجه خاص كريت وطرابلس ، فإنّ لهما قيمة ممتازة في الحرب الجوية ، ويهتم
السوفييت بإحرازها لأنفسهم أو حرماننا من الانتفاع بهما .

والعنصر الرابع أهميّة المواد الأولية للإنتاج الحربي . فإنّ كانت مواضعها
قريبة من الاتحاد السوفيتي جعلها هدفاً مباشراً له . فإنه بضمه الأراضي الشمالية
التي نزلت عنها فنلندة بعد الحرب قد حظى بأهم مناجم النيكل في أوروبا . كما
ضمن سد عجزه في زيت البترول بموارد الزيت في رومانيا والنمسا . هذا فضلاً
عن أهمية مناجم الكروم والزنك بأوروبا الشرقية ، وأن مناجم النحاس في
« بور » يوغوسلافيا من أغنى مناجم النحاس في العالم ، وأن السوفييت ، على
ما هو معلوم من مصادر غير رسمية ، يفتنمون فرصة احتلالهم لسكسونيا للسهر
على استخراج خام معدن اليورانيوم الموجود في أراضيها . أما في البلاد البعيدة
عن مدى نفوذهم ، فإنهم يبذلون أقصى جهدهم بواسطة الأحزاب الشيوعية خارج
بلاد الاتحاد لقرقة انتفاع خصومهم بموارد المواد الأولية فيها ، كالتصدير في
بوليفيا والنحاس والكوبالت في الكونجو وزيت البترول في الشرق
الأوسط .

أما العنصر الخامس والأخير فهو التعويل في الحرب على ميدانين: الميدان

الحربى الرسمى ، وميدان حرب الطبقات خارج بلاد الاتحاد . وسنعود إلى الكلام عن هذا العنصر الأخير في مقام آخر ، وإنما نكتفى هنا بالإشارة إلى ما هو ملاحظ من السرعة العجيبة التي تُغيّر بها جميع الأحزاب الشيوعية في العالم نغمّتها في الحال عندما تردُّ إليها التعليمات بذلك من قيادتها العامة السريّة .

٣ — السياسة الخارجية

إن العنصر الأول في سياسة السوفييت الخارجية كما في الدفاع الوطنى هو التسليم بأن لا مناص من وقوع الحرب ، ولا اعتقادهم أن كل وقت يمضى قبل نشوب الحرب يرجح كفتهم ، فهم يبذلون جهدهم لتأجيل تلك الحرب . ولما كانت الحرب العالميّة الثانية قد تقصت كثيراً من عدد الدول الرأسمالية الكبرى ، فصارت اثنتين فقط — الولايات المتحدة وبريطانيا — بعد أن كانت خمساً ، فإنّ ذلك يضيّق المجال لنشوب الحرب بين دول الرأسمالية ويسهّل تكوين ائتلاف ضد الاتحاد السوفييتى . وهم لذلك يعملون الآن على الإبقاء على استقلال أكبر عدد ممكن من الدول الرأسمالية ، وعلى إنماء الروح العدائيّة ضد الولايات المتحدة ، طمعاً في توافر الأسباب لوقوع الحرب بين الرأسماليين أنفسهم قبل اشتباكهم مع السوفييت .

ويفضّل السوفييت أن يكون للحرب المنتظرة ميدان حربى واحد . وقد لمسوا ميزة ذلك في الحرب العالمية الماضية ، حيث لم يحظَ بذلك غيرهم من الحلفاء .

هذه هى الأغراض الرئيسيّة التي يرمى إليها السوفييت ، والتي تعمل وزارة خارجيتهم على اتخاذ جميع الوسائل الدبلوماسية والأساليب التكتيكية لتحقيقها ،

سواءً أكانت هذه من وحي موسكو رأساً أم من ثمرة نشاط الأحزاب الشيوعية المحليّة.

وعلى الرغم من شدة تكتّمهم وإسدالهم الستار الحديدي على حدود بلاد الاتحاد السوفيتي الأصلية وما دخل تحت نفوذه من البلاد الجديدة ، فقد أمكن الوقوف على كثير من الأمور التي تُلقى ضوءاً على خططهم وأساليبهم .

فمنها أنهم في مفاوضاتهم لعقد الاتفاقات يُبدون مهارة دقيقة في التمييز بين الشروط التي لا مناص من تنفيذها والشروط التي يمكن التهرب منها أو إرجاء أمرها . مثال ذلك أنهم حصلوا في اتفاقية « يالتا » على مركز وطيدي في ألمانيا ، ولكن مع افتراض توحيد ألمانيا من الوجهة الاقتصادية . فما كان منهم إلا أن أنشبوأ أظافر نفوذهم في المنطقة السوفيتية من ألمانيا ، ووقفوا إلى الآن في وجه اتّحادها الاقتصادي بحجّة أن شروطاً أخرى من الاتفاق لم تنفذ بعد .

ومنها أنهم يقبلون عن طيب خاطر كل كسب لنا لا يضرّ بمصالحهم ، أو لا يستطيعون إبعاده من الاتفاق ، وخاصة إذا كان من شأنه أن يضعنا في مركز يمكنهم استغلاله فيما بعد في دعايتهم . مثال ذلك أنهم أبدوا رضاهم عن وصاية الولايات المتحدة على جزر الباسفيك ، ثم أعلنوا موافقتهم الرسمية على هذه الوصاية يوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ في أعقاب احتجاجنا على فعالهم في المجر بتاريخ أول مارس و١٧ منه .

ومنها أنهم يقبلون الانضمام إلى المنظّمات الدولية إذا رأوا أن وجودهم فيها يحول دون اتّخاذ أي إجراء يضرّ بمصالحهم . وقد سبق أن أوضحنا نقلًا عن صحيفة « برافدا » كيف أنهم قبلوا في سنة ١٩٣١ العضويّة في اللجنة الدولية المشكّلة

للنظر في موضوع « الاتحاد الأوربي » لا لغرض سوى منع إبرام أى أمر يضر بمصالحهم .

وإما كان رأيهم في تكوين الاتحاد معروفاً من قبل (إذ قد وسمه « لينين » بأنه إما مستحيل أو رجعى) فيكون الأمر الذى يخشون إبرامه هو نفس تكوين الاتحاد . وبمثل هذه الروح انضموا إلى عصبة الأمم ، إذ كانوا يخشون استعمال هذه الهيئة أداة ضدّهم .

كما أنهم يجدون الآن في عضويتهم في هيئة الأمم المتحدة ، مع تمتعهم بحق « الفيتو » في مجلس الأمن ، أنجع وسيلة لصد أى عمل إجماعى يتعارض مع مصالحهم أو ما يرمون إليه من مآرب . وستبقى الحال كذلك ما لم يعدل ميثاق الهيئة أو تُنشأ هيئة دولية أخرى .

ومن أوضح الأمثلة لمقاومتهم في هذه الهيئة كل مشروع يفترض استقرار الحالة أو دوام السلم ، ما أبدوه من شدة المعارضة لمشروع « باروخ » للإشراف على الطاقة الذرية . فلاعتقادهم بأن الحرب واقعة لا محالة ، وأنه من الممكن تأخيرها وقتاً ما يستطيعون فيه الوصول إلى ما وصلنا إليه من إحراز الأسلحة الذرية ، لا يرون داعياً لقبول نظام للإشراف يحول دون بلوغهم ذلك أما أنهم قد انضموا إلى منظمة الصحة العالمية انضماماً مطلقاً ، فهذا هو الاستثناء لا القاعدة في طرائقهم ، ويفسره أن هذه المنظمة مؤسسة عالمية محايدة يستفيدون ويفيدون فيها كغيرهم من تبادل المعلومات وتقرير النتائج العلمية . هذه أمثلة بارزة من الخطط العامة التى يتخذونها أساساً لسياساتهم الخارجية .

وللتدليل على مبالغ نجاحهم في هذه السياسة ، يمكن استعراض ما كسبوه منذ عام ١٩٣٩ :

فقد فازوا بطريق الضم بالأقاليم الآتية في أوروبا ، وهي بترتيب موقعها من الشمال إلى الجنوب : بيسامو — كاريليا — إستونيا — لاتفيا — ليتوانيا — كونيغزبرج — بولندا الشرقية — روتينيا — بيكوفينا — بسارايا . وفي الشرق استولوا على الكوريل وجنوب سخالين وديرين . ذلك إلى أنهم قابضون على المناطق السوفييتية في ألمانيا والنمسا وكوريا إلى أجل لم يحدد بعد .

وفضلاً عن ذلك قد وضعوا السلطة (بإشرافهم) في يد الشيوعيين المحليين في كل من الممالك التي تُعرف الآن بتوابع السوفييت (التي تدور في فلك نفوذهم) وهي : بولندا والمجر ورومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وألبانيا ، وأخيراً تشكوسلوفاكيا (في فبراير سنة ١٩٤٨) .

ولهم فوق كل هذا أهداف في بعض البلاد التي لم يمتد إليها نفوذهم المباشر بعد : يضغطون الآن نحوها بما نسميه « الحرب الباردة » . ففي الغرب يرمون إلى السيطرة على البوارج التركية وإقليمي قارص وأردهان في شرق تركيا ، وعلى اليونان والجزء الشمالي الغربي من إيران ، وألمانيا . ولا يخفى أن ألمانيا هي مفتاح أوروبا ويستند موقفهم فيها إلى ما نالوه في اتفاقتي يالتا وبوتسدام ، أما الفوز بالأهداف الثلاثة الأخرى فيضمن الهيمنة على الشرق الأوسط بأسره . هذا عدا ضغطهم في الصين ، حيث أساليبهم متنوعة ووسائلهم يضيق عنها الحصر (*) .

(*) هذا وصف للحالة وقت كتابة التقرير ، وقد رأينا كيف توغلوا بنفوذهم بعد ذلك في الصين ، ثم في كوريا قبل أن تنهض هيئة الأمم المتحدة لتدارك الأمر

وتوجد كذلك مناطق لا تدخل في دائرة ضغطهم العاجل ، ولكن
النفوذ الشيوعي فيها قد ازداد كثيراً على ما كان قبل الحرب . وفي مقدمة هذه
المناطق فرنسا وإيطاليا ، يليهما في المرتبة سوريا والهند والهند الصينية
وإندونيسيا وأمريكا اللاتينية .

وهناك مناطق أخرى لا تدخل في الأنواع السابقة ولكنها تبدو معرضة
لضغطهم عند سنوح الفرص ، مثل الممالك الاسكندنافية ، وفي مقدمتها
السويد وفنلندا . هذا فضلاً عما يجدونه من ضمان لعدم الاعتداء على مصالحهم
في معاهدتي التحالف المنعقدتين بينهم وبين فرنسا وبريطانيا .

وجملة القول أن السياسة الخارجية السوفيتية ، بصفتها عنصراً من عناصر
الثورة العالمية ، قد لعبت دورها بمهارة فائقة ولقيت نجاحاً عظيماً ، لا بالنسبة
لمصالح الاتحاد السوفيتي وحده بل في خدمة قضية الشيوعية العالمية جمعاء .
وهي في سبيل ذلك تتبع خطاً مركباً ، تضارع الخطط النازية في جمعها بين
الدعاية والطابور الخامس والتلويح بالقوة المسلحة ، لتعزيز الدبلوماسية . ومن
شأنها ألا ترضى بأي مشروع يرمى إلى الاستقرار والتقدم إلا عن طريق
الشيوعية العالمية بعد الثورة ، وتتخذ من العضوية في الهيئات الدولية وسيلة
لعرقلتها أمثال هذه المشروعات .

والئن كنا إلى الآن قد أعرضنا عن الحقائق الخاصة بالسياسة السوفيتية ،
في الوقت الذي بدت فيه منهم أفعال وأقوال تنزع النقاب عن حقيقتها ، فما
مسلكتنا في ذلك إلا كمسلكتنا السابق تجاه الأطماع النازية ، التي ظهرت سافرة
في كتاب « هتلر » وزعمنا نحن أنها نظريات خيالية لا تستحق منا التفاتاً .

٤ — الأساليب التكتيكية السياسية للشيوعيين

والأحزاب الشيوعية في أنحاء العالم

تقوم الحركة الشيوعية في العالم خارج بلاد الاتحاد السوفيتي على أساس جهود الأحزاب الشيوعية المحلية .

والمفهوم منذ زمن بعيد أن الأحزاب الشيوعية في العالم تعمل بخطة يوحى بها من موسكو ، غير أنه قد أعقبت الحرب العالمية الأولى فترة غيرت من ظاهر هذه الحالة . فقد عقد الاتحاد السوفيتي مع كثير من الدول معاهدات تقضى كل منها بعدم مساعدة أحد طرفي المعاهدة لأى حركة ترمى إلى قلب نظام الحكم في بلاد الطرف الآخر . ولم يكن ذلك من جانب السوفيت مجرد رياء ، فقد كان لهم في العشر السنوات التى تلت الحرب خصوم من قومهم من بقايا الروس البيض ومقاومى « البلشفية » ، منتشرون في ممالك كثيرة ، ويهمّ السوفيت بالطبع ألا يلقى هؤلاء مساعدة ما من حكومات تلك الممالك . وفى مقابل ذلك ظهرت الأحزاب الشيوعية في العالم بروح الوطنية للمالك التى يعيشون فيها وينتمون إليها ، وتجسّمت هذه الروح فى سننى المهادنة بين السوفيت والديمقراطية ، وهى السنوات التى تلت عام ١٩٣٠ وبلغت قمة المودة فيها فى سنة ١٩٣٥ ، وفى سننى التحالف السوفيتى النازى لم تُقلع الأحزاب الشيوعية عن مظهر الوطنية ، وإنما أخذت تضرب على نغمة خاصة هى أن الحرب القادمة حرب استعمارية يجب على ممالكهم الابتعاد عنها . ثم جاء دور التحالف ضد النازية ، فعادت الأحزاب الشيوعية إلى روح الوطنية الخالصة . فلما انتهت الحرب لم يغيروا نغمتهم الوطنية ولكنهم غيروا خطتهم العامة وأساليبهم

التكتيكية ، وعادوا إلى نشاطهم الشيوعي في كل مكان .
على أن هذا التغيير في خطة الأحزاب الشيوعية مع تمسكها بنعمة الوطنية
لا يحتاج في فهمه إلى كبير عناء . فإن حق « الفيتو » الذي أحرزته روسيا ، فيه
ما يكفي لعدم التعرض لشئونها وصدّ أي محاولة للوقوف في وجه ما آر بها .
ولأنه يرتكز في الأصل على مبدأ « السيادة القومية » ، نرى مندوبيها يُقحمون
هذه « السيادة » في كل مجال يريدون فيه تحقيق شيء من مآربهم ، بينما ترتفع
من ورائهم أصوات الأحزاب الشيوعية بنعمة النعمة الوطنية ، تعزيزاً للسياسة
السوفييتية المدبّرة . وهذا ما حصل بالفعل في مشروع « مارشال » لإنعاش
ممالك أوروبا ، إذ اعترضت عليه روسيا وقاومه الشيوعيون في كل مكان ، بحجة
أن فيه تدخلاً من أمريكا في شئون تلك الممالك ومساساً بسيادتها

ولا يهمّ السوفييت ماذا تجرّ النعمة الوطنية الشيوعية وراءها من الشحاء
بين مختلف الممالك ، كما حدث فعلاً بشأن إقليم كارنثيا ، إذ قال « تيتو » في ٤ يونيه
سنة ١٩٤٥ « إن كارنثيا لنا وسنحارب من أجلها » ، في حين قال شيوعيو إيطاليا
انهم يتمسكون بحق إيطاليا فيها ، والسوفييت يرقبون الفريقين فرحين ، ولسان
حالمهم يقول : « فرّق تسد » .

وقد أظهر السوفييت مثل هذه الروح عند ما عُرض موضوع اسبانيا
في مجلس الأمن ، حيث أعربت الولايات المتحدة عن خوفها من عودة اسبانيا
إلى الحرب الأهلية ، فقال « جروميكو » مندوب الاتحاد السوفيتي في ٢٥ ابريل
سنة ١٩٤٦ « ان الحروب الأهلية ليست دائماً وخيمة العواقب ، بدليل ما كان
للحرب الأهلية في الولايات المتحدة من أثر تاريخي عظيم » .

كذلك استغلّ السوفييت فكرة « السيادة القومية » في توطيد سلطانهم في الجبر ورومانيا في ربيع سنة ١٩٤٧ ، إذ تظاهرت الحكومة السوفيتية بالحياد وقالت إن الحكومة الشيوعية نتيجة الأمر الواقع ، في حين إن القيادة الشيوعية المنظمة هي التي مكّنت الثورة من قلب الحكم في كل من المملكتين تحت ستار عدم المساس « بالسيادة القومية » .

وللسوفييت خبرة سابقة في هذا المجال في « منغوليا » ، حين استعملوا دهاءهم السياسي لمنع الائتلاف بين المنغول والصينيين ، حتى سلّخت منغوليا من الصين بلطف ، وجاهرُوا بأن المنغول أحرار فيما يفعلون . ثم بسطوا نفوذهم على منغوليا .

ولم يخرج السوفييت منذ انتهاء الحرب العالميّة الثانية عن قاعدة التمسك بنغمة « السيادة القومية » إلّا في مناسبة واحدة ، وذلك عند ما عرضت مشكلة إندونيسيا على بساط البحث في مجلس الأمن واعترض الأعضاء على فكرة إيفاد لجنة من قِبَل هيئة الأمم المتحدة بحجة أن ذلك يمس سيادة هولندا . فقام « فيشينسكي » في ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ وقال : « إنه كما يجب مراعاة سيادة الدول يجب كذلك مراعاة مركز هيئة الأمم المتحدة ، إذ لا أفهم كيف يمكن لهذه الهيئة أن تكون أداة قتالة إذا لم تكن لسيادة الدول حدود » . ففي هذه الحالة كانت القاعدة السوفيتية التي أوجت بهذا التصريح هي قاعدة تشجيع عصيان المستعمرات .

ومن أهم أوجه نشاط الشيوعيين تخلّصهم الهيئات على اختلاف أنواعها — من أرق هيئة تشريعية إلى أصغر نادٍ للألعاب الرياضية — مع شدة مواظبتهم على

حضور اجتماعاتها حتى تكون لهم الكلمة فيها . ففي الهيئات التشريعية يكفي أن يكون لهم من عضويتها ٢٠٪ ليتمكنوا من شل حركة التشريع فيها وعرقله صدور أى قرار لا يتفق والأغراض الشيوعية . وبيان ذلك أنهم متى وضعوا أنفسهم بكامل عددهم في جانب المعارضة لمشروع ما صار من الصعب جداً توافر العدد الكافي من أصوات الموافقة من بين باقى الأعضاء . وقد عانت الجمعية الأهلية الفرنسية من جرّاء ذلك كثيراً في عام ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ ، ولولا ما للأحزاب الديمقراطية بفرنسا من خبرة تاريخية وقيامهم بضم صفوفهم ، لفاض الشيوعيون بنجاح دسائسهم بحالة دأمة .

وبمثل هذه الروح يسعى الشيوعيون لتخلل الهيئات غير الرسمية ويواظبون على حضور اجتماعاتها ، بل إن المجال أمامهم أكثر اتساعاً في هذا الميدان حيث حضور الأعضاء محدود عادة . فلو أن عضوية الشيوعيين في مؤسسة ما كانت ١٠ في المائة فقط ، فانهم بمواظبتهم على الحضور يضمنون لأنفسهم الهيمنة على إدارة دفة أعمالها ، سواء أ كانت شركة أعمال أم اتحاداً للعامل أم جمعية وطنية أو خيرية .

وهم في كل هذه الهيئات يسعون لنشر مبادئهم ونصرة أغراضهم ، ويمهدون لتعزيز مركزهم فيها بدعاياتهم العريضة لما يستهوى الجماهير ، كالمطالبة بتوسيع نطاق حق الانتخاب ، وتخفيض الضرائب على الإيرادات الصغيرة ، والتمثيل التناسبي ، وتساوى الحقوق ، وحرية القول ، مع التعامل على أصحاب الأعمال ورجال السياسة والأحزاب الأخرى التي ينعتونها بأنها « المضللة للشعب » . كما أنهم لا يتعففون عن الطعن في خصومهم بأشنع العبارات كلما سنحت لهم

الفرص ، ويزيدون الكيل في الشتائم إذا وُجِعت إليهم تهمة أو مؤاخذه على شئ من فعالهم .

هذا هو الجزء العلني أو المشروع من أعمالهم ، ولكنهم كثيراً ما يتخذونه ستاراً لأعمالهم غير المشروعة التي يمارسونها في الخفاء . فهم بدأبهم على نشر مبادئهم في كل مجال ، كثيراً ما يتوصلون إلى تكليف غير الشيوعيين بالقيام بأعمال شيوعية . كما أنهم إذا انضم إلى حركتهم عضو جديد ، وتوسّموا فيه الكفاءة ، سمعوا لجله على ارتكاب عمل إجرامي ، لكي لا يجد مجالاً للإفصال عنهم . وهم طوال الوقت لا يفترون عن إعداد العدة لاستعمال القوة المسلحة متى جاء وقتها ، إذ أن هدفهم دائماً واحد لا يتغير ، وهو الثورة .

٥ - الأساليب الاقتصادية للشيوعيين

تنقسم ميادين العمل بالنسبة للسياسية الاقتصادية عند الشيوعيين إلى ثلاث مناطق : الأولى بلاد الاتحاد السوفيتي ، والثانية البلاد التي دخلت أخيراً في دائرة النفوذ السوفيتي ، والثالثة البلاد التي لم تدخل هذه الدائرة بعد .

ففي بلاد الاتحاد تقوم السياسية الاقتصادية على أساس «الاكتفاء الذاتي» ، أي أن تكون موارد البلاد كافية لسد حاجاتها وخاصة في زمن الحرب . ولبلوغ هذه الغاية بأسرع ما يمكن ، يضطر السوفيت : أولاً إلى توجيه جلّ جهودهم للإنتاج الحربي مع التضحية الشديدة بحاجات المدنيين المعيشية ، وثانياً إلى إنماء رأس المال باستمرار ، بإضافة معظم الأرباح الناتجة من الأعمال الاقتصادية إلى رأس المال الأصلي ، فيتضاعف مراراً وتكراراً بدرجة لا يكاد يُرى لها مثيل في النظم الرأسمالية : مما عابته «ماركس» وجعله أساساً للدعوى إلى الشيوعية .

وعملًا بسياسة « الاكتفاء الذاتى » يبذل السوفييت أقصى جهدهم للتقليل ما أمكن من العلاقات التجارية مع سائر ممالك العالم ، ولذلك لم تبلغ تجارتهم الخارجية للآن الحد الذى بلغته روسيا فى عهد الحكومة القيصرية ، وفى القلة القليلة التى يمارسونها من التجارة الخارجية يفضلون فى الاستيراد الآلات الثقيلة ، ويقدمون فى مقابلها فى التصدير الذهب الذى لا يفترون عن استخراجهم من أى بقعة يوجد فيها داخل بلادهم مهما بلغت نفقات استخراجها . وفى الحالات التى يخرجون فيها عن هذه القاعدة ، تكون صادراتهم عادة القمح أو بعض المواد الغفل ، ويكون وراء عملهم فى الغالب غرض سياسى ، مما سيأتى شرحه فيما بعد .

أما فى البلاد التى وُضعت أخيراً تحت النفوذ السوفيتى سواء بطريق الضم أو الإشراف ، فيتبع السوفييت السياسة التى اتبعوها فى دور الانتقال داخل بلادهم الأصلية ، مع توخى التدرج فى الغالب ، والالتجاء إلى التحايل أحياناً . فمن حالات التحايل استيلاؤهم على بعض الأملاك بحجة أنها كانت سابقاً من أملاك الأعداء ، وبالغوا فى ذلك كل المبالغة حتى أنهم استولوا على أملاك يهودية سابقة باعتبار أن النازيين انتزعوها من اليهود وصارت ملكاً لهم ، وعلى أملاك الأمريكين أو البريطانيين السابقة ، مثل شركات البترول الرومانية التى سبق أن استولى عليها الألمان أو الحكومات المحلية .

ومن أساليب تحايلهم أيضاً تعديل النقد — مع اختيار أحسن الأوقات ملائمة لأغراضهم — لانتزاع أملاك الأثرياء ، الذين هم أشد العناصر مقاومة

للنظام الشيوعي . من ذلك اعلانهم تعديل قيمة العملة الرومانية في ١٥ أغسطس من الصيف الماضي (سنة ١٩٤٧) وكان ذلك عقب بيع المنتجين لمحصولاتهم الزراعية التي يتم حصادها في شهر يونية ويوليو عادة . فوضعوا قيمة جديدة لوحدة العملة « اللية » بأن جعلوا « اللية » الجديد يساوي ٢٠ر٠٠٠ من الليات القديمة . واشترطوا في الاستبدال بالنسبة للمزارعين نهاية قصوى لا يتجاوزونها تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٥٠ لياً جديداً ، فضاعت بذلك ثروات كثيرة على أصحابها . وينشرون عن مثل هذه الإجراءات إيضاحات فنية معقدة ليصعب معها كل نقد أو تسفيه لأعمالهم .

أما علاقاتهم الاقتصادية مع سائر البلاد التي لم يمسهما النفوذ السوفيتي ، فيرمون فيها في قرارة نفوسهم ، أولاً وقبل كل شيء ، إلى أهدافهم السياسية . فترام في تجارتهم الخارجية يقتصرون ما أمكن في استيرادهم على ما يساعد الإنتاج الحربي ، ويدفعون فيه أعلى الأثمان ، ويبيعون صادراتهم بأثمان تسترعى الأنظار في انخفاضها ، رغبة في الحصول على العملة الأجنبية التي يشترون بها لوازمهم الحربية ، التي لا تقدر في نظرهم بثمان . فالتجارة الخارجية في نظرهم شر لا بد منه في الفترة بين انتصار الشيوعية في روسيا والانتصار النهائي المنتظر للثورة العالمية .

هذا إذا كانوا في حاجة حقيقية إلى الصفقات التي يعقدونها . أمّا ما جرّوا عليه منذ عام ١٩٤٥ من إرسال سفنهم محملة بالتمح الروسي إلى مختلف الممالك الغير الشيوعية ، فلا تفسير له إلا أنه عمل سياسي من جانب الحكومة السوفيتية ، ترمي به على الأقل إلى مساعدة نشاط الأحزاب الشيوعية في العالم .

وهذا النشاط من جانب الأحزاب الشيوعية يجد مجالاً واسعاً في ميادين

الأعمال الاقتصادية . فإنهم لا يخفت لهم صوت في المطالبة بتحسين حالة العمال :
زيادة أجورهم وتحسين شروط العمل ، ولا يعرفون حداً تقف عنده زيادة
الأجور مهما تضخمت بسبب ذلك الأسعار ، لأنهم لا يرمون في الحقيقة إلى
إصلاح الحالة ، إذ أن الإصلاح في نظرهم مستحيل في أي مملكة قبل الثورة
الشيوعية ، وغاية ما يرمون إليه هو انهيار الحالة^(١) . وإذا ضاقت بهم السبل في
استمرار العمل على رفع الأجور ضاعفوا اهتمامهم بتخللهم الهيئات العمالية ، ولهم
من واسع خبرتهم ومهارتهم ودقة نظامهم الموروث أعظم كفيل بسيطرتهم على
شئون هذه الهيئات ، فتصبح في أيديهم أداة لنشر مبادئهم واجتذاب الجموع
إليهم ، فضلاً عن شلهم حركة الإنتاج عن طريق الإضراب عن العمل ، لاسيما
في الأعمال الأساسية كأعمال مناجم الفحم والسكك الحديدية . وعندما يرون أن
الحالة بلغت الحد المطلوب ، ونضجت فيها عوامل الثورة ، تقدم قوادهم الفنيون
وقاموا بحركة قلب الحكم ، مع مراقبة حركات الشعب خلال ذلك مراقبة
شديدة إلى أن يتم الانقلاب . كل ذلك وحكومة الاتحاد السوفيتي متظاهرة
بعدم التدخل في الأمر ، وتعزو الحوادث إلى إرادة الشعب . وكون مقر
« الكومنفورم » في « بلغراد »^(٢) بدلا من موسكو كفيل برد أي تهمة
أو احتجاج يوجه إلى وزارة الخارجية السوفيتية .

(١) وسيظهر جليا فيما يلي كيف أن العمال أنفسهم قد تنبهوا إلى خطأ هذه السياسة
وأخذوا ينفرون من القيادة الشيوعية .

(٢) كانت « بلغراد » مقر انعقاد الكومنفورم في أول عهده ، فلما وقع الخلاف بين
حكومتى « يوغوسلافيا » والاتحاد السوفيتي بعدم انصياح المارشال « تيتو » لكل مطالب
موسكو ، صار الكومنفورم ينعقد في « بوخارست » أو « براغ » أو غيرها من عواصم
ممالك أوروبا الشرقية التي تدور في فلك الاتحاد السوفيتي .

٦ - الجمع بين مختلف الأساليب

للسيوعيين أساليب تكتيكية كثيرة تعمل في ميادين عديدة وبوسائل متنوعة . ومع أنها جميعاً ترمى إلى أهداف معينة ، فإن العبرة في استخدامها هي باختيار ما يلائم كل حالة على حدة من ميادين العمل أو وسائله ، منفردة أو بالجمع بين بعض منها ، حسب ما يلائم الظروف .

فمن المهم أولاً أن يختاروا بين خطة الهجوم وخطة الدفاع أو التراجع ، وثانياً أن يقرروا أى بقعة من بقاع الأرض أولى بجهودهم في وقت ما ، وأن يلبسوا الأساليب المعدّة لها الثوب الذى يلائمها ، وثالثاً أن يختاروا لضرباتهم بين ميادين الاقتصاد أو السياسة أو الدعاية ، ورابعاً أن يعيّنوا الهيئة التى يعهد إليها بالعمل : هل هى الجيش الأحمر ، أو وزارة الخارجية السوفيتية ، أو حكومات الممالك الجديدة («التوابع» الضالعة معهم التى تدور فى فلك النفوذ السوفيتى) ، أو الأحزاب الشيوعية فى البلاد غير الشيوعية .

ولا يخفى أن هذه الحركة المتشعبة ، المترامية الأطراف ، لا يمكن السيطرة عليها إلا على يد هيئة قوية نافذة الكلمة ، واقفة تمام الوقوف على مختلف الأغراض والأهداف المقصودة وتأثير مختلف العوامل فى مختلف الظروف فى كل أمر منها ، أى أنها تكون أشبه شئ بهيئة أركان حرب فى قيادة حرب واسعة النطاق . وهذا بالضبط هو ما أعدّه الشيوعيون لحركتهم من سنين ووضعوا له نظامهم الحديدى المعروف ، ودرّبوا من أجله رجالهم الفنيّن تدريباً طويلاً يتناول دراسة المسائل النظرية وتطبيقها على الأمور العملية مع ما يلزم لكل حالة من تعديل أو تحوير ، بل بلغ بهم الأمر أنهم يدرّبون لكل بيئة طائفة

خاصة من الإخصائيين ، حتى صار لديهم مثلاً إخصائيون أمريكيون وإخصائيون آسيويون .

ومع أن جميع أساليب الشيوعيين ووسائلهم مما يمكن محاكاته ودرؤه بمثله ، فإننا ما دمنا لم ندخل هذا الميدان بعد ، فيبدو أن جانبهم من هذه الوجهة هو الأقوى . ولهم إلى ذلك عامل آخر يلجأون إليه لحماية مصالحهم وهو ما حظوا به من حق « الفيتو » في هيئة الأمم المتحدة ، فضلاً عن مركزهم الحالى فى ألمانيا واحتلالهم فى الشرق الأقصى لبعض المراكز الاستراتيجية ، فضلاً عن اضطراب الحالة فى كثير من بقاع العالم خارج بلادهم ، مما يرقبونه متربصين . وهم يتنبأون فرحين بوقوع هبوط إقتصادى كبير فى البلاد الديمقراطية قياساً على الماضى ، مع أن هذه الدول تسير الآن بشئونها فى الطريق التى تراها كفيلة بعدم وقوع هذا الهبوط

على أنه بالرغم من جميع هذه المظاهر الخلابه ، فإن الشيوعية تحمل بين ثناياها عوامل الضعف . لقد كانت الشيوعية عند ظهورها نظرية تاريخية عظيمة الخطورة وحاملاً كبيراً لإسعاد بنى الإنسان ، فتحوّلت الآن إلى مجموعة من الخطط والأساليب للاستئثار بالسلطة . فليس فيها ما يعرى الذين يتمتعون بكامل حريّتهم على اعتناقها ، حتى ولو سأموا بأن العالم مآله إلى ثورة عالمية شيوعية . فإن الشيوعية ، مع ما فى مراحلها من عنف ودكتاتورية ، لا تؤدى إلى أكثر من وعدٍ معسول يبسطه من العيش والحريّة فى المستقبل البعيد ، فى حين أنّ ذلك موفور فى كثير من الممالك غير الشيوعية من الآن .

والشيوعيون يعانون في بلادهم كثيراً من جرأ النظام الحديدي المفروض عليهم . وإنَّ المبدأ الذي تجرى عليه رياستهم من أن « الغاية تبرر الوسيلة » لكفيل بتعريض الوسيلة إلى الثورة إذا كانت الوسيلة هي الناس أنفسهم : ينطق بذلك كثرة من أزهقت أرواحهم لمحاولة خروجهم على هذا النظام أمثال « تروتسكى » وغيره من أقطاب الشيوعيين ؛ وكثرة الفارين من رجال الجيش الأحمر بأوروبا ، فضلاً عما هو معلوم من تكون جماعات وطنية للمقاومة السرية في البلاد التي أخضعت للشيوعية أمثال المجر والأوكرين .

كما أن طبقات العمال في كثير من الممالك أخذت تنفر من القيادة الشيوعية بعد أن اتضح لهم من درس تضخم الأجور أن لا أمل لتحسن أحوالهم المعيشية عن هذا الطريق .

وكانَّ رياسة الشيوعية عالمة بعوامل الضعف التي تهدد بزعة أركانها ، وإلّا لما كان ثمة داع لذلك الستار الحديدي الذي أسدته في وجه العالم الخارجى مخافة أن تتسرّب منه إلى ما وراء الستار العوامل التي تعجل هذا التزعزع ، ولما كانت هناك ضرورة لتلك الدولة البوليسية الهائلة التي تسيطر على كل شيء في طول البلاد وعرضها ، أو لتلك « التطهيرات » الشنيعة بين رجال الحزب ، أو لنقل السكان بالجملة من أوطانهم الأصلية إلى أصقاع أخرى لا تربطهم بها علاقة .

ومع أن الشيوعيين يبذلون جهوداً جبّارة لتلافي مواضع كل هذا الضعف ، ويساعدون في مواصلة سعيهم كثرة ميادين عملهم وتنوع ما يستخدمونه فيها من أساليب ، فإن طبيعة الأشياء تقضى بوصولهم حتماً في النهاية إلى الحدود التي تقف عندها خططهم وتنضب موارد أساليبهم . وسنوضح في المبحث التالى كل ذلك ، مع ما يجب علينا إعداده من وسائل لمقابته .

د - وسائل العلاج

١ - مشكلتنا (أى مشكلة الأمريكين)

يعتقد الشيوعيون أن الحالة التي وصل إليها العالم الآن إن هي إلا بقية مجموعة حوادث متسلسلة ، تنبأوا بمعظمها كنتيجة لازمة لفساد النظام الحالى للمجتمع ، ولعبوا دوراً خطيراً فى الكثير منها على أساس تقديراتهم ، فبلغوا من القوة ما قدروا لأنفسهم بلوغه . ولقد نمت قوتهم حقاً فى مائة عام نموا يذكر ، وأرّبت قوتهم النسبية على قوتهم الحقيقية ، نتيجة لتطاحن الدول فى حربين عالميتين ، خضدّا من شوكتها ، حتى صار العالم وليس فيه سوى مركزين اثنين للسلطة السياسية العالمية .

وهم يرون أن العالم يقترب من اليوم الذى يصقّى فيه الحساب طبقاً لنظرياتهم ، فليس فيه من الدول من تستطيع مدّ يد المعونة لتعمير ما خرب وإنعاش ما خمدت أنفاسه سوى الولايات المتحدة ، وهذه فى نظرهم تقترب من حافة هبوط اقتصادى خطير يوقمها فى أشدّ ارتباك ، وقد حدّدوا مركزهم تجاهها ، وما عليهم إلا أن يسيروا على الخطط التقليدية التى أعدّوها لمثل هذه الحالة .

أما نحن (الولايات المتحدة) فالحالة بالنسبة لنا مغايرة لذلك تماماً . فنحن لم نكن نتوقع الحالة الدولية التى نرى فيها العالم الآن ، ولسنا ندعى أن عندنا خطة مرسومة لمواجهةها نستطيع فى الحال السير على مقتضاها . بل علينا أن ندرس العناصر الأساسية فى المشكلة ، ونزن ما لدينا من وسائل ، ونعيّن أجمع الطرق للإفادة منها .

ولنبداً بفحص مواضع الضعف فى مركزنا بالنسبة للجانب الآخر ، حتى

إذا قسنا قوتنا بجانب قوته في ضوء ذلك ، أمكننا وضع القواعد العملية التي يجب علينا مراعاتها لمواجهة الحالة .

٢ - مواضع الضعف في مركزنا

إن المجموعة الأولى من عوامل الضعف في مركزنا هي نفس مجموعة المكاسب التي حظى بها الشيوعيون أخيراً . فقد منحناهم في أيام تحالفنا معهم حق « الفيتو » في هيئة الأمم المتحدة ، ومركزاً وطيداً في ألمانيا ، كما أتحنا لهم الفرصة لأن يُدخلوا في شرق أوروبا ما يسمونه « بالديمقراطية الجديدة » ، وأغريناهم على التدخل في شرق آسيا بما أكسبهم قوة وأورثنا ضعفاً في مركزنا . وقد حرمتنا هذه الأشياء وسائل للعلاج كان من شأنها أن تكون في متناول يدنا ، وسدّت أمامنا طريق العمل في أنحاء يتوقف عليها مصير غيرها من الأقطار : فقدنا ذلك كله عن طريق اتفاقات ، كنا نرمي من وراءها إلى جني ثمار حسن معاملتنا وطيبة نوايانا ، فجاءت النتيجة على عكس ظننا .

أما المجموعة الثانية من عوامل ضعف مركزنا فهي الوجه الآخر للعوامل التي يجدون فيها فرصهم الحالية : من بؤس وارتباك يئن تحتها كثير من بقاع العالم ، إلى مشاكل اقتصادية وسياسية واسعة النطاق لم تُحلّ بعد وليس لبعضها حل منظور ، إلى تلبّل الخواطر في بعض أنحاء العالم بسبب نشاط الشيوعية وعدم الاستقرار في البلاد غير الشيوعية .

ولئن كنّا قد وجدنا الآن في هذا المركز بسبب أخطائنا السابقة ، فذلك يشير إلى احتمال وجود بعض الضعف في طريقة تصريف شئوننا داخل بلادنا ، سواء بسبب خطأ سياسة بعض رجال حكومتنا ، أو عدم وضوحها وإعطائها

القدر الكافي من البحث داخل الكونجرس ، أو عدم الاتصال الكافي بين الحكومة والجمهور . وإن الحكومة التي تحاول إصلاح ما فسد بسبب أخطائها السابقة ، دون أن تعترف بارتكاب هذه الأخطاء ، قلّ أن يصفوا أمامها الجور ، مادمننا نعيش في ظلّ الحكم الديمقراطي الذي اخترناه لأنفسنا .

٣ — أخف الضررين

يتضح مما بيناه في مواضع ضعف مركزنا ، وعدم صفاء الجو الداخلي فيما بين صفوفنا ، اننا كنا في حلم حلو لذيد ، وهنأنا فيه استقرار السلم ، فلما استيقظنا شعرنا بمرارة خيبة الأمل ، ومن هنا يودّ بعضنا لو أمكن استمرار هذا الحلم . فلهؤلاء نقول إن ذلك ليس بالعسير ، وأن في استطاعتنا مدّ الوقت الذي نعيش فيه في وئام مع الشيوعية إذا رضينا بالأنا نقف في طريق شيء من أغراضها ، بل إننا لو أردنا أن نعدّ هذا الوقت إلى ما لا نهاية فإنا علينا إلا أن نتحوّل جموعنا جملةً إلى الشيوعية : الأمر الذي لا ترضى به أية أمة مهما تهتدها البؤس والخطر .

إن التسامح مع الخصم ليس دائماً بالأمر المعيب ، فقد يكون موضوع التسامح شيئاً لا مناص من النزول عنه ، أو قد يكون من وراء التسامح مجلبة لمنفعة ما ، ولكن الأشياء التي نريدها من السوفيت أمور جوهرية : هي تدعيم استقرار العالم وإقرار مبدأ دوام السلم . فماذا نستطيع تقديمه لهم في مقابل ذلك ؟ لقد أعطينا ما كان في نظرهم كافياً لتعزيز مركزهم ، ولم نعدّ نملك هذه الأشياء حتى تقدّمها لهم .

إن موضع الخلاف العاجل يشمل جميع الأصقاع التي لم يتقرر بعد هل تتبّع

في حكمها نظامنا أو نظامهم ، فلو شرعنا في مساومتهم بشأنها فإنما يكون ذلك لشراء سلم عاجل فقط لا سلم دائم ، وهم قد لا يقبلون حتى هذه المساومة لأنهم يأملون في أن تكون لهم في هذه الأصقاع الكلمة العليا . وفي رأى هذه اللجنة أننا قد بلغنا في التسامح معهم كل حد معقول ، وأن أى تسامح بعده يعرّضنا لأكبر الأخطار .

وليس معنى ذلك أنه لا يصح لنا مساومتهم في شىء بعد الآن ، وإنما الواجب أن تكون المساومة — عندما تسمح بها الفرص — على أساس تبادل المنفعة ، دون أى تفريط جديد فيما يرتبط بمرافقتنا الحوية .

٤ — قضيتنا في نظرهم

(والرد على اتهاماتهم)

إن التصريحات السياسية الهامة التى ألقاها زعماء الشيوعيون منذ انتهاء الحرب تفيض بأرائهم عن حالة العالم اليوم وما ينازعها من عوامل ، وما يعزونه إلى غيرهم من صفات وما آرب تجاهها ، وما يعتقدون وقوعه مستقبلاً بسبب تفاعل هذه العوامل . ومع أن هذه التصريحات مُدرّجة في الجزء الأخير من الملحق رقم ١ لهذا التقرير ، فإننا نستخلص هنا أهم أقوالهم عن الولايات المتحدة وما يوجهونه إليها من تهم ، مع بيان مبلغ صحتها ، وأى الفريقين أولى بتوجيهها إليه : —

(١) يقول الشيوعيون ان بلادنا مَعْقِل النظام الرأسمالى ، ويقصدون بذلك على الأخص — كما سبق أن أوضحنا — حرمان الطبقة المنتجة من ثمرة الإنتاج . والحقيقة الواضحة هى أن أول مملكة ينطبق عليها هذا القول اليوم هى الاتحاد

السوفييتي لا الولايات المتحدة ، وأنه لا توجد مملكة في العالم يجنى فيها العمل من ثمرة إنتاجه العظيم أكثر مما يجنيه في الولايات المتحدة .

(٢) يتهموننا بأننا الآن في دور الاحتكار من أدوار الرأسمالية ، ومع ذلك فهم الذين يحتكرون تجارة بلادهم الخارجية ، كما يحتكرون الكثير من الصناعات الكبرى ، ونحن لا نحتكر شيئاً .

(٣) يقولون إن نظامنا يستغلّ العمال ، في حين أنهم هم — لا نحن — الذين يستخرون العمال بالملايين تسخير العبيد استناداً إلى أوهى الأسباب السياسية ، كما يستخرون مئات الألوف من أسرى الحرب في الأعمال الشاقة .

(٤) يدعون أن تقابلاتنا الصناعية هي جبهة زائفة ، خاضعة في الحقيقة لرأس المال ، وتعمل في الخفاء على خيانة مصالح العمال . في حين أن تقاباتهم هي التي أصبحت مجرد أداة للإشراف الحكومي الذي يحرم الإضراب عن العمل ، ولا عمل لها سوى الحيولة بين العمال وبين ما يطلبون من عدالة .

(٥) يقولون إن الفوارق عندنا شاسعة بين الغنى والفقير ، والحقيقة أن الفوارق في رواتب رجال الجيش عندهم تفوق نظائرها في جيشنا ، وأن الفوارق في الأجور العامة في بلادهم قد ازدادت ، في حين أنها في بلادنا قد نقصت .

(٦) يدعون أن ديمقراطيتنا زائفة ، وأن ديمقراطيتهم هي الحقيقية . مع أن نظامنا يسمح للناخبين بالتحوّل عن آرائهم وإسقاط الحزب الذي ييده الحكم ، في حين أن انتخاباتهم تُسفر عن إحراز الحزب المسيطر لأكثر من ٩٩ في المائة من الأصوات ! تقول مبادئهم الأصلية إنه متى بلغ المجتمع الدرجة

المطلوبة من الرقي الاجتماعي « ذُبلت » سلطة الحكومة ولم يُعد لها إشراف على الأشخاص : فالولايات المتحدة هي أقرب بلاد العالم لهذه الحالة ، في حين أنه لا يوجد في العالم اليوم مملكة يعاني فيها الأشخاص من سلطة الحكومة أكثر مما يعانيه أهل بلاد الاتحاد السوفيتي .

(٧) يقولون إن الصحافة في الممالك الرأسمالية ليست حرة ، وأنها آلة في يد الرأسماليين لخدمة أغراضهم . لقد جرى تراشق بين صحافة الفريقين في هذا الموضوع أخيراً ، وإنما يكفي لإسكات السوفيت أن نظام الحكم عندهم ، وما يتضمّنه من نفوذ الحزب البلشفي و « التركيز الديمقراطي » ، يفرض على الصحافة واجب القيام بالتحريض والدعاية (Agitation & Propaganda) ، وهو الرموز له عندهم باللفظ المختصر المشهور « Agitprop » ، كما يجرمها الحرية في نشر المعلومات .

(٨) يدعون أن نظامنا ينطوي على فساد في الأخلاق ، ويستندون في ذلك إلى حوادث « الفضائح » (Scandals) التي تحصل في المجتمع من وقت لآخر . فالرد على ذلك أن المستوى في الأخلاق هو أمر نسبي ، وأن حوادث « الفضائح » يقلّ السماع بها عندما يكون الفساد هو القاعدة ، والعكس بالعكس ، ويكفي أن المبدأ الأساسي في الأساليب الشيوعية هو أن « الغاية تبرّر الوسيلة » ، فإن ذلك أعظم برهان على أن الانحطاط الخلقى عندهم أمر عام ومعترف به رسمياً .

(٩) يسموننا « محبي الحرب » ، مع أننا نحن الذين عوّلنا في كل تصرفاتنا على دوام السلم وعدم قيام حرب أخرى ، ونشعر الآن بخيبة الأمل بعد أن ظهرت كل الصعاب التي سبق ذكرها ، وأنهم هم الذين يجعلون مبدأهم الأساسي « أن لا غنى عن تطاحن نهائي مروّع » .

(١٠) يتهمون العالم الرأسمالى بالالتجاء إلى الإرهاب كلما لاح شبح الثورة ، مع أن روسيا هى وطن الإرهاب ، ولم يُتَح لها اجتياز دور التطور التاريخى للإنسانية الذى اجتازته الممالك الغربية وقضت فيه نهائياً على أكبر عناصر الإرهاب .

(١١) يقولون إن كل آمالنا وعودنا بشأن الإصلاح الاجتماعى هى تقرير بالعمال ، وأنها أشبه شئ بعصفور على الشجرة أو « فطيرة فى السماء » . فإذا كان ما أوجدته الولايات المتحدة فى بلادها من تحسين فى أحوال المعيشة ، وما قدمته لغيرها من وسائل الإسعاف على وجه السرعة ، هو من قبيل « فطيرة فى السماء » فبأى شئ نشبه ما يمتنى به الشيوعيون الناس من الحرية بعد أن تعمّ الدكتاتورية العمالية العالم : الأمر الذى لن يحصل — على حدّ قولهم — إلا بعد حرب طاحنة أخرى ، وهذه على حدّ تقدير ستالين لن تقوم إلا بعد إنجاز ثلاثة أو أربعة من برامج الستين الخمس .

هذه هى بعض التهم الرئيسية التى يوجهها الشيوعيون إلى العالم الرأسمالى ، مع الردود عليها ، وهى تدل على مدى الأقوال الشيوعية من الصحة وبُعدّها عن الحقائق . ولنلقِ لهذه المناسبة نظرة أخرى على « المتناقضات الثلاث » التى يعزوها ستالين إلى الرأسمالية وأوردنا ذكرها فى أوائل هذا التقرير وهى : النزاع بين العمل ورأس المال ، وبين الدول الاستعمارية (بعضها وبعض) ، وبينها وبين الشعوب الخاضعة لها . وتقول النظرية الشيوعية فى ذلك إنه لا يتحرّر المجتمع من هذه المتناقضات الهادمة لكيانه إلا بعد الثورة . فمن جهة المناقضة الأولى ، نرى أن طبقة العمال فى الولايات المتحدة ، وإن كانت لم تبلغ بعدُ كلَّ

ما يُشتهى لها ، تحظى الآن بنصيب من أرباح الإنتاج أكثر من نظيرتها في الاتحاد السوفيتي . لقد قال « ماركس » في نظريته الأصلية إن من شأن نظام الرأسمالية أن يزداد الغنى غني والفقير فقراً إلى أن تنشب الثورة . والذي نشاهده الآن ، بعد ما تمّ من رفع مستوى الأجور وفرض الضرائب التصاعديّة على الإيراد والموارث ، هو عكس ما تنبأت به هذه النظرية .

أما المتناقضتان الثانية والثالثة ، فتتضاءل قيمتهما أمام الروح الحاضرة التي ترمى إلى منح الحرية للمستعمرات السابقة . ولم تقم الولايات المتحدة بدور هام في هذا الشأن إذ لم تكن لها مستعمرات تُذكر ، لكن حليفها بريطانيا قضت قرناً من الزمن في تحرير أجزاء امبراطوريتها المعروفة « بالدومينيون » من حالة الاستعمار ، وها هي ذى الآن قد توسّعت في الحركة ومدتها إلى الهند وبورما(*) . هذا فضلاً عن أن ما تظهره الدول « الاستعمارية » في هيئة الأمم المتحدة من الولاء لمبادئ الهيئة قد ساعد على نظر مثل مسألة إندونيسيا والتصرف فيها بما يخالف الروح الاستعمارية القديمة ، وإن كان الأمر لم يصل بعد إلى كل النتيجة التي ترتضيها الهيئة .

كل هذا ينطق بأننا قد اجتزنا دور الثورة التي يقول الشيوعيون بضرورتها ولم نعد في حاجة إليها . ويزيد ذلك تأييداً أن تاريخ الشيوعية يدل صراحة على أنها قامت على أساس ما لاحظته « ماركس وإنجلز » من حالة الدول الصناعية في القرن التاسع عشر ، وأن الشيوعية وجدت أول مجال لتطبيق مبادئها عام ١٩١٧ في روسيا ، تلك المملكة التي أوضح لنين وستالين الظروف والأحوال التي جعلتها مرتعاً للثورة ، في حين أن ظروف غيرها من الممالك

(*) وليذكر القارئ أن هذه وجهة نظر أميركا .

الصناعية الراقية جعلت الروح الثورية الشيوعية تقابل فيها بالإعراض والنفور ،
إذ أنها كانت وقتئذٍ قد بُدّت عن أسباب الثورة عما كانت عليه أيام ماركس
وإنجلز . فالثورة في هذه الممالك في ابتعادٍ لا في اقتراب .

وما قبول إيطاليا وألمانيا والنمسا للدكتاتورية الفاشية إلا مظهر من
مظاهر النفور من الروح الثورية الشيوعية ، لأن الناس قد رأوا بأعينهم عدم
صحة النظرية التي قالت بأن الرأسمالية تزيد الغنى غنى والفقير فقراً ، وأن
الرأسمالية لا تموق الإنتاج ، وأن مستوى معيشة العمال في ارتقاء ، وأن العمال
في بلاد كالولايات المتحدة مثلاً يحظون بنصيب من ثمرة الإنتاج يفوق نصيب
أمثالهم في بلاد الاتحاد السوفيتي ، وأن الحالة في الولايات المتحدة أقرب
ما يكون إلى الحالة التي ينشدها الشيوعيون أنفسهم بعد الثورة . فاعلينا
إلا الاستمرار في العمل على تحسين هذه الحالة وعلى تحقيق ما يجيش في النفوس
من آمال .

٥ - الاحتياطات السلبية

إن أوّل ما ينتج من علمنا بالخطط والأساليب الشيوعية هو أنه يجب
ألا نتقف مكتوف الأيدي إزاءها . فإنه بصرف النظر عن صحة ما تفترضه من
وقوع ثورة عالمية أو عدم صحته ، لا تخلو هذه الأعمال من تأثير سيّئ في أحوالنا ،
قد يتضاعف إلى حدّ إحداث اضطراب خطير فيها . فمنعاً لذلك يجب أن يحاط
العالم الغير الشيوعي بسياج يكفل له المناعة ضد الدسائس الشيوعية . فإن هذه
الدسائس تزيد من المتاعب الاقتصادية والسياسية ، وإذا خلا لها الجوّ قد تؤدّي
إلى كارثة لاداعي آخر يدعو إليها .

ولكى يكون عملنا ناجحاً ، يجب أن نتعرّف باليقين ما هي الأصقاع التي تجب حمايتها من هذه العوامل . فإنّ الاستقرار الاقتصادى والتعاون الدولى لحفظ السلام لا يكفى فيهما ما تبذله كل دولة لنفسها ، بل إنه لاغنى للصناعة الحديثة ، والحضارة الحالية ، عن مواد أساسية لا تتوافر مواردها في مملكة واحدة ، فإذا كان العالم الغير الشيوعى يريد أن يكون فى مأمن من شرّ الثورة التي تهدّد بها الشيوعية ، وجب أن يكون داخل دائرته أنحاء معيّنة من العالم ، إذا أفلتت من العالم الغير الشيوعى وانتقلت إلى حظيرة النفوذ الشيوعى ، اضطرب التوازن بين الفريقين . فمن هذه الأنحاء ما هو ضرورى بسبب ما يحويه من موادّ أولية شديدة الأهمية ، كالشرق الأدنى الذى لا غنى لسير الحضارة فى العالم الغير الشيوعى عن زيته ، ومنها ما هو ضرورى بسبب كثرة سكانه ، أو ما يمتازون به من كفاءات : كالصين ، وفرنسا وإيطاليا وألمانيا .

وليس من شك فى أن الإجراءات الإيجابية هي أعظم العوامل الكفيلة بالعرض المطلوب ، غير أن هذه الإجراءات لا يُضمن لها المضىّ فى طريقها إلا إذا أُخلى لها الجوّ من كل تدخّل أو دسّ شيوعى . ولهذا وجب القيام بما يأتى :-

أولاً - أن يُعنى بتحليل الشيوعية وأغراضها أكثر من قبل ، وألا يُقتصر فى ذلك على دراسة الإخصائين ، بل تُستخلص النتيجة فى شكل بارز وعبارات جليّة تصل إلى أذهان الجماهير الديمقراطية فى العالم ، بحيث يلمسون أن الشيوعيين لا يريدون السلم ، ولا الانتعاش الاقتصادى ، وأن ديدنهم

الفوضى والدكتاتورية، وأنه من المستحيل أن يتعاونوا معنا بإخلاص في سبيل ما نرمى إليه من أهداف.

ثانياً — يجب أن نحول دون فوز الشيوعيين بشيء من المزايا والفرص التي تساعدهم على تحلل صفوفنا لدمّ دسائسهم. وليس معنى ذلك أن نُحدث تغييراً جوهرياً في نظمنا الدستورية بأن نحرّمهم الحقوق التي يتمتع بها جميع من يستظلون بالدستور، وإنما ليس مما تؤمّن عاقبته، ولا مما يحتمه علينا الفهم الصحيح لمعنى الحقوق، أن نسند إليهم شيئاً من الوظائف الحكومية.

ثالثاً — يجب اتخاذ بعض التدابير للدفاع السياسي في كثير من الممالك غير الشيوعية، والالتيقظ إلى ما يرمى إليه الشيوعيون من وراء الترويج للنظم « فوق الديمقراطية »، مثل التمثيل التناسبي في الانتخابات وحصر السلطة العليا في يد الهيئة التشريعية وحدها. ولن تستطيع الولايات المتحدة مراقبة هذه المسائل في غيرها من الممالك، وإنما تستطيع التوسع في عطفها وتأييدها للحكومات الديمقراطية التي تجمع في يدها جانباً كبيراً من القوة، كما تستطيع الإقلال من تأييد الأمور « فوق الديمقراطية » التي يشجعها الشيوعيون لغاياتهم.

رابعاً — يجب اتخاذ بعض التدابير للدفاع الاقتصادي. ولا ينبغي الانزلاق في ذلك إلى حدّ منع التعامل إطلاقاً مع السوفييت، وإنما يجب أن تكون التجارة معهم ذات منفعة متعادلة للطرفين مع احترام كل منهما لتمهدياته على السواء. وفي التعاقد معهم على أمور تتضمن مواصفات صناعية، يجب بذل عناية خاصة لستر الأسرار الصناعية. ولا تقدم مساعدة أو قروض ما

لأحدى الحكومات التي لم توف بتعهداتها الدولية الوفاء الكامل الذي يفهم من الألفاظ الصريحة الواردة في تلك التعهدات ، ما لم تقدم هذه الحكومة الترضية الكافية .

٦ - التدابير الإيجابية

من الكلمات المأثورة عن الرئيس « لِنَكُنْ » قوله « متى عرفنا أين نحن وماهى وجهتنا ، سهل علينا أن نقرر ما ذا نفعل وكيف نفعله » . فنحن لم نكن نعرف في السنوات الأخيرة أين كنا من الشيوعية ولا وجهتنا بالنسبة إليها ، ولذلك لم نقرر بصفة قاطعة ما ذا نفعل إزاءها وكيف نفعله .

أما الآن فأول ما يجب علينا عمله أن نحافظ على مستوى حركتنا الاقتصادية ، وأن نسير بها إلى الأمام بدون هبوط . وليس معنى هذا أن نحاول التدخل في « الدورة الاقتصادية » بما فيها من تقلبات معتدلة ، بل يجب بقاء هذه التقلبات كجزء من نظامنا المرن ، ولكن إذا أفلت منا الزمام وهوينا في هبوط آخر خطير ، فإن ذلك يخل بتوازن القوى إخلالاً عظيماً قد لانستطيع إصلاحه . فإذا كنا نؤمن بأن قضيتنا على حق ، وقضية الشيوعيين على باطل ، فهذا يكون أوّل اختبار لإيماننا ، والإيمان إنما يتجلى في الأعمال الصادقة

كذلك يجب علينا أن نتوخى الوضوح في أبحاثنا ، فإن من عوامل قوة الروح المعنوية عند الشيوعيين ، وضعفها عندنا ، وضوح آرائهم وغموض آرائنا . وليس معنى هذا أن تكون لنا نظرية صلبة كمنظريتهم ، خالية من كل مرونة ، وإنما يجب أن نُقلع عن الغموض الذي لازم سياستنا في السنوات الأخيرة .

حقاً لقد قالت حكومتنا كثيراً مما يجب قوله ، ولكنه يظهر أنها تفترض أن ذاكرة « الكونجرس » والأهلين لاحد لها . فمثلاً قد فهم ضمناً أن « مبدأ ترومان » و « مشروع «مارشال» يريان أولاً إلى صد الشيوعية ، وثانياً (وهو العمل الإيجابي) إلى مساعدة النهوض والتقدم في الأصقاع المراد حمايتها من الشيوعية ، ومع ذلك لم يرد في جميع التصريحات الرسمية في هذا الشأن نص صريح على ذلك ، حتى لقد جرت مناقشات علنية كثيرة طوال شهور عدة ، فيما إذا كان المشروعان متناقضين أو يعزز أحدهما الآخر . وبمثل ذلك لم تفصح خطب الرئيس ترومان في العام الماضي عن سياسة الولايات المتحدة نحو تركيا واليونان ، التي مازالت تبدو سياسة سليمة .

نحن لنا سياسة نحو هيئة الأمم المتحدة ، تنطوي على الأمل في تمكين هذه الهيئة من التحكم في عوامل نشوب الحرب . ولنا سياسة نحو الإشراف الدولي على القوة الذرية ، ترمي إلى جعل هذه القوة عاملاً قوياً في خدمة الحضارة بدلاً من الحرب . ولنا سياسة في التجارة العالمية ، ترمي إلى جعل التوسع في التجارة وسيلة للاستقرار والتقدم في الأمور الاقتصادية ، ولنا سياسة في حسن الجوار ، قد توسعنا فيها حتى شملت أوروبا وآسيا ، الخ الخ . ولكن لا يكاد يكون من المعروف أن جميع هذه السياسات مجتمعة تكون برنامجاً سياسياً واحداً .

لقد اضطررنا حوادث السنتين الماضيتين أن نوظد النفس على أن الشيوعيين لا يعتقدون فيما نعتقد ، ولا يقبلون التعاون معنا على خدمة السلم ، وهذا دفعنا مكرهين إلى أن نأخذ على عاتقنا حراسة الفرص المتاحة للعالم غير الشيوعي للاحتفاظ بالسلام وللأخذ بأسباب الانتعاش . وهذا يتضمن حتماً ما يعرفه الشيوعيون قبلنا ، وهو الاضطلاع بمسئولية وضعنا في مركز دائرة

العالم غير الشيوعي ، واستعدادنا لأن نكون القوة الرئيسية للدفاع عن حرّيته .
وصفوة القول أننا نريد إقامة البرهان على أن « لنين » كان على خطأ حين
قال أن لا علاج لأخطاء الرأسمالية إلا بثورة عالمية عنيفة . حقاً إن خطأه تضاعف
عندما أفضت أخطاء العالم إلى نشوب حريين عالميتين . ولكننا الآن بصدّد
الكلام عن حرب عالمية ثالثة ، فهناك من الأسباب القويّة ما يحمل على الاعتقاد
بإمكان منع هذه الحرب ، وأن التحكم في الشؤون البشريّة قد بلغ الحدّ الذي
عنده يستطيع الإنسان ألا يكون ضحية لعوامل تاريخية لا شأن له فيها .

ثانياً — ملخص بعض الوثائق الشيوعية

الملاحقة بتقرير اللجنة

ألحقت اللجنة بتقريرها بعض الوثائق الشيوعية الهامة ، التي استندت
عليها في الكشف عن نظريات الشيوعيين وأساليبهم ومراميمهم ، ومعتقداتهم
الدينيّة ومبادئهم الأخلاقية . وإذ كان « المانفستو » الشيوعي هو أهم هذه الوثائق
وأشهرها ، فقد أوردناه في صلب هذا الكتاب وفنّدنا ما حواه من مبادئ
ونظريات . والآن نورد بياناً وجيزاً لبعض الوثائق الأخرى ، مع نصّ النُبد التي
هي موضوع البحث ومثار الكلام : —

١ — « واجبات جمعيات الشبان »

هذا عنوان لخطاب ألقاه « لنين » في المؤتمر الروسي لاتحاد الشبان
الشيوعيين في ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٠ . وفيه أعلن المبدأ القائل بأن المبادئ
الأخلاقية في الحركة الشيوعية يجب أن تكون مستقلة عن كل مبادئ أخلاق

أخرى، وأن الأخلاق يجب أن تكون ثانوية بالنسبة لمصلحة الحركة الشيوعية وخاضعة لمقتضياتها. وفيه أيضاً يجاهر بعدم إيمان الشيوعيين بالله.

بدأ « لنين » خطابه هكذا : -

« أيها الرفقاء . يسرّني أن أبحث معكم اليوم في موضوع الواجبات الأساسية لاتحاد الشبان الشيوعيين ، وأن أتوسّع فأبحث بوجه عام في كيف تكون منظمات الشبان إطلاقاً في جمهورية اشتراكية . ومما يزيد في أهمية درس هذه المسائل أن الشباب هم في الحقيقة الجيل الذي سيحمل العبء الأكبر من إنشاء صرح المجتمع الشيوعي ، الذي لم يَتمَّ جيلُ العمال الحاضر بأكثر من وضع أساسه إلى أن قال : -

« وهنا يأتي السؤال الهام : كيف يكون تعليم الشيوعية ، وما هي الأساليب الخاصة التي يجب أن تمتاز بها طرقنا في التعليم ؟ إن أول ما أرى إيضاحه لكم في هذا الصدد هو دستور الأخلاق الشيوعية . قد تتساءلون : وهل هناك شيء يسمى الفضائل الشيوعية ؟ الجواب : نعم . كثيراً ما اتَّهمت البورجوازية الشيوعيين بأنهم لا يعبأون بالأخلاق ، وأنهم ينكرون أي مبادئ لها . إن إلقاء القول بهذا الشكل إنما هو من قبيل ذر الرماد في عيون العمال والفلاحين ، وإنما الحقيقة عن إنكارنا قواعد الأخلاق أننا ننكر ما تدعيه البورجوازية من أن مبادئ الأخلاق هي أوامر من عند الله . فنحن بالطبع لا نؤمن بالله ، ونعلم تمام العلم أن القساوسة والملاك والبورجوازية نسبوا الأمور إلى هذا الاسم « الله » لتحقيق مآربهم الاستغلالية .

وفي هذا افتراء مبين على مقام المولى جَلَّتْ قدرته . سبحانه وتعالى
عما يفترون .

ويواصل « لنين » خطابه ، فيقول :

« ونحن نذكر كل أخلاق لا يكون مصدرها المدارك الإنسانيّة ، ونجاهر
بأنها جميعاً مجرد غش وخداع وكُبت لعقول العمال والفلاحين ، وأن القوة التي
تسيطر على أخلاقنا هي مصلحة طائفنا . فدستور أخلاقنا مستمدّ من حركة كفاحنا
العمّالية . لقد كان المجتمع القديم قائماً على أساس ظلم الملاك والرأسماليين للعمال
والفلاحين . لذلك وجب علينا نفس هذا الأساس ، ولكي يتسنى لنا ذلك لا بد لنا
من الاتحاد ، وأن نوجد هذا الاتحاد بأيدينا ، فإن « الله » لن يخلقه » ، (نعوذ بالله من
هذا الكلام !) « إنما الذي يستطيع خلقه هم البرولتاريا وخدمهم »
... .. إلى أن قال : —

« من ذلك ترون أن كفاحنا لم ينته بعد ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى نظام
الحكم الذي نسمّيه « الدكتاتورية العمّالية » ، التي لا بدّ منها لمنع عودة
الاستغلاليين القُدّامى ولتوحيد صفوف تلك الجموع المبعثرة من الفلاحين
الجهلاء . وإذ كان كفاحنا الطائفي لا يزال قائماً ، فواجبنا الأول هو أن نُخضع
لمستلزمات هذا الكفاح كلّ شيء عندنا ، وفي ذلك أخلاقنا الشيوعية .
فالأخلاق عندنا هي أن نعمل كل ما يساعد على هدم المجتمع الاستغلالي القديم ،
وجمع كل صفوف الأيدي العاملة حول البرولتاريا القائمة بإنشاء المجتمع الشيوعي
الجديد

« يتكلم الناس أماننا عن مبادئ الأخلاق . فنقول لهم إن الأخلاق عندنا

معشر الشيوعيين ليست سوى النظام الموحد والتكتل اليقظ لمكافحة الاستغلاليين . نحن لا نعتقد في الأخلاق الأزلية ، ونعدّ كل الأفاصيل الخرافية التي ترمى إلى غرض أخلاقي قولاً هراء ، ولا نعرف الأخلاق إلا بصفتها عونا للمجتمع على الرفع من مستواه والقضاء على كل عمل استغلالي . لذلك لا تكون تربية النشء الشيوعي بإلقاء دروس الوعظ والخطب الأخلاقية بل باشتراكهم في الميدان العملي للكفاح القائم لتشييد وتدعيم صرح الشيوعية »

.....

٢ - كتاب ستالين إلى الرفيق « إيفانوف » (سنة ١٩٣٨)

هو كتاب أرسله ستالين إلى الرفيق « إيفانوف » رداً على كتاب من إيفانوف يلتمس فيه توضيح موضوع نجاح الاشتراكية في مملكة واحدة ، وعلاقة الاتحاد السوفيتي بباقي بلاد العالم من هذه الناحية . فأنخذ ستالين من ذلك فرصة وصرح بأوضح عبارة باستحالة بقاء العالمين معاً (الشيوعية والرأسمالية) أمداً طويلاً ، مبيّناً العلاقة بين استعداد الاتحاد السوفيتي والحركة الثورية العالمية التي لا بدّ منها لتمام انتصار الشيوعية . فقضى ستالين بذلك على كل أمل في أن الشيوعيين قد يُقلعون عن فكرة إثارة ثورة عالمية ويتركون غيرهم من أمم العالم يعيشون في سلام .

والسبب الذي دعا إلى ارسال هذا الكتاب أن « إيفانوف » ، أحد المشتغلين في معهد تدريب الدعاة باحدى القرى الروسية ، اختلف مع بعض زملائه ورؤسائه في موضوع الانتصار النهائي للشيوعية ، وهل تمّ فعلاً بالتغلب على المصاعب الداخلية في روسيا ، أو أنه ما زالت أمامه عقبات لا يمكن التغلب

عليها إلا بجهود عمال جميع الممالك . وكان هو من أنصار هذا الرأي الأخير ،
استناداً إلى ما أطلع عليه من تعاليم « لنين » ومؤلفات ستالين . فأرسل كتاباً
إلى ستالين يستفسر فيه عن حقيقة الأمر .

فأجاب عليه ستالين بأنه هو الذى على حق ، مبيّناً كيف تمّ التغلب على
المصاعب الداخلية فى روسيا حتى تكونَ فيها مجتمع اشتراكى فى جوهره رغمَ
عدم حدوث انتصارٍ ما لثورات اشتراكية فى الممالك الأخرى . ثم انتقل إلى
موضوع المصاعب الخارجية ، فقال : —

« أما الوجهة الثانية لموضوع انتصار الاشتراكية فى بلادنا فتتناول مسألة
العلاقات المتبادلة بين مملكتنا والممالك الأخرى
... .. فثلاً هل يمكن للاشتراكية
المتصرة فى مملكة واحدة يجاورها عدّة من الممالك الرأسمالية القوية أن تعدّ
نفسها فى مأمن تام من خطر الاعتداء الحربى (التدخل الأجنبى) وبالتالى من
محاولات إعادة الرأسمالية فى بلادنا ؟ هل يستطيع عمالنا وفلاحونا بجهودهم
الخاصة — دون معونة جدّية من عمال الممالك الرأسمالية — التغلب على
البورجوازية فى الممالك الأخرى كما تغلبوا عليها فى بلادنا ؟ وبعبارة أخرى هل
من الممكن أن نعتبر انتصار الاشتراكية فى بلادنا انتصاراً نهائياً ، أى أنه فى
مأمن من خطر الاعتداء الحربى ومحاولات إعادة الرأسمالية ، مادام أن انتصار
الاشتراكية لم يتم إلا فى مملكة واحدة ، وما دام أنه لا يزال يحيط بها
رأسمالية ؟

« هذه هى المسائل التى تتناولها الوجهة الثانية من موضوع انتصار الاشتراكية

في بلادنا . « واللّينيّة » تجيب على هذه المسائل بالسلب . فإن تعاليم « لينين » تقول « إن الانتصار النهائي للاشتراكية — بمعنى الضمان التام لعدم عودة النظام البورجوازي — لا يتأتى إلا في نطاق دولي » . وهذا معناه أن مسألة الانتصار النهائي للاشتراكية في مملكة واحدة لأجلّ إلا بمعونه جدّية من البرولتاريا الدولية . ولا يترتب على ذلك بالطبع أننا نقف مكتوفي الأيدي في انتظار المعونة من الخارج ؛ بل بالعكس يجب أن تكون معونة البرولتاريا الدولية مقرونة بما نبذله نحن من جهود لتعزيز الدفاع عن بلادنا ، بتقوية الجيش الأحمر والأسطول الأحمر وتعبئة قوى البلاد بأسرها ، استعداداً لصد كل اعتداء حربي وكل محاولة ترمي إلى إعادة النظام البورجوازي

« وإليك ما قاله « لينين » في هذا الصدد : —

« نحن لا نعيش في دولة واحدة بل في عالم من الدول ، وإن بقاء الجمهورية السوفييتية وبجانها عدد من الدول الاستعمارية أمرٌ لا يمكن أن يدوم طويلاً ، بل لا بد من أن ينتهي بتغلب أحد الفريقين على الآخر ، وإلى أن يأتي هذا اليوم لا مفرّ من وقوع مصادمات غاية في العنف بين الجمهورية السوفييتية والدول البورجوازية »

« هذه هي تصريحات « لينين » : صريحة ، قوية ، خالصة لوجه الحق —

شأنه في كل تصريحاته . وعلى أساس هذه المبادئ أوردنا في كتاب « مسائل

اللّينيّة » لستالين (طبعة عام ١٩٣٧ صفحة ١٣٤) ما نصّه : —

« إن النصر النهائي للاشتراكية معناه الضمان التام ضد أي محاولة

للتدخل ، وبالتالي ضد العودة إلى البورجوازية ، لأنه لا يمكن حصول

أى محاولة جدية لإعادة البورجوازية إلا بعمونة جدية من الخارج ، أى بعمونة الأموال الدولية . وعلى ذلك فإن قيام عمال جميع الممالك بمؤازرة ثورتنا — أو انتصارهم فى بعض الممالك على الأقل — هو شرط لاغنى عنه لوقاية المملكة الأولى المنتصرة .

.....
« فأنت ترى من كل ما تقدم أننا قد نجحنا فى حل المشكلة الأولى أى المشكلة الداخلية ، وهى بناء مجتمع اشتراكى داخل بلادنا . وكنا نعدّ هذا الانتصار انتصاراً نهائياً للاشتراكية لو كنا نعيش فى جزيرة منعزلة عن العالم ، ولكننا نعيش فى « عالم من الدول » ، والكثير منها يحمل العداء لدولتنا — دولة الاشتراكية — ذلك العداء الذى هو مصدر خطر يهددنا بالتدخل والقضاء على نظام مجتمعنا . لذلك نقول علناً وصراحة إن انتصار الاشتراكية فى بلادنا غير كامل أو نهائى للآن . ولذلك نعتبر أن المشكلة الثانية — أى الخارجية — لم تحلّ بعد ، ويجب حتماً حلّها . على أنه لا يمكن حلّها بالطريقة التى حُلّت بها المشكلة الأولى ، أى بجهود مملكتنا وحدها ، بل لا بدّ له من تضافر جهود كبيرة من البرونتاريا الدواية مع جهود أكبر منها من الشعب السوفيتى بأسره »

٣ — خطبة ستالين فى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦

يُعتبر هذا الخطاب أحد اثنين أو ثلاثة من التصريحات السوفيتية الخطيرة التى فوجئ بها العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ففيه طرح ستالين نعمة الودّ والتعاون بين الحلفاء ، مما امتازت به تصريحاته خلال الحرب ، وأحلّ محلّها

الإشادة من جديد بالتعاليم الشيوعية الأساسية بشأن أسباب الحروب وطبيعتها ،
ونبذ ما كان يجاهر به من أن قهر ألمانيا سيقضى على خطر قيام الحروب ،
وأحلّ محله الافتخار بالنظريات والخطط السوفيتية ، التي عزا إليها انتصار
روسيا . وبالجملة أعاد فيه تمجيد مبادئ ماركس ولنين ، وحضّ قومه على
بذل أقصى جهودهم استعداداً للحروب ، التي لا مفرّ من وقوعها ما دام النظام
الرأسمالي قائماً .

ومن أشد فقرات الخطاب إيلاماً للدول الرأسمالية ، حلفائه السابقين ،
وأكثرها إمعاناً في الاعتداء على نظمهم الاقتصادية ، قول ستالين : -

« ولم يكن نشوب تلك الحرب (أى الحرب العالمية الثانية) أمراً طارئاً
أو نتيجة لأخطاء بعض الساسة - وإن كان الأمر لم يخلُ من أخطاء وقعت
فعلماً - وإنما كانت الحرب نتيجة لازمة لتطور العوامل العالمية من اقتصادية
وسياسية ، ذلك التطور الذي أساسه الرأسمالية الاحتكارية الحديثة . فقد
صرّح الماركسيون أكثر من مرة أن النظام الرأسمالي ، الذي طغى على
اقتصاديات العالم ، يحمل بين ثناياه عناصر الأزمات العامة والمصادمات الحربية
العنيفة

« وقد كان يكون من الممكن اجتناب هذه الويلات الحربية لو أمكن
توزيع المواد الأولية والأسواق التجارية بين الدول طبقاً لأهميتها الاقتصادية ،
وعن طريق اتفاقات ودية عادلة ، ولكن ذلك من المستحيل ما دام النظام
الرأسمالي الحالي قائماً يسيطر على اقتصاديات العالم .

« وقد رأينا كيف كانت الحرب العالمية الأولى وليدة الأزمة الأولى لهذا النظام، كما كانت الحرب العالمية الثانية وليدة أزمته الثانية » .

٤ — « رسالة إلى موسكو »

هي رسالة وجهها ستالين إلى مدينة « موسكو » بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ في يوم الذكرى السنوية (للعام المتمم للثمانمائة) لهذه المدينة ، يمتدح فيها موسكو لا بصفقتها قصبة الدولة الروسية المتحدة فحسب ، بل لأنها أيضا المركز العام للحركة الشيوعية العالمية وللکفاح الدائم ضد « القوى الاستعمارية » (يقصد حلفاءه السابقين) « التي تحاول إشعال حرب جديدة » .

وإليك نصّ بعض ما جاء بالرسالة في هذا الشأن : —

« ولا يقف فضل موسكو عند هذا الحد . فإنها بعد أن أعيد إليها مقرّ الحكم بناء على إرادة « لنين » العظيم ، أصبحت حاملة لواء العهد السوفيتي الجديد . فهي الآن ليست فقط مُنبعث الوحي في بناء صرح النظم السوفيتية للحياة : من اجتماعية واقتصادية ، تلك النظم التي أحلت رفعة العمل محل رفعة رءوس الأموال بل هي في الوقت نفسه بطلنة الحركة العمالية للتحرير من الاستعباد الرأسمالي وقائدة الكفاح ضد من يريدون إشعال نار حرب جديدة » .

ثالثاً - كلمة ختامية

في تنبّه مصر والشرق العربي

إلى الأغراض والأساليب الشيوعية

تدل الوثائق التاريخية ، والمصادر الرسمية ، وتصريحات رؤساء الدولة في روسيا السوفيتية ، على أن فكرة قيام الشيوعيين بإشعال ثورة عالميّة لتعميم نظامهم في أنحاء العالم فكرة قديمة ، يرجع تاريخها إلى وقت صدور « المانفستو » الشيوعي عام ١٨٤٨ ، ولم ينبذها الشيوعيون إلى الآن .

فقد رأينا أن المانفستو الشيوعي ، الذي هو أساس الشيوعية الحديثة ، نصّ صراحةً على أن منهج الشيوعية يشمل قيام ثورة شيوعية عالميّة للقضاء على نظام المجتمع الحالي .

وينصّ المصدر السوفيتي الرسمي الذي نقلنا عنه ملخص تاريخ الحركة الشيوعية في روسيا (تاريخ الحزب الشيوعي من وضع اللجنة المركزية للحزب) على أنه عندما قامت ثورة عام ١٩١٧ الشيوعية بزعامة « لينين » ، ويأس لينين من مناصرة الأحزاب الاشتراكية الدولية في ممالك أوروبا الغربية للحركة الشيوعية ، ابتدع لينين نظرية جديدة في الاشتراكية الدوليّة ، وهي أن الاشتراكية الدولية لا يُشترط لنجاحها أن يتمّ هذا النجاح في جميع الدول في وقت واحد ، بل يكفي أن يحصل في دولة واحدة أولاً ، « ومنها يمكن انتشاره إلى الممالك الأخرى » ، وشرع يعمل على تحقيق هذه النظرية . ولما مات لينين وقام « ستالين » يؤبّنه ، أتى على ملخص المبادئ التي علّمها لينين قومّه ، وأقسم

بلسان الحزب على المحافظة على هذه المبادئ ، ومنها « المحافظة على الدوليّة الشيوعية واتحاد العمال في جميع أنحاء العالم » .

وجاء في نفس المصدر السوفيتي أنه في عام ١٩٢٤ « تنبّهت روسيا بسبب هذه الحوادث (يشير إلى بعض مطالب الدول الغربية رفضتها روسيا) إلى أنه لا بدّ لها من تحطيم الدائرة التي تحيط ببلادها من الدول الرأسماليّة ، مخافة أن تتدخل هذه الدول يوماً ما في شئونها وتقتضى على الاشتراكية فيها . ولا يتأتّى تحطيم هذه الدائرة إلاّ باذكاء نار الثورة الشيوعية في بعض هذه الممالك على الأقل ، وقرنت هذه الفكرة بمبادئ الحزب الأساسية وعقد البلشفيك العزم على جعلها قانوناً من قوانين الدولة » .

كذلك رأينا أن « المانفستو » يطالب الشيوعيين بمناصرة كل حركة ثورية يمكن أن تفيد منها الأغراض الشيوعية . وقد أكد « ستالين » ذلك في كتابه عن « اللينينية » ، وأوضح أهمية التمييز بين مختلف أنواع الحركات الوطنية ، فقال : « إن الحركات الوطنية التي يجب علينا تشجيعها هي التي تساعد على إضعاف « الاستعمارية » لا على تقويتها . وفي بعض الممالك المظلومة قد تكون الحركات الوطنية سائرة في اتجاه يخالف اتجاه الحركة الشيوعية ، فهذه بالطبع لا يجوز لنا مساعدتها . فإن مسألة الحقوق القوميّة ليست قائمة بذاتها ، وإنما هي جزء تابع من المسألة العامة وهي الثورة العالميّة ، ولا يمكن النظر إليها إلاّ من هذه الزاوية » .

كل هذه النصوص والتصريحات تشير بدهاءة إلى أن منهاج الشيوعية من عهد « ماركس » إلى أوائل حكم ستالين يشمل العمل على إشعال ثورة شيوعية عالميّة للقضاء على المجتمع الحالي ، والاستعانة على ذلك بمعاونة جميع الحركات

الثورية التي تخدم هذه الغاية أنني وجدت هذه الحركات .
على أنه عندما رأى العالم الديمقراطي أن الحكم الشيوعي في روسيا برياسة
« ستالين » قد نزل عن التمسك بالنظريات الشيوعية الأولى : من حيث تحريم
البيع والشراء ، والمساواة بين العمال ، وبعض نظم الإنتاج ، وغيرها ، وتدرّج
من ذلك إلى إصدار الدستور السوفييتي الجديد عام ١٩٣٦ على نمط دساتير الدول
الديمقراطية ، استخلص من ذلك كله أن الاتحاد السوفييتي عدل عن التطرف
الشيوعي القديم وأخذ يجارى العالم الديمقراطي إلى حد كبير ، وأنه على الأقل
هجَرَ فكرة « الثورة العالية » .

غير أن « ستالين » ما لبث أن فاجأ العالم في سنة ١٩٣٨ بالتصريح الذي
ضمّنه كتابه إلى الرفيق « إيفانوف » (أحد مدرّبي الدعاة الشيوعيين بالأقاليم) ردّاً
على كتاب له ، يطلب فيه توضيح موضوع نجاح الاشتراكية في مملكة واحدة ،
وعلاقة الاتحاد السوفييتي بباقي بلاد العالم من هذه الناحية . فأتخذ ستالين من
ذلك فرصة وصرّح بأوضح عبارة باستحالة بقاء العالمين معاً (الاشتراكية
والرأسمالية) أمداً طويلاً ، مبيّناً العلاقة بين قوة الاتحاد السوفييتي والحركة
الثورية العالمية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وحاربت بريطانيا والولايات المتحدة
بجانب روسيا ، وتم التحالف بينهم جميعاً ، ظن الكثيرون أن الشيوعيين قد
طرحوا ما في نفوسهم نحو الديمقراطية جانباً وانصرفوا عن مناوأة الرأسماليين .
على أنه ما كادت الحرب تضع أوزارها ، حتى أخذت التصرفات السوفييتية
والحركات الشيوعية تثير الحيرة في فهم الغرض الحقيقي منها ، والعجز في ردّها إلى
سياسة الصداقة والوئام مع الحلفاء . وما لبثت الحال أن تكشفت عن تمسك

الروس بمبدأ « الثورة العالمية » والعمل على نشر الشيوعية في العالم أجمع ، إلى أن كان خطاب ستالين المشهور في ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ ، ففيه طرح ستالين نعمة الودّ والتعاون مع الحلفاء ، مما امتازت به تصريحاته خلال الحرب ، وأحلّ محلها الإشادة من جديد بالتعاليم الشيوعية الأساسية ، وعاد إلى تمجيد مبادئ « ماركس » و « لينين » وحضّ قومه على بذل أقصى جهودهم « استعداداً للحروب التي لا مفرّ من وقوعها مادام النظام الرأسمالي قائماً » .

وقد دلت التأمّلات والمشاهدات في السنوات الأخيرة على أن العمل بهذه النظريات جارٍ بالفعل ، وأن السوفييتيين ، وغيرهم من الشيوعيين المنبثين في خارج روسيا ، يقومون سرّاً بالدعاية والتحريض لتحقيق أغراضهم الثورية العالمية . ومن أمّ وسائلهم في ذلك بثّ أعوانهم ووكلائهم في البلاد التي يقصدونها ، لإثارة العمال للمطالبة برفع الأجور وتحسين شروط العمل ، ولا يعرفون حدّاً تقف عنده زيادة الأجور ، مهما تضخّمت بسبب ذلك الأسعار . وهم في سبيل ذلك أيضاً يتّصلون سرّاً بالهيئات الساخطة في البلاد ، ويقدمون لها كل أنواع المعونة ، حتى تتمّ لهم السيطرة عليها بما لهم في ذلك من مهارة موروثة عن ثوراتهم السابقة في بلادهم ، فتصبح هذه الهيئات أداة في أيديهم ، لنشر مبادئهم واجتذاب الجموع إليهم ، فضلاً عن شلّهم حركة الإنتاج في الأعمال الرئيسية عن طريق الإضراب ، الذي هو محرّم الآن في بلادهم رغم أنه كان في إبان حركتهم الثورية أول عامل يعوّلون عليه في إحداث الهياج ويعدّون مبلغ انتشاره ، هو وما يتبعه من المظاهرات ، معياراً لنجاحهم وينشرون على قومهم الإحصاءات الدالة على استفحاله . وعندما يرون أن الحالة في البلاد بلغت الحدّ المطلوب ،

ونفضت فيها عوامل الثورة، تقدّم خبراؤهم الفنيون وقاموا بجرّاة قلب الحكم .
كل ذلك وحكومة الاتحاد السوفيتي لا تُبدى حراكاً ، ولا تُظهر علماً بهذه
الحركات ، وتعزو الحوادث إلى « رغبة الشعب » .

هذه هي أمّ أوجه النشاط الشيوعي الذي يُبذل الآن في كثير من الممالك
خارج روسيا لتحقيق الأمّية الشيوعية المعروفة ، وهي « الثورة العالمية » لتعميم
النظام الشيوعي في العالم .

فإن كانت بعض أوجه هذا النشاط قد تسرّبت إلى بلادنا ، ونحن عنها
غافلون ، فقد تنبّهنا الآن إلى أمرها ، وساعدت الحوادث الأخيرة في بلادنا
على تجسّم الخطر أمام أعيننا .

فلنتدارك الأمر ولنبدل جهودنا جميعاً لدرء هذا الخطر الويل عن بلادنا .
وليعلم الشيوعيون والسوفيتيون أننا ما دمنا قد تنبّهنا إلى الأمر ، فليس في
بلادنا أي مجال لنشاطهم . فإنّ لنا من ديننا ، وتقاليدها الأخلاقية الخالدة ،
ما ينقّرنا من مبادئهم ، ويحمينا من تعاليمهم ، فليقلعوا عن كل مسعى لهم في
بلادنا ، وليتعدوا بمبادئهم وأساليبهم عنا .

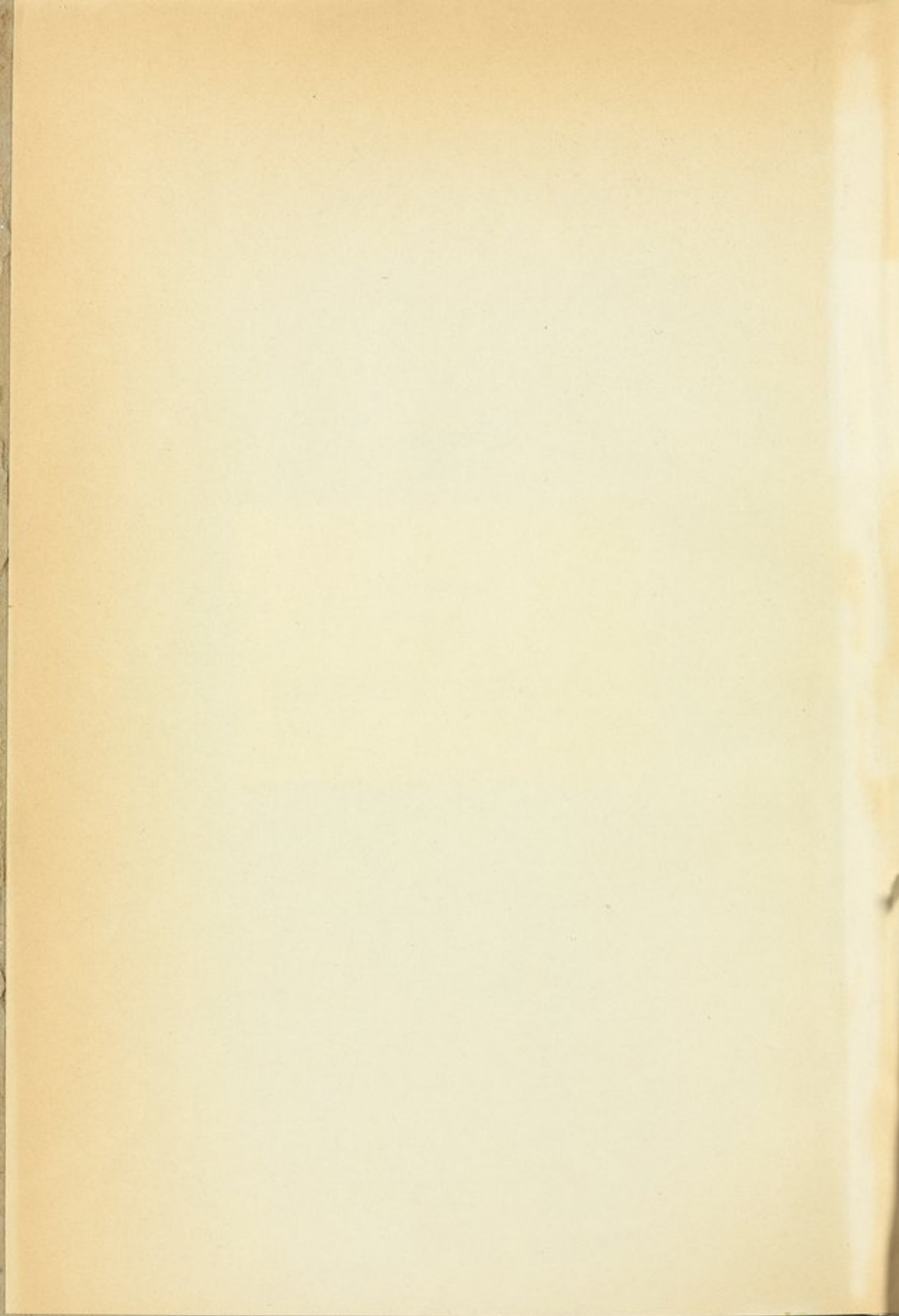
أما نحن ، فإدنا متمسكين - حكومةً وشعباً - بالتحرر من آخر
ظلّ للنفوذ الأجنبي في بلادنا ، مما تكمل به عزّتنا ، وتتوافر كرامتنا ، ويسهل
معه التفرّغ لإصلاح شئوننا ، فلا خوف على ما نبذله من جهود لتحقيق العدالة
الاجتماعية بين مختلف طبقاتنا . وها نحن أولاء قد قطعنا في هذا السبيل شوطاً
يذكر ، بتقرير مجانية التعليم العام وما في حكمه ، والضمان الاجتماعي ،
والضرائب التصاعديّة ؛ وما زلنا نرمي إلى التوسّع في كل ما من شأنه مساعدة

الطبقات الفقيرة أو ذات الدخل المحدود ، وحماية مصالحهم ، والسهر على تيسير حصولهم على حاجاتهم المعيشية ، بتخفيف ما يُقرر عليها من ضرائب ورسوم ، وتمويض ذلك بما يُفرض على الكليات ومظاهر البذخ .

ولنا في عزم رجال حكومتنا المخلصين ، وما يطالب به كل يوم كتابنا وذوو الرأي فينا ، من شدة التمسك بهذه المبادئ وسرعة التوسع في تطبيقها ، أوضح مظهر لسلامة حركتنا ، وأعظم مشجع على مضيئنا في السير نحو
الغاية المنشودة .



الثمن ٣٠



Princeton University Library



32101 074448836